د . خليل أحمد خليل

الاغتيال

حرب الظلال والعنف المقدس



الفارابي

الاغتيال حرب الظّلال والعنف المقدّس

خليل أحمد خليل

دار الفارابي

الكتاب: الاغتيال: حرب الظّلال والعنف المقدّس
المؤلف: خليل أحمد خليل
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/11 ـــ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.comwww.dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى 2012
ISBN: 978-9953-71-690-9

كما الصَّدى

ماذا أقولُ الآنَ للغدِ
لقاتلٍ يخطفُني من جسدي
يأخذُني، يسلبُني حبرَ دمي،
يهرقُني على دوّامةِ الزَّمنِ؟
*
أقولُ: نقطةُ دمْ
تنفرُ من محبرةِ الأوراق
تحفرُ في نوَّاصة الأحداق
تجمد في الضوءِ طويلا
ترقصُ في الليل قليلا
باحثةً عن شيء مات!
*
أقولُ: نقطةُ دمع
تنثال على صَخْر الأعماق
تجتازُ بيوتَ القتلى
تنداحُ على شَجَر الأمواتْ
تنثُرني في وجع اللذَّاتْ
يأكُلها تابوتُ الأيَّام
*
تقولُ: شفتانِ مجبوبتانِ،
مبحرِتانِ في دوّامةِ الآفاق
من دون فمْ
تلتقيانِ فجأةً
تلتهمانِ غيمةً،
قَوْسَيْ قُزَحْ

تغتالَني، كما الصَّدى،
تُحيلني دمعاً، دماً، ردى.
12/11/2009

هذا الكتاب

يرمي إلى كشف آليّات الاغتيال، بكل مفاهيمه وأبعاده، حتى لا يستشري ولا يغدو قاعدةً في التبادل السياسي الاجتماعي، بعدما كانَ يُعَدُّ من ضرورات العنف الاستثنائي أو من محرّكات الغضب المتحكّم في الطبيعة وفي النفوس البشرية. فهو بحث مضاد للحروب بكل مندرجاتها النفسية وتجلّياتها الإعلامية والماديّة العنيفة. يعتمد الخطاب الجامعي، الموضوعي غالباً، وأحياناً خطاب معلّمي اللاعنف، الخطاب التسالمي شبه المحصور عالمياً. فالاغتيال ينتمي إلى الخطاب السياسي التغالبي، في حال تحوّله عن العلم إلى الوهم، واعتماده الخطاب الهستيري ـ خطاب الاهتياج البشري ـ بإزاء خطاب الحكمة أو الرواقية الجماعية، الموسومة عند بعض كبار السلميّين بخطاب «صمت الصمت»، والعاملة على إخراج «ثورة الصمت» من مكامنها البشرية، بحيث يُعاد توظيف «العنف الكامن» في آليّات التسالم بين البشر، للعيش بأمانٍ فوق هذا الكوكب الأحمر، الذي أخذ التطور الحراري يحبسه ويغتاله ويكاد يمحو، بالتلويث، زرقته.

هذا الكتاب هو دفاع علمي عن طبيعية الطبيعة، عن سلميّة التعايش والتعارف بين الأجناس البشرية في هذا المنعطف الخطير من التطوّر الكوكبيّ، حيث بات كثيرٌ من الأقوام في مرامي الاغتيال الواسع، العالمي، العام ـ من الأكل إلى الدواء، من المخدِّرات إلى المُبيدات، ومن القتل اليومي العادي إلى القتل السرّي الاستثنائي.

1 ـ في علم الاجتماع، أشار إميل دوركهيم (1859 ـ 1917) في الانتحار (1) [Le Suicide] إلى انطواء الظاهرة الاجتماعية الكلية على تيّارات انتحارية (Suicidogénes) ، جينات انتحار تجعل بعض الكائنات أكثر استعداداً للانتحار من كائنات أخرى (نباتات، حيوانات، بشر).

2 ـ في الطبابة النفسية، يُشَارُ إلى ميول إنتحارية (Suicidaire) ، بموازاة النزعات السرطانية [Cancérogènes] في الباتولوجيا الطبيّة، سواء بمعناها الحقيقي (أمراض) أم بمعناها الرَّمزي (أهواء). فأين يقعُ علمياً مفهوم علم الاغتيال؟

3 ـ في هذا الكتاب سنسعى إلى تأسيس هذا العلم الاجتماعي ـ السياسي كعلمٍ متخصِّص، يدرسُ الغائلَ والمُغْتَالَ في آن، كوحدةٍ اجتماعية تغالبيّة، طبيعية واستثنائية معاً، لا بوصفه مجرَّد ظاهرة سطحية من ظواهر الحرب [غ. بوتول، ظاهرة الحرب] (2)، المادية والإعلامية، الجسدية/ النفسية و/أو الرمزية. من الآن فصاعداً سيكون للاغتيال علمٌ بعلم، بعيداً عن أي استيهام نفسي أو توهيم سياسي ـ مع أن الظواهر المدروسة في هذا المجال، تُحيل على مجتمعاتٍ تحرّكها الهيمنة بوهم، مقابل مجتمعات متقدّمة أخرى، تديرها محرِّكات الهيمنة بعلم. والحال، ستكون التيارات أو الجينات الاغتيالية الموضوع الأساسي لهذا الكتاب.

بيروت في 7/11/2009

مداخل

مولد الاغتيال

منذ عرفت البشريّةُ الوشمَ كثقافة للرَّسم على الجسم، عرفَ الجسمُ سياسةَ المكْر به والاعتداء عليه، سواء بالكلمة المؤذية أم باليد الخفية. يقع الاغتيالُ بين الحياة والموت الطبيعي. إنه حادث استثنائي في ظروف مضطربة. بتكراره العنفي بات جزءاً من مرض البشرية المزمن: الحرب. الخفاءُ يجمع بين ثقافة الوشم وسياسة الاغتيال؛ إنما يختلفان من حيث هويّة الفاعل، ومن حيث الغاية: الوشم يُزيِّن ويجمِّل الجسمَ الذاتي للآخر؛ الاغتيال يلغي الآخر لإرضاء الذات، المريضة بالقتل، بالعنف أو بالحرب السرّية. وبينما يذهب الموشومُ بجسمه إلى مجتمع يستهلكُه، يذهبُ المُغتالُ بجثّته إلى مشرحة، إلى مقبرة، ونادراً إلى محاكمة. الواشمُ يتقاضى أجراً على عمله، علناً؛ فيما الغائلُ قد يُغتال بدوره، إخفاءً لآثار جريمته؛ ولكنَّه قد يُخفى ويُكافأ، في الخفاء أيضاً، من جانب الجهة التي جنَّدته. غالباً، ما يكونُ الاغتيال عملية معقَّدة، «جريمة مُنظَّمة»، وتكون دوافعه سياسية، إن لم تكنْ ثأرية شخصيَّة. في العربية، يقال مُغتَال على القاتل والقتيل. وبما أنَّ الاغتيال ليس قتْلاً عادياً، كما هي حال العنف في الحرب، فإننا نؤثر الكلام على غائل (قاتل) وعلى مغتال (مقتول) أو أيضاً على «غادر» و «مغدور»...

في هذا البحث حول الاغتيال، من حيث هو سياسة اعتداء على الجسم البشري، يلفتنا أيضاً الاغتيالُ في الطبيعة، وللطبيعة، حيث تقومُ النباتات والحيوانات اللاحمة بافتراس متواصل لأبناء جنسها، وكذلك للجنس البشري؛ وحيث يقومُ هذا الأخير باغتيال بني جنسه، فضلاً عن أجناس النبات والحيوان، وحتى مكوّنات الطبيعة ذاتها، برّاً وبحراً وفضاءً، وصولاً إلى كواكب أخرى.

والحالُ، ما الاغتيال؟

إنَّه الغولُ، رمزياً، الذي يحمله الإنسانُ المحكومُ بعنف غضبه، حتى قيل «الغولُ غضبُ الحكم» أو الطاقة/ السلطة، اليد الخفيَّة. مادياً، هو التعبير عن محو الآخر، بدءاً من صورته أو هيئته وصولاً إلى تفكيك ماديّته أو جسده بقتلٍ سرّي غالباً، وعلني نادراً. إن الاغتيال فنٌّ حربيّ وعلمٌ أمنيّ، ارتبط تطوُّره بتطوّر الآلة الجهنَّمية ـ كأنما روّاده شياطين يستمدّون أرصدتهم وأدواتهم «من بنك جهنَّم» الذي تخيَّله الصينيون، في ظل الأمبراطور تشينا، موقعاً في الجحيم، يسهِّل العبورَ من جهنّم إلى الجنَّة ـ وكذلك بتطوّر الأنظمة الاغتيالية، الإلغائية بطبيعتها الاستبدادية.

بيَّنا في [العقل في الإسلام] (3) أن جسدَنا العقلي/ العملي يحتاج إلى رسم خريطة جديدة لفوضى سلوكاتنا وانتظام مجتمعاتنا. ورأينا أن الإنسان العاقل هو ثقافياً إنسان ناقل، وبيولوجياً إنسان آكل، وسوسيولوجياً إنسان قاتل. لكنَّا لم نطوِّر عام 1993 مقولة الإنسان القاتل/ الآكل، واكتفينا بتناول الإنسان العاقل/ الناقل. هنا نركِّز على ظاهرة الغدر، الاغتيال بكل معانيه، في مسارات الهدر ـ كما يلاحظ مصطفى حجازي [الإنسان المهدور (4)، بيروت، م ث ع، ط 2، 2006] ويرى أن استبداد الداخل هو الحليف الأول لقوى الطغيان الخارجية التي تدَّعي التدخل باسم الديموقراطية، وأن السلطة العصبية هي المآل الذي، من أجل الحفاظ عليه، يُهْدَر البشرُ والموارد بل وحتى الكيان

ذاته (73 ـ 74)؛ وأن الحكّام هم الذين يستهلكون شعوبهم والكيان الوطني ذاته من خلال تأزيم سلطانهم في نظام الاستبداد العصبي (م. ن.). وفوق ذلك، تُلحَظ المجازر ضمن الجنس الواحد عند الإنسان والقردة العليا.

مجال العدوانية

يقع علمُ الاغتيال في مجال علوم العنف أو العدوانية. ويجري التفريقُ بين مجالين: مجال العدوانية الحيوانية (مُغلق) ومجال العدوانية البشرية (مفتوح). كلاهما يندرجان في علم عنف الطبيعة ومجتمعاتها. فما الفرق بينهما؟

I ـ مجال العدوانيّة الحيوانية

يتحدَّد العنفُ الحيواني بأربعة أغراض، يحكمها متغيِّرا الصراع والحماية في فضاءٍ مُغلق:

1 ـ الصراع لأجل الغذاء، البقاء.

2 ـ الصراع لأجل الإناث، التزاوج.

3 ـ حماية المجال، الحِمى أو الحدود.

4 ـ حماية الصغار، الاستمرار.

II ـ مجال العدوانية البشرية

يتعيَّن العنفُ الإنساني بعدَّة ضوابط، مفتوحة على احتمالاتٍ كامنة ومعلنة، منها:

1 ـ أحكام القانون الوراثي الحيوي المتطوّر.

2 ـ أحكام القانون الاجتماعي للصراع المفتوح: ارتقاء الإنسان بلا حدود؛ لكن على جُثَث آخرين.

3 ـ نزعة السيطرة بلا قيود: نزوة السطوة أو السلطة؛ إخضاع القانون للرغبة، المفتوحة، خلافاً للغريزة المغلقة والمحدودة عند الحيوان والنبات.

4 ـ استعباد الإنسان لبني جنسه واستغلالهم بكل الوسائل المُتاحة، المُباحة والمحظورة.

5 ـ في حالة الاستبداد والطغيان، اختلال العلاقة بين الرغبة والقانون: هنا تُولد ظاهرةُ الاغتيال ويُعامَل الآخر كغريب، كشيطان (كما في قولهم: «ما في غريب إلَّا الشيطان»). هنا أيضاً نكتشفُ صُلبَ الهَدْر البشري، حيث يُعتبر الآخر أداةً، لا قيمة عُليا. وعليهِ، نفترضُ أن النرجسية تتمثّل في تركيز طاقة الشَّبَق (الليبدو) على الأنا، إذْ يجري سحبُ التوظيف الشبقي من الآخرين ليتركَّز في الذات وحدها [حجـازي، الانسان المهدور، م. س.، ص 84]؛ فلا يبقى في المرآةِ سوى وجه الطاغية. الحاصل هو فتحُ بابِ هدر الناس والكيان الوطني على مصراعيه: التهام وجود النَّاس وكيانات الأوطان لتغذية صورة الذات أو «الأنتَ القاتل» عند لاكان، مقابل «الأنتَ الحبيب» في المِثال المشترك. الحدثُ الاغتيالي مرتبط بتحولات الصورة الذاتية للأنا وانمساخات الصورة الشيئية للآخر، الغريب، الشيطاني، المكروه، المرغوب سرّاً في قتله علناً، فعلاً. نرصد هنا تحوّلين: داخلياً وخارجياً للصورة الذاتية (الغائلة) بإزاء الصورة الشيئية (المُغتالة أو المرغوب في اغتيالها):

داخلياً، تتحوَّل النرجسية إلى صدىً، أنا مثالي، منفلت من كل قانون. وعندها يصبح بابُ التصفيات واحتمالاتها ـ على اختلاف ألوانها ـ مفتوحاً على مصراعيه. وتقومُ حاشيةُ الطاغية أو المستبدّ

بتعزيز هذه النرجسية، الرُّهابية، الإرهابية بتكوينها.

خارجياً، يتوسَّلُ الطاغيةُ عقيدة (عُقدةً)، مبدأً، قضيّة سامية (رسالة خالدة) يتماهى بها، كما لو أنَّها هي هو.

الحاصل هو أن شرعيّته تتعالى وتتجاوز الواقعَ والنَّاس... وأنَّ كل القيود والحدود تُزاح أمام نزوة سطوته أو سلطته، وأن «هدْر كل مَنْ وما يقف في سبيل تحقيقها مُبَاح، بل هو واجب مقدَّس» [الانسان المهدور، ص 86]. والحاصل أيضاً أن احترام حياة الإنسان سلمياً (اللاعنف Ahimsa) لا يعود قيمةً رادعة عن الاغتيال. لماذا؟ لأنَّ الاستبداد يستكملُ شبكةَ سيطرته ويضمن استمرارها من خلال ارتكازه على الموروث الثقافي والسحب من الرصيد الديني (بنك جهنَّم، مثلاً عند الشعوب القديمة)، وكلاهما متداخلان ومتكاملان في الواقع العربي - الذي سندرسه من زاوية موقع لبنان على خريطة طريق الاغتيال المحلي، الإقليمي والعالمي - حيث يُعَدّ الترويض الذَّاتي أو الرقابة الذاتية من أشكال العنف الرمزي، الموصول بالعنف الجسدي أو المادّي: هدر الدم، هدر الوعي، هدر الطاقات/ الكيانات/ الهويّات؛ وإحلال اللاانتماء مكان الانتماء، والأنا مكان الآخر.

الإرهاب المتبدّل والمتبادل

في عالم اليوم لا ينفصل العقلُ عن حرّيته؛ لكن يكمن فيهما أو بينهما إرهاب متبدّل، ومتبادل، نسميّه هنا القتل السري، الاغتيال الجزئي أو الكلّي، ونتمثّله من خلال أزمات المجتمعات العربية المفتوحة، والمُتمظهرة في «... انحطاط الممارسة السياسية، بشقيّها الرسمي والشعبي، إلى نوع من الإرهاب المتبادل وتحلّل علاقات السلطة وزوال الأسس القانونية والدستورية للحكم وللمؤسسات العامة أو سقوط الدولة تحت أقدام مراكز القوى وخضوعها للمنافسة وتنازع أصحاب المصالح على اقتسامها وحرمان المجتمع بذلك من وسيلة تنظيم أساسية للمصالح العامة ومن مركز ضروري لتوحيد الإرادة القومية وتجديدها» [برهان غليون، اغتيال العقل (5)؛ بيروت، م ث ع، ط 3، 2004، ص 9 ـ 10]. لكن هل يتبدّل الإرهاب، ويغدو تبادلياً (اغتيال واغتيال مضاد، كما سنرى) بمقتضى التطور التقني ـ السياسي للمجتمعات وإيديولوجياتها؟ ركّز غليون في (اغتيال العقل) على محنة الثقافة العربية وانشطارها بين السلفية والتبعية، لكنَّه لم يطرح مسألة اغتيال العقل، بمعنى هدر طاقات الوعي والمعرفة المترتبة على العقل الحرّ؛ ولو فعل لتساءَل: ما حظّ ثقافة من دون نهضة علمية مُواكبة لها؟ وما معنى سياسة وطنية أو قومية من دون ثقافة علمية تطورية؟ بطبيعة الحال، لم يتطرَّق إلى الاغتيال بمعناه العملي، الرَّمزي والماديّ. واكتفى بمطارحات إيديولوجية حالمة، شبه نرجسية، بقوله: «نأخذ من الحضارة ولا نؤخذ بها، ونُحيي التراثَ ولا نحيا به، ونرفض الحلول السهلة ونرفض التقليد من أي طرف جاء» [اغتيال العقل، ص 299]. إنه ينقد الإنسان العاقل/ الناقل، ولا يتناول ما نسميّه هنا الانسان الآكل القاتل. الأول يُحيل على العنف الرَّمزي، والثاني ينبثق منه ويؤشّر على العنف الجسدي: «إن الذاتية تعبّر عن نفسها في تطوير التراث، لا في الانحباس فيه، فالتراث يجب أن يكون أداة لتحرّر الذات وإطلاق إمكاناتها، وهو رأسمال نستخدمُه لتنمية الحاضر، ولا قيمة له إلّا بما هو تراثنا ـ أي رأسمالنا لمواجهة العصر» [م. ن.، ص 300]. غير أنّ الإرهاب المُتَبادل لا يقف عند تخوم الثقافة، في زمن الانحباس الحراري (اغتيال الحياة الطبيعية ذاتها) وعولمة الاغتيال، من خلال الحروب السرية، الباردة والساخنة، المستأنفة منذ 11/9/2001 بين المُستَعْمِرين الجدد وقُدامى المُستَعْمَرين... بل يتعداها إلى غاية الهيمنة: الرّبح. يُقال في تراثنا العربي: «المال يعادل الرّوح». ونقول إن اقتناص المال، بالكذب والحيلة، هو اغتيال لعقول الآخرين من خلال جيوبهم ـ درس الإطار المرجعي لعملية الحاج صلاح عز الدين (2009)، والتركيز على مسلسل ألعاب البورصة والقمار والمضاربة، الذي رمَّزه م. ح. هيكل في ثنائية «النصّاب الأميركي والغبي العربي». لقد درسنا الاستغباء والخداع والنّفاق والكذب في [علم الاجتماع وفلسفة الخيال] (6) وبيّنا كيف نكذب ونحن نتناول الكذب، وكيف يتبادلُ الإرهابَ، الكاذبُ والمكذوبُ عليه، ومدى توقّف لعبة الكاذب على تصديق المكذوب عليه (المهدور، المغدور). في لعبة الاغتيال، يتظاهر الفاعلون بأن أعداءهم ليسوا من البشر، وأنهم ليسوا ذاهبين لقتلهم. إن الاستغباء مشروط برغبة الانسان المزدوجة: الانخداع الذاتي وخداع الآخر (حبك المؤامرة وتنفيذها شرطان لظاهرة المغدور). طبعاً هناك نوع آخر من اغتيال الذات (التآمر الذاتي، الانتحار أو الموت اختياراً؛ وكل نحر للذات هو اغتيال للآخر، وبالعكس). يُفرَّق بين اغتيال الطفل والرجل والمرأة. سنرى بعد قليل جنسية الاغتيال. هنا نشير فقط إلى اغتيال المرأة رمزياً: بالعنف الثقافي (اللامادي)، بالعنف الأهلي (التخويف بالسحر)،

بالعنف الزوجي، بالاستبعاد من المجتمع والسلطة خصوصاً، وأخيراً بالعنف المادي (الضرب حتى الموت، الوأد. ومن أشكاله الحجاب والنّقاب، أو الوأد العام). الأكل والقتل

للدفاع عن الحياة، عن أمن البشر وسلمهم عالمياً، هل يكفي تحليل الاغتيال وإدانته كأحد تجلّيات الحروب المتواصلة والمتكرّرة بأشكال شتى؟ إنَّ درس بنية الاغتيال وتحديد وظيفته المركزية يسهمان في الكشف عن تشويه عنفي، رمزي وجسدي، ينتابُ الجماعاتِ البشرية المعاصرة، بلا استثناء. وإنَّ وضع هذه المجتمعات المتفجّرة، الآخذة في الانتقال سوسيولوجياً من طور العائلات الممتدّة إلى طور العائلات النووية ـ أي مصادفة هذه بين النمو النووي للعنف والنمو النووي للبشر! ـ يجعلنا نلحظ مخاطر هذه المرحلة من تطور النفسية البشرية، حيث لايزال العنف يتوغل في خلايا الجماعات ومؤسسات الدول وأدمغتها. لكنْ، هل من الوهم أن نحلم بعالم مسالم، آمن، بلا حروب؟ ثم أليس من وهم الوهم أنْ تُجعل البشرية تعتاش من تواتر الحروب، ومن ذيولها، الاغتيال؟ إن البحث عن حقيقة الاغتيال، يندرج في إطار البحث عن الحقيقة المجرَّدة أو العامة. إنَّ فلسفة الاغتيال تؤشر على تماثل شديد بين البشر والحيوان والنبات، بين الثقافة والطبيعة، من حيث ترجمة الوجود من مأكلة إلى مقتلة؛ لكأن القتل والأكل يصدران عن رغبتين متنافرتين: رغبة إلغاء الآخر بقتله (وبأكله أحياناً) ورغبة إنماء الذات، وبقائها، بإطعامها. هل الاغتيال ـ وهو قتل ـ يشي بأكل مجال الآخر، المقتول؟ وإلى أي حد تغذّي رغبةُ الأكل، فينا، رغباتِ القتل؟

في خرائط أجسادنا الجديدة، المستحدثة من جماد وتقنيّات وملابس وأطعمة وأشربة، وديكورات حضرية، يتبيّن أن الانسان العاقل أو العالِم، الذي ندَّعيه، هو قبل كل شيء حيوانٌ آكل مرشَّح، مع الأكل، إلى أن يكون عقلاً أو عاقلاً وعالماً. فمن طبيعة الحيّ الآكل أنْ يستعين في تحصيل طعامه، بماعون القتل، من قتل الحيوان والنبات إلى قتل البشر. أليس الصَّيْدُ، مثلاً، مؤسساً لظاهرة الاغتيال، للقتل الذي يتخلّل التنافس على الأكل (والسلطة مأكلة) بين البشر؟ يبدو الاغتيال قتلاً منظماً، خلافاً للقتل العادي الذي يظهر فيه القاتلُ للعيان، قتلاً خفيّاً، من وراء حاجز أو ستار. هنا، نتساءل: أليس التحجب، فن الإخفاء، المشترك أصلاً بين الذكور والاناث، يشي بنوع من مباشرة الآخر بقناع، بأخذه غيلةً من حيث لا يدري؟ هذا يدخل في باب العنف الرمزي اللامادي، بينما الاغتيال يدخل في باب العنف المادي.

الآكل قاتل؟

حتى وإن كان الصيّاد المعاصر لا يقتل طريدته البشرية ليأكلها، كما كانت حال الصيَّاد البدائي مع طرائده، فإننا نلحظ بين مأكلة وأخرى، حدوثَ مقتلة في الطبيعة عموماً، وفي المجتمعات خصوصاً. ألا يمكن الانتقال البشري من مأكلة إلى أخرى، بدون مقتلة؟ هذا السؤال هو الآن برسم البشرية المُقبلة، بعدما صار مطلبُ الماء أو النفط أو المواد الخام الأخرى، مطلبُ الأرض، مقروناً بمطلب الدّم، رمز كل أشكال العنف ما بعد الحداثة.

جنس الدماغوالدوافع العدائية

يتكوَّن الدماغُ البشري المعاصر من مئة مليار خلية عصبية ([*])، يتوقّف على تواصلها ذكاءُ الجنسين، حيث يتخصَّص الدّماغ المذكَّر في العمل على فكرة الشيء، فيما يُعنى الدّماغُ المؤّنث بصورة الشيء، بالشيء نفسه. إلى ذلك، يُظهر الدماغُ المذكّر نشاطاً جنسياً قوامُه الذَّكر (القضيب) والعدوانية، بينما ينشط الدماغ المؤنَّث جنسياً بسلوك عاطفي شفيف أو دبلوماسي، حيثُ تهبط العدائية النسائية إلى أدنى حد، مقابل عدائية ذكورية مرتفعة، كما يتبيَّن لنا من خلال أعمال العنف، لا سيما الاغتيال الذكوري المتبادل (90% للرجال، مقابل 10% للنساء).

والحال، جعل التكوين الدّماغي الذكورَ أكثر عنفاً من الإناث؛ وقدَّمت ظروفُ التطور الاجتماعي، لاسيما الصراع لأجل البقاء، الإطار المرجعي النفسي للذكور حتى يتخصصوا بالعنف، والقتل أو الجريمة، الاغتيال الفردي (الجريمة المقنَّعة) والجماعي (الجريمة المكشوفة أو الحرب). ليس مصادفةً أن تتكوَّن جيوش العالم وأجهزتها الأمنية (المخابرات السياسية والعملانيَّة) من الذُّكور بنسبة عالية جداً؛ لكأن النساء اللائي لا يملكن سوى 1% من ثروات العالم، لا يشكِّلن أكثرَ من هذه النسبة من قوَّاته المسلحة أو من المخزون العنفي للبشر. لكنَّ العنف أو الاغتيال ليس وقفاً على القوات المنظمة، العسكرية أو شبه العسكرية (ميليشيات وجماعات مسلحة)؛ فهو إلى ذلك ظاهرة بشرية عالمية، إذ لا تكاد تخلو جماعة من تجليّات الظاهرة هذه. إن ظاهرة الحرب التي تنطوي على واقعة الاغتيال (Assassinat) و (Attentat) ، تتجلّى في الجماعات المنظمة (الدول) وبينها؛ فتستهدفُ جماعاتٍ مسلحة أخرى، كما تستهدف جماعات عزلاء من السلاّح. عموماً، يقع الاغتيالُ الفردي على شخص أعزل، (في 7/10/2009 قام 4 درَّاجين مسلحين في الشياح بهجوم على جماعة عزلاء في عين الرّمانة ـ بيروت ـ ونجم عن ذلك مقتل جورج أبو ماضي وسقوط 5 جرحى، واعتقال الدرّاجين الأربعة المتّهمين بهذه العملية المنظَّمة، على خلفيَّة تنافس بين مقامرين)؛ كما يقع على جماعة عزلاء ([*]) (مجزرة أو مذبحة) حيث يؤشر الجَزْرُ أو الذَّبح على طريقة القتل البدائية، عموماً، التي شهدت تطوراً تقنياً حديثاً ـ من الموسى إلى المتفجّرة.

يُشار إلى أنَّ الاغتيال الذَّكري يقومُ، في الدماغ، على تجريد الموضوع المستهدف (المغدور أو المقتول) من صورته الانسانية، من هوّيته وتالياً من قيمته (حقّه في الحياة)، والتعامل معه كإسمٍ أو رقم مجرَّدين. إن تجريد القاتل للقتيل من قيمته، يسهِّل على الفاعل التعاطي مع موضوعه بلا عواطف ـ خلافاً لحال الدّماغ المؤنَّث الذي يتعامل مع صورة الآخر بمشاعر ودبلوماسية، في حال التنازع. الحاصل أن الاغتيال الذَّكري بامتياز، يقع في خانة التغالب البشري، فيما يقع الاغتيال الأنثوي المحدود في خانة التسالم البشري، المتحوّل نسبياً وتدريجاً إلى تغالب ذكري. ليس الجسد، ولا الدماغ البشري، أحادي الجنس؛ وليس هو ثنائي الجنس بشكل قاطع. ففي كل ذكر مخزون أنثوي، كما في كل أنثى مخزونٌ ذكري؛ ويُلحظ المخزونان الأنثوي والذكري في عمليات التبادل الجنسي، اللطفي والعنفي معاً، ولكنْ بمقادير متنوّعة ومختلفة. وكما يتباين عضوا الجنسين، أداتا الاتصال أو التواصل الإيروكسي (الجنسي المتبادل) (Eroxisme) ، يتمايز دماغُهما ويشتغلان على موضوع لذتيهما برغباتٍ أو نزواتٍ مختلفةٍ. بقدر ما يتّضح أنَّ الجنس نزوة، يتبيّن أن القتل هو نزوة أخرى تلازم رغبة الجنسين في امتلاك اللذَّة. يصعبُ في التواصل الجنسي التفريقُ بين الفاعل والقابل، خصوصاً في حالة الوصل اللطفي، حيث يصعب تشخيص مظاهر العنف أو التبادل العدائي. تعريفاً، الجنسُ تحابّ، وتوادّ؛ فيما القتل تباغض، ينطوي على رغبة امتلاك الآخر، التي تُخفى فقط في حالة الغدر ـ كالاغتيال ـ اللطيف (القتل بالسُّم أو بالدواء)، وتظهر جليّةً

في حالة الغدر العنيف (استهداف جسم الآخر بأداة قتل). لكنْ، في حالة الحرب، تتبلور وفرةٌ من هوامات العنف الجنسي الأحادي، بين الذكور من جـهة، وبين الإناث والأطفال والشيوخ من جهة ثانية. أي بين معسكر الأقوياء، المسلّحين بأدواتِ الدّماغ الذكري، المنظِّم لآليَّات القتل، خارج الحقل الجنسي، حيث يتعامل مع الجميع كأنهم «جنس واحد». هنا يدخل مفهوم الغريب، العدو أو المعادي، ليُضفى على معسكر الضعفاء ـ الذي تحدث في داخله عملياتُ عنف رمزي وجسدي، لكن محدودة، وعموماً مضبوطة بقانون القمع أو الضبّط الذّكري للمجتمع المقصود.

ما يحدث في الجنس، بين الذكور والإناث، ليس تمازجاً بيولوجياً، ما دام كلٌّ من الجنسين يحتفظ بخصيصته ـ الأنثى ببويضتها التي ترتجي لقاحاً، والذكر بمنيه أو نطفته التي تنشد الملقوح (البويضة) موضوع لذّتها وتحقق خصوبتها ـ ويسهم بنسبة متكافئة في إنتاج الخلية الجنينيّة، بحيث تُنسب إلى الأنثى والذكر بيولوجياً بنسبة واحدة، فيما يأتي اختلافُ التنسيب من ثقافة المجتمع، (في لبنان، يُنسب المولودُ سوسيولوجياً إلى الأب، بينما لا يخفى المنسوبُ الأنثوي، البيولوجي للأم؛ ومع ذلك لا تمنح المرأة المعروفة بمشاركتها الجنسية في إنتاج الجنين أو المُضغة، الهويةَ أو الجنسيةَ للمولود، خصوصاً إذا كان الأب أجنبياً وحتى إذا كان محلياً). وما يحدثُ في حال القتل، الاغتيال مثلاً، معاكس تماماً: إذ إنَّ القاتل يسعى إلى تدمير الآخر، المركَّب على صورة إنسان، وتفكيك خليته الجنينية (إراقة الدم مثلاً) وصولاً إلى قتل دماغه. يُلاحظ أن إراقة دم العذراء تضاهي، في مصطلح الجنس العدائي، إراقةَ دم المقتول في المصطلح الجُرمي القانوني.

من المعروف أن الاستنساخ (Clonage) يقوم على مبدأ الجمع بين الخلية الجنينية والخلية الجنسية. لكنْ، ما جدوى هذا الاستنساخ، ما دام الوأدُ البشري ـ كما سنرى مفصّلاًـ لايني يتواصلُ بأشكال شتَّى؟ أليسَ حفظ الحياة، تكاثر الأحياء، أولويةً في تطور الجنس البشري؟ عندنا، حين لا تُوأدُ البنت وهي طفلة، قد تُوأدُ وهي شابة، لكنْ بقناع «جرائم الشرف». الشَّرفُ من رموز البقاء، فيما جريمة الشرف من علامات الزَّوال. «بأي ذنب قُتِلتْ»، الموؤودةُ خصوصاً والنفسُ البشرية عموماً؟ على هذه المسألة سيدورُ بحثُنا هذا، الاغتيال، في محاولة لتقديم خريطة جديدة لجسدنا البشري.

دفتر اللحم

لماذا يُمنى بلد عربي صغير، كلبنان، بمتلازمةِ عنف دوري تفكِّكه من داخله فيما هو يسعى إلى إبداع صيغة تساليمّة تُغلِّب فيها اتجاهَ التكامل على اتجاهات التفاوت والتنافر؟ إن قراءة مفصلة لخريطة الاغتيالات على الأراضي اللبنانية، تؤشر على الطابع المُدُني لهذه الظاهرة، المتمركزة في بيروت وقلب لبنان المركزي، والممتدّة إلى مدنه الطرفية ولاسيما صيدا وطرابلس وزحلة وصور والنبطية (اغتيال مزارعي التبغ، ثم الشيخ راغب حرب، الخ)؛ وتكشف مدى تأثير الصراع على الحكم في الشرق الأوسط، في لعبة الصراع المحلي على السلطة. فأيّة مصادفة هذه التي شاءت أن يكون في عداد المغتالين عدد كبير نسبياً من الأدمغة السياسية والإعلامية والفكرية! على صعيد الاغتيال المتواصل، ربما جاء لبنانُ في مقدّمة البلدان العربية، نظراً لصغر مساحته وعدد سكّانه، ولكنْ ربما بسببٍ من كثافة الوعي والحرية السياسيين فيه، وتكاثر الأدمغة المبدعة في غير مجال.

يتفرَّد لبنانُ بيده الحضارية المتنوعة، الكوسموبوليتية، المفتوحة والممدودة إلى العالم بأسره؛ كما يتميّز بتنوعه الثقافي المحلي المتصل بالتنوع العربي والعالمي للأمم ـ لكأننا به جامعة أمم مصغَّرة في مختبر أو مصهر مفتوح، يعملُ بطاقةٍ كوسموبوليتية وبعدّة هويات وثقافاتٍ معاً، وينشد عولمةً خاصة به، اللبننة أو اللبنانية (Libanisme) التي تزخر بذاتها وبسواها، كما لو كانت مرشّحة على الدوام للتكوُّن والتطور على عدة إيقاعات وسرعات في آن. والحال، يلفتنا فيه ظهور رجالات أو شخصيَّات تتعملقُ بما لا يحتمله حجم البلد الصغير. إلّا أنَّ سوءَ طالعها وطالع بلدها بالطبع، شاءَ لها أنْ تكون أولى ضحايا تعملقها، ما دامت تصدر عن مجالين متعاكسين، أحدهما مجال محلي مُسْتَغلق، وثانيهما مجال كوسموبوليتي (قومي وعالمي)، لكل منهما حساباته ومصالحه الأكبر من شعب لبنان وقدراته على الممانعة في مدى بعيد. وهكذا على مدى 60 عاماً (1949 ـ 2009)، مُني شعبُ لبنان باغتيال مبرمج لقادته وأدمغته، وبتهجير متصاعد لطاقاته البشرية التي لا تنضب، لكنها تتناقص بوتائر دورية. هل تكمن مأساةُ شعب لبنان في «منفاخ الغرور» الذي جعله «كبيراً» و «خطيراً»، جمهورياً، ديموقراطياً، ثم سيّداً مستقلاً، في بيئة غير مؤاتية لطموحاته هذه؟ كلما أوشكَ لبنان أنْ يكون مركزاً متقدماً لفكر سياسي، لصحافة، لثقافة، لجامعة أو بنك عالمي... عارضه تصادمُ الهمجيَّات في محيطه، وتصادمُ المنظومات في عالمه، وفاجأهُ «الخُرْبُر الاسرائيلي» بالاغتيال المباشر أو بواسطة... فهو يُراد له أن يكون ممسوكاً من خارجه، وتُريدُه قواهُ النهضوية أن يكون متماسكاً، متكاملاً ومتفاعلاً من داخله. وبين هاتين الإرادتين، يُراق الدَّم اللبناني ويتواصل «دقُّ الحزن في الجرن» وتحمَّر صفحاتُ «دفتر اللحم» الذي بات عنواناً لتاريخ لبنان المعاصر.

الغول أو اليد الخفيّة

كائن خفيّ يهلك ضحيّته، إذْ يأخذها من حيث لا تدري. عملاق متعطّش إلى الدم البشري. من حكايات الجن، شخصٌ يرمز إلى قوة خفية، تعمل في الظلام عموماً، فتغتالُ ضحاياها من حيث لا يدرون، وتأخذهم إلى الهلاك، ولا تظهر. في المأثور الشعبي اللبناني إشارة إلى هذه القوة أو اليد الخفية، تحت اسم «الجماعة» الذي يُستعمل خصوصاً لتجهيل الفاعل أو الفاعلين: «عملوها، استعاروها»، قتلوهُ إلخ... وعليه، الغائل هو اسم جمعي، متشخّص في حدث عنفي، يمرُّ إجمالاً بلا عقاب. ولئن كان الغائل كذلك، فإن المُغتال (ة) هو شخص حقيقي، ضحيَّة فعلية. غالباً ما تُنسب هذه الأعمال الشريرة إلى كائناتٍ وحشية تعملُ في الخفاء، مثل الوحش، الذئب إلخ. وتُعزى إلى مشيئة كائن أعلى (يفعل ما يشاء بلا حساب)؛ فلا يبقى أمام أهل الضحية سوى «تسليم أمرهم» لهذا الكائن (أشكوكَ إلى واحد أحد)، والدُّعاء على المجرم (الله ينتقم منك) أو (بشِّرْ القاتل بالقتل ولو بعد حين). هذه العقلية تنمُّ عن ثقافة غُولية و/أو ذئبية، تُسقِط عن الفاعل تدبير الاغتيال، وتُحيله إلى مدبِّر خفي، مصدر خوف جماعي، وتالياً مقدَّس ومعبود بصفته هذه ـ إذ يقع كل شيء تحت بصره، وهو لا يقع تحت بصر أحد. اليد الخفية (Main invisible) ترمز عند ماركس إلى الغول الرأسمالي الذي يمتصّ دماء البشر ويأكل ثمار أعمالهم، من دون أنْ يُعرَف، كأنه لا يهكُل همّاً (Sans-gêne) . أما الذين يهكلون الهموم ـ ومنها هم القتل ـ فهم ضحايا مهكولة أو مأكولة بلا حساب ولا عقاب. الفلّاحون يشبهّون الغول أو اليد الخفية (ما لايُسمَّى) بـ الهالوك تارة، أو تارة بـ الجعفيل (نبات زهري ينبت وسط الفول ويهلكه أو يهكِله).

تيبولوجيا الاغتيالات بحسب الأدوات المستعملة

1 ـ الاغتيال بأجسام صلبة (حجر، خشب...) ـ طعام.

2 ـ الاغتيال بأجسام سائلة (ماء، غاز، سُم...) ـ شراب.

3 ـ الاغتيال بأدوات قاطعة (خنجر، سيف، سكين، ساطور، موسى، طَبَر) ـ شنق ـ صلب.

4 ـ الاغتيال بالنَّار ومشتقاتها:

ـ بالسلاح الفردي.

ـ بالقذائف والمتفجرات.

ـ بالنَّار وحدها (إحراق).

5 ـ الاغتيال اليدوي: خنق، ضرب، لطم (مُكامشة).

6 ـ الاغتيال بالكهرباء والأدوية (جراثيم).

7 ـ الاغتيال بالصَّدم (سيارات).

8 ـ الاغتيال بالأجسام المفخَّخة (*) (إرهاب الإرهاب).

9 ـ الاغتيال بالطائرات (أبراج نيويورك، 2001)، (تفجير طائرة فوق لوكربي)، (إسقاط الطائرات المدنيّة).

10 ـ الاغتيال بالسحر والتخويف والتجويع.

11 ـ الاغتيال الخفي والبطيء بغبار اليورانيوم المنضَّب:

إسرائيل في حروب لبنان (2006) وغزة (2008).

الولايات المتحدة في حروب العراق (1991) و (2003).

ـ القتل والتشويه وضرب نظام المناعة... بالأشعة التي تصيب الصبغيَّات (الكروموزومات) أو الخلايا الجينية: (اذا كان عدد المصابين من الجنود الأميركيين والبريطانيين بلغ نحو 150 ألفاً في حرب الخليج الأولى، فماذا يقال عن عدد العراقيين المصابين؟ وعن تفشي فقدان المناعة والتشوه النفسي والخُلقي لدى لبنانيين وفلسطينيين؟). إنها جرائم حرب. فما معنى منح «جائزة نوبل للسلام» لأنور السادات ومناحيم بيغن 1978؟ ولشمعون بيريز واسحق رابين (وياسر عرفات) (1994) وحديثاً لباراك أوباما (2009)؟

12 ـ الاغتيال الجماعي بالأدوية السامة (وضع السم في الدسم). انتشار أوبئة الأغذية السامة المسممة، فضلاً عن الأوبئة البيئية (الإيدز، جنون البقر، أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير والغنم)

13 ـ الاغتيال الجماعي بالتفجيرات الانتحارية (براً وجواً).

ـ العراقـ أوروبا وأميركا

ـ إيرانـ اسبانيا

ـ أفغانستانـ فرنسا

ـ الباكستانـ بريطانيا

ـ الهند (بمباي)ـ الولايات المتحدة الأميركية.

ـ الصومال

14 ـ اغتيال البيئة بالصناعة وانتشار الملوِّثات في البر والبحر والهواء.

15 ـ صناعة التلويث أو تجارة القتل الجماعي المُعَولم (مؤتمر كوبنهاغن، 2009).

فكيف يتعاملُ علمُ الاغتيال، فلسفياً، مع ظاهرة التغوُّل أو الغضب الغولي الذي يشي برغبة في القتل، هي امتداد لرغبةٍ في الأكل، في احتلال مجال الآخر، بعد إخلائه؟

الاغتيال قتل خفي استثنائي ومنظّم

القتل العادي هو جريمة منظمة «عامداً متعمّداً»، بمعنى أنَّه ليس حادثاً عشوائياً يكون الفاعل معروفاً سواء اعْتُقِلَ وحوكم وعُوقب، أم لم يحدث له ذلك. كل اغتيال هو قتل استثنائي؛ لكنه حين يتكرَّر ويتمادى في الزمان، كما حدث في لبنان منذ 1949 حتى 2009، يندرج في إطار القتل

العادي أو الحرب. إنه استثنائي من حيث أسبابه أو دوافعه وأدواته وغاياته وخصوصاً من حيث فاعلوه، المجهولون والمحميّون عموماً من جماعة ـ حتى إن الاغتيال ليرتدي سمة خاصة: اعتداء جماعة مجهولة (جماعة الفاعل) على جماعة معلومة (سياسية، دينية، اجتماعية/ اقتصادية إلخ) مشخَّصة برمز معين (اغتيال الفرد يرمز هنا إلى مشروع اغتيال جماعته من خلاله). في القتل والاغتيال يستوي الغَدْرُ أو الغِيلة والمكر أو الحيلة؛ ويمكث المغدور في أرض قتله، بينما يفرُّ الغائل/ القاتل إلى أرض جماعته التي يُفترض أنها أرسلته لأداء عمليّته هذه. حين يُعرف القاتل، هل تنتفي عنه صفةُ الغائل؟ إن المُحدِّد للاغتيال ليس تجهيل الفاعل فقط، بل أيضاً دافعه السياسي وتوظيفه في سياق. لذا، يُفرَّق بين الحادث الفردي (القتل لأسباب شخصية) وبين الحادث السياسي (القتل لأسباب جماعية مُنظَّمة وهادفة). عموماً، ينحصر الاغتيالُ في وجهة سياسية، تنسجم مع مصالح الجماعة المنظَّمة، وتندرج في سياق تغالب القوى، تمهيداً لحرب أو ختاماً لها، أو في سياقها. لا ينفصلُ الاغتيال إذاً، عن ظاهرة الحرب التي تُعرَّف بأنها سياسة بوسائل عنفية، تبدأ بالحرب النفسية وتتجلَّى في حرب إعلامية وتتحقق في حرب عسكرية. مثال ذلك أن حرب 1948 العربية ـ الاسرائيلية على أرض فلسطين، واكبها سنة 1949 ثلاثة اغتيالات كبرى: حسن البنا (مصر)، أنطون سعادة (لبنان)، الرفيق فهد (العراق). فهل هذه مصادفة أم جريمة سياسية منظَّمة؟

الاغتيال هو ظاهرة سياسية ـ عسكرية، جماعية ومنظَّمة (سواء نفذَّها فرد أو جماعة)، تقوم بها أجهزة أمنية متخصّصة، عامّة أو شبه عامة، موجَّهة من سلطة أو من جماعة مرجعية ـ هي بمثابة سلطة ـ، وهادفة إلى إلغاء الآخر كلما استحال ترويضه واستيعابه (حاتغيَّر رأيك بالضرب) في حال اعتقاله وحبسه أو نفيه أو اخفائه (ظاهرة المفقودين) بدون اعتراف رسمي باعتقاله (الإخفاء يسهل تصفية الضحيّة جسدياً) ـ ظاهرة الإمام موسى الصدر ورفيقيه. حتى حين تُحال جريمة الاغتيال السياسي على مجلس عدلي، على محكمة محلية أو دولية (حالة رفيق الحريري)، تظلُّ متميّزة من جريمة القتل العادي بطابعها السياسي الذي يؤشّر على تغالب قوى، وليس فقط على قاتل وقتيل. في الاغتيال ـ كما في الاستعمار وحروبه ـ تُطلب العدالة تحقيقاً لمطلب الحق، ومنعاً لتكرار الاعتداء على جسم الآخر (وأرضه أو مجاله الحيوي)، أو حماية للآخرين الأحياء، ولاسيما أبناء الجماعات المغدورة، من عنف هذا السلاح السرّي.

الفصل الأول

في علم الاغتيال وفلسفته الغضب الغولي

I ـ شرق من دم/ غرب من سلاح

التطور وشبح الاغتيال

هذه البشرية التي تسير نحو 11 مليار شخص سنة 2050، ستجد نفسها على كوكب مهدور، يفتقرُ إلى الكثير من النباتات والحيوانات، ومن الهواء النقي والماء الزُّلال، وستواجه سؤال داروين [أصل الأنواع، 1859] (7): لماذا تتغيَّر الأنواع؟ وقد تعزو تغيُّرها إلى الكارثية [Catastrophisme] التي ندعوها، هنا، علم الاغتيال الذي يجعلنا ندرك مدى الترابط بين الطبيعة ومكوّناتها من جهة، وبين البشر وتنوّعاتهم من جهة أخرى، ونكتشف الطبيعة الاغتيالية للوجود ذاته وللموجودات: «بالعودة إلى المختبر، حدَّد العلماءُ أنَّ الهيكل العظمي كان عائداً لإنسانٍ نياندرتالي ماتَ قبل حوالى خمسين ألف سنة مضت: وهو أقدم ضحية قتل معروفة. واستناداً إلى الأذى اللاحق بالجمجمة والقفص الصدري، كان القاتل يحمل السلاح المميت بيده اليمنى» [دا؟يد باس، علم النفس التطوري (8)، تعريب مصطفى حجازي؛ بيروت، م ث ع، 2009] (*). في المختبر أو المشرحة تواجهنا جثة المُغتال، أما الغائل فما برح مجهولاً، بمعنى أنَّه لا يدخل في صُلب علم الاغتيال. هنا نفترضُ أن التنوّع الطبيعي والبشري، في نطاق وحدة الكون أو وحدة كوكبنا، هو أصلُ القتل، هذا الموت الذي لا يزال خارج الوعي (Impensable) . إن الأنواع تتغيَّر بسبب تنوعاتها الأكلية/ القتلية وبسبب دوافعها، محرّكاتها القتلية/ العقلية أو النقلية ـ كالقتل بوهم أو القتل بعلم. تتآكل الطبيعة والبشرية بقدر ما تأكل مكوّناتهما بعضها بعضاً، بقدر ما تقتل لتأكل ـ هنا الأكل يتعدَّى الطعام، كرمز بدائي للهيمنة، إلى الهيمنة ذاتها. تجمع الطبيعة كائنات متناقضة (قنفذ، سلحفاة، طيور، بشر الخ)؛ وتبدو المتعضيَّات (Organismes) أو الأجسام الحيَّة مصمَّمةً على أحسن صورة (يدَّعي البشر أنهم مخلوقون في أحسن تقويم، لكنْ هل هم كذلك؟) كي تتواءم مع بيئاتها المحلية. والحال، هل تتواءم هذه الكائنات مع بيئاتها الطبيعية والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، باللجوء إلى اغتيال نوعها أو الأنواع الأخرى؟ لاحظ مالتيوس [مقالة حول مبدأ السكان، 1798] (9) وجود أحياء بأعدادٍ أكبر من قدرتها على البقاء والتكاثر [في القرآن الكريم (10)، التكاثرُ ملهاةٌ تحوّلُ البشرَ عن الواحد]؛ لذا نجدها تصارع وهي تتكاثر من أجل الوجود والبقاء. تجدر بنا الملاحظة هنا أنَّ القتل والاغتيال يؤشّران على تناقص التكاثر، على التدنّي النوعي للأجناس المتكاثرة، المتآكلة، وهي تنشد الحفاظَ على وحدة وجودها كأنواع متمايزة، راغبة في التميّز الوجودي على حساب موجودات أخرى. الاغتيال يؤشّر على عدم تلاؤم الموجود مع محيطه، كما يؤشر على رغبة القاتل في التلاؤم المحيطي، بتوّسل القتل الخفي أو العلني (الاغتيال أو الحرب) لإلغاء الآخر كعامل مانع للتلاؤم. في سياق هذه العملية الاغتيالية الكبرى المتواصلة، يستمرُّ نوعُ القَتَلة وينقرض نوعُ المقتولين، فتظهر أنواع جديدة من سلالات القتلة والمقتولين، ونادراً ما تتحدّد مسؤولية الفاعلين (مثلاً، اغتيال المهدي بن بركة، 1965، مسؤولية فرنسية ـ مغربية، لمّا تتحدَّد)، وكذلك اغتيال فرحات حشَّاد (2/2/1914 قرقنة/ 5/12/1952) الذي اغتيل على يد عصابة «اليد الحمراء» الفرنسية في تونس. الحاصل أنَّ الاغتيال يهدف إلى جعل الآخر ينقرض. وهو آخر منقرض فردياً أو جزئياً؛ لكنه مستمّر سلالياً،

كلياً. هل يعود ذلك إلى الاصطفاء الطبيعي، كما تمنّى داروين؟ هل يندرج الاغتيال الفردي أو القتل الجماعي في مندرجات الاصطفاء الطبيعي هذا؟ لا نفترضُ ذلك. رغم خمسة ملايين شهيد جزائري ما بين 1830 و1962، ورغم مليون شهيد فلسطيني، ومليون شهيد عراقي، و200 ألف شهيد لبناني إلخ، ثبت أنَّ هذه الأنواع البشرية (العربية) لم تنقرض، بل استمرَّت وتكاثرت. مقابل شرق من دم، قام غربٌ من سلاح، بمحاولات تغيير الخرائط البشرية للعالم، متوسّلاً القتل والاغتيال (هنا معنى للاستعمار والاستيطان)، انطلاقاً من فرضية الاصطفاء الطبيعي. يجدر التنبيه إلى أنَّ الطبيعة ليست عادلةً ولا مثاليَّةً في تغليبها عناصر على أخرى في مسارات التكوين اللامحدودة واللامتناهية. وأن الاغتيال المُبرمج في الحروب أو على هوامشها، يستدعي أنْ نضع نقطةَ وقفٍ على سطر الدّم، وأن نفتح «دفتر اللحم البشري»، لنتساءل: ماذا نأكل؟ ماذا نفعل؟ يقوم الاصطفاء الطبيعي، في علم الغرب، على توليفة التباين/ التوارث/ الانتقاء. يُعتبر التباين المادّة الخام للتطور؛ يليه التوارث كمؤشّر على التباينات الجينية (الخلايا العظمية/ الجينية، مثلاً)؛ فيما يؤشّر الانتقاء (النّخب/ الاصطفاء) على نجاح التكاثر التبايني أو الفارقي، بمعنى أنَّ الانتقاء الطبيعي هو انتقاء البقاء ـ فيكونُ الانتقاء الجنسي، مثلاً، نتيجة للإقتران الناجح وللتنافس ضمن الجنس الواحد [علم النفس التطوري، م. س.، 57]، مع لحظ الطفرة أي الانحراف الجيني. وتبقى المسألة: هل يندرج الاغتيالُ في سياق انتقاء البقاء؟ كيف يبقى القاتل وهو محكوم بدم المقتول؟ كيف يتطور غربٌ مسلّح وهو غارق في شرق مُدمَّى؟

لنأخذْ مثلاً موقع لبنان على خريطة الاغتيال والبقاء، لنتساءل: ما هو هذا الاصطفاء الطبيعي الذي أملى سياسةً جهنميّة قوامها تحطيم هذا البلد العربي، بعد فلسطين، وتحويل سكّانه إلى ثلاثة أثلاث: ثلث للجحيم (مقتلة 1975 ـ 1990)، وثلث للمنفى، والثلث المتبقّي فيه للجنون (في ضوء ذلك تُقرأ أيضاً محنةُ لبنان ما بين 2005 و2009)؟ اعتُمد اغتيال الآباء وسيلةً لتغيير سلوك الأبناء والسكّان الباقين، ولفرض عزلة جغراسية، تحديداً طائفية (أنظر أيضاً الخريطة الفلسطينية، والعراقية، الصومالية، وحتى الأفغانيّة). لقد ذهب مُسيّسو الجينة إلى القول بالتكيّف الوراثي الضمني، وميّزوا الأم الحاضنة من الأب الحاضن، وربطوا ما أسموه الحتمية البنيوية بالحتمية الجينية، واستبعدوا الحتميّة النفسية/ الاجتماعية (بقولهم: «إبنك أنت مثلك أنت») وما يحرِّكها من قرارات سياسية تجعل الحرب، والقتل، والاغتيال من الأمور الطبيعية، العاديّة. فهل هي كذلك؟

لا تزال وظائف الدّماغ أو العقل خارج المعرفة العلمية الصارمة. ومع ذلك فإن دماغنا مُصمَّم لـ «بيئة سالفة»، غير البيئة الحيوية الراهنة التي يجري في نطاقها التبادل المعرفي الدقيق. من هنا كانت الفجوة المعرفيَّة، والزمنيّة، ما بين البيئة التي شكّلت آليّات علمنا، وبين البيئة الراهنة التي تسبق تطورنا الدماغي إلى الأمام، كما النّهر بين منبعه ومصبّه. وكانت الملاحظة حول بيئتنا الراهنة حيوياً، التي تمتاز بكثرة تناولنا للدهون، ولا نعرف حقَّ المعرفة أننا بذلك نمارس لعبة الاغتيال الذاتي بقدر ما نسهم في انسداد شراييننا ونتسبّب لأنفسنا بما لا يُحصى من ذبحات قلبيّة وجلطات دماغية. إلى ذلك، ينتابنا الخوفُ من سمّ الأفاعي، وهي ليست كلها سامّة أو قاتلة؛ مثلما يساورنا خوف دائم أو متقطّع من أشباح الموت، وفي مقدّمتها شبح الاغتيال. إنّنا نعيشُ بخيال وبوهم أكثر بكثير مما نعيش بعقلٍ وعلم. فنجدُنا متقلّبين بين غضب الغُول والدّفاع عن النفس، دائماً وأبداً. نلوذ بحضن الأم الحاضنة ـ ونادراً ما نكتشف الأبَ الحاضن (Le Pére Couveur) ـ، لأنَّ أول ما نتناوله يكون لبن الماما التي تعني الثدي؛ فسواء قدَّمنا، البشرَ والحيوان، على أنهما من

مشيمة أو بيضة شكّلتا بيئتنا الحياتية الأولى، فسنجدنا محكومين بتطورنا الجسدي، ولاسيما الدّماغي، إذ انتقلنا من الرضاعة من عدَّة أثداء إلى ثديين وأخيراً إلى رضَّاعةٍ أخذت مكانَ الأم المرضعة، ومن المشي على أربع قوائم إلى رجلين ويدين، حتى توصَّلنا إلى المشي السريع، الذي كان بمثابة تحرير لليدين. هكذا، كنا نبتعد أكثر فأكثر من الأم الحاضنة (نظام المطريركة) ونحاول نيل الاعتراف بالنظر، ثم بالعمل، من جانب الأب الحاضن (نظام البطريركة)؛ وصرنا نلاحظ مفارقات الأمومية والأبوية، في كل طور حضاري، حتى آل الأمر بنا إلى طور أمومي جديد عالمياً قد يؤثّر عميقاً في تطور علم الاغتيال، بمعنى تقدّم الرّضى على الغضب في مسارات التغالب البشري، الطاغي حالياً على مسار التسالم العالمي. فنحن ننتسب، في آنٍ، إلى عدّة سلالات ثقافية، بدائية/ متحضّرة، منها: الإنسان الماهر (Homo Habilis) الذي جعل الأدواتِ سلاحاً لبقائه؛ والانسان المنتصب (Homo Erectus) ، المهاجر ـ على ما يُقال ـ من أفريقيا إلى آسيا... ومنها إلى أوروبا وبقية المعمورة؛ وأخيراً، الانسان الحالي، العالم العالِم/ أو العاقل العاقل (HSS) الذي طوَّر تقنيّات القتل، من حجر الدوغان إلى الفأس الثنائية الوجه، وصولاً إلى الذرّة. وعندنا أنَّ بموازاة تطور علم الذّرة وسواه من العلوم، يجدر بنا تطويرُ علم الاغتيال واستحداث علم السلم أو التسالم مقابل علم الحرب أو التغالب ـ حتى إننا نرى أن السياسة والدبلوماسية، وما يلازمهما من تحاور وتفاوض، هما من علم الحروب أكثر مما هما من علوم السلم والتسالم التي يفترض بتطويرها تغليب التعارف والتآلف بين البشر والكون، على التناكر والتناحر.

علمياً، سواء عُزي الكون بصيغته الفيزيائية/ الكيميائية/ البيولوجية الراهنة إلى خالق خفيّ أوحد أو متعدّد، أم عُزي إلى انفجار خلّاق، فإننا نجدنا الآن أمام ظاهرة «الفوضى الخلَّاقة» التي أخذت السياسة تستعيرها من علوم الطبيعة والطبائع. ونجد هذه الفوضى الخلَّاقة في مرايا المجتمعات المعاصرة وتصادم هويّاتها في غير مكانٍ من العالم. وفي حال الطبيعة والمجتعات، يبقى السؤال واحداً: بأي معنى تُوصف هذه الفوضى بأنها خلَّاقة؟ وماذا تخلق؟ يحيلنا هنري برغسون، مثلاً، على «التطور الخلَّاق» (11)، ويحيلنا بيار تيّار دي شاردان على «تطور هندستنا الدماغية». واليوم، تحيلنا العلومُ المخبرية على «الدليل الجيني» لدغم أو دمغ (*) خروج الجنس البشري، بكل ألوانه ولغاته، من أفريقيا إلى العالم لإعماره أو استعماره ـ بحيث تتحوَّل المستعمرات أو المستوطنات إلى أوطان، مواطن أمم ودول، وهنا نلفت إلى المعنى الأولي للوطن عند العرب القدامى: البيت، النّزل أو المنزول... بحيث يُشاع ضداً على كل عنصرية أو عرقية بشرية، قولهم «كلنا أفارقة تحت الجِلد»، بمعنى «كلنا من أصل واحد» «من نفس واحدة». وما يُنسى، ما لا يفكَّر فيه هو المواطن الأصلي، الساكن المحلي الذي اختفى. هنا يتدخل علمُ الاغتيال للبحث عن المخفي بالمعنى الأنثروبولوجي، وليس فقط عن الخفاء، الخفي والأخفى بالمعنى التيولوجي أو الأيديولوجي البسيكولوجي. مثال ذلك تساؤلنا عن اختفاء الإنسان النياندرتالي لمصلحة الإنسان الحالي: «هل قتلناهم بأسلحة متطوّرة كانوا في مواجهتها عاجزين عن الدّفاع الذاتي، على الرغم من تمتّعهم ببنية جسدية أكثر صلابة [...]؟ لماذا نحن، وليس النياندرتال، موجودون الآن، كي نتفَّكر في ماضينا ونتقصَّاه؟» [علم النفس التطوري، م. س.، ص 91]. بكلام آخر، من نحن الباقون هنا الآن، ومن هم المُغتالون، المنقرضون أو المقتولون في تاريخ تطوّرنا، أمس واليوم؟ هذه المساءلة تفتح آفاقاً أمام علم الاغتيال، حتى لا يتكرَّر القتلُ العلني والخفي، ويغدو بذلك عادةً لدى بعضهم، وعبادة أو طقساً دينياً ـ سياسياً لدى بعضهم الآخر.

لئن حظيت ظاهرةُ الاغتيال بهذا القدر من الخفاء والاستخفاف بمصير جزء كبير من الجنس البشري ـ حتى ذهبنا إلى الظنّ أن الحرب هي المحرّك الأول لتاريخنا البشري، بعدما ظنَّ هيراقليطس أن النَّار تقود الكل ـ، فإنّ علم الاغتيال يكشف لنا أن القاتل هو من الجنس البشري، كما هو من الجنس الحيواني أو النباتي، وعموماً من الطبيعة ومجتمعاتها التناحرية. والحال، هل من الوهم أنْ نفكِّر في إنسانية جديدة مسالمة، تعيش العالم بعقل السلم، بعدما جرَّبت طويلاً وكثيراً علم القتل؟ في الاغتيال، قد يُخفى القاتل، وقد لا يُعاقَب، وقد يكرّر فعلته الشنيعة وينقلها إلى أجيال تالية... ولكنه ها هنا، بيننا، وأحياناً فينا. إن البشر المحكومين بالغرائز والرغبات، هم أكثر من أفراد، قد يمرضون نفسيّاً وقد يُقدمون على اغتيال الآخر، الآخرين، غير آبهين لأخلاقيات وقوانين وعقوبات. إنهم جماعات، وأفعال الأفراد هي جزء لا يتجزّأ من أفعالهم، من نياتهم أو مقاصدهم؛ فالأفراد الجمعيّون هم مسؤولون اجتماعيّون عمّا ينوون ويفعلون. الحاصل إذاً، أن الاغتيال ظاهرة جماعية، واجتماعية، يتحمّل مسؤوليتها النوع والفرد معاً. هنا نستعين بتوضيح من ويليم جيمس: «يمكنُ أن تكون لدينا رغبة جنسية ونكون كذلك على درجةٍ من الحياء؛ ويمكن أن نكون فضوليين، ولكنْ في الآن عينه خجولين، وكذلك عدوانيين ومتعاونين» [علم النفس التطوري، م. س.، ص 93]. وهنا نتساءل: هل ازدواجية السلوك البشري تجعلنا هكذا عدوانيين و/أو متعاونين؟ ألا يمكننا أن نكون صريحين، ومتعاونين وغير عدوانيّين؟ إن انتقال الجنس البشري من طوره الغريزي إلى طور الرغبة، جعله يحتفظ بغرائزه ويضفي عليها رغباته: غرائز الصيد (والصيد قتل)، وغرائز الخوف (والخوف من مصادر الاغتيال)؛ ورغبات التملك والاستحواذ والتسلط (الهيمنة بلا قيود). لكننا نوع عالم، يتعلّم سلوكاته ويدرس الطبيعة وكائناتها. فماذا كانت حصيلة هذه المسارات العلمية/ التعلّمية؟ هل الجماعات العالمة/ المتعلّمة أقل ميلاً إلى التغالب والاغتيال من الجماعات الجاهلة/ غير المتعلمة؟

تعلم السلوكات

هذا يتوقف على تعلّم السلوكات. كيف؟

تتمثّل الطبيعة البشرية في أن البشر ليس لديهم طبيعة أو فطرة خاصة؛ فما هو فطري عندهم، وجامع بينهم هو قابليتهم العامة لتعلّم التنشئة الاجتماعية والانضباط السلوكي. وتفضي السلوكات التي يتعلمها البشر إلى نمطين سلوكيين: أحدهما سلوك يعقبه تعزيز، يقبل التكرار في المستقبل؛ وثانيهما سلوك يعقبه عقاب، فلا يعود قابلاً للتكرار. بين هذين السلوكين، المفتوح والمغلق، التكراري وغير التكراري، يكمن التباينُ الثقافي ويظهر تنّوع الثقافات وتعدُّد السلوكات البشرية، السويّة واللاسوية. فمن الخصائص البشرية العامة الغيرةُ الجنسية عند الذكور، التي تشكل السبب الرئيس للقتل الزوجي في العديد من الثقافات؛ وكذلك أحوال الخوف والغضب والفرح ومشاعر الحب... والكره. ليس البشر إذاً، سوى مجرَّد طاقة، قدرة على اكتساب ثقافة؛ سوى إمكان زماني، تاريخي، لإنتاج معرفة محدودة، مبرمجة على تعلّم سلوكات معينة، عادات وعبادات: «إن البيئة الخارجية ليست المحدِّد الوحيد للسلوك. هناك شيء ما يجري داخل عقول المتعضيّات وأدمغتها، يتعيّن أخذه بالحسبان حين تفسير السلوكات» [علم النفس التطوري، ص99]. ما هو هذا الشيء الكامن فينا؟ إنه الإشراط، تشريط القط والفأر؛ وفي الاغتيال، إشراط القاتل والمرشح للقتل. هذا الإشراط هو برمجة خاصة بكل فرد، الأمرُ الذي يستدعي في علم الاغتيال معالجة المعلومات الخاصة بالاغتيال، مع لحظ انتقال البشر من تعلم السلوك إلى كونهم حواسيب، والى استعمالهم حواسيبهم الشخصية والحواسيب الإلكترونية في آن.

أصول العدوانية والحرب

تطورياً يلاحظ أن الذكورة هي السبب الرئيس للعنف البشري، الفردي والجماعي، الرمزي والجسدي. فالعنف ظاهرة عامة عند النبات والحيوان والبشر؛ لكنَّه يرتدي أشكالاً مختلفة ويرمي إلى غايات شتّى. ليس على الأرض أجناس مسالمة ولا جنَّاتُ سلام. هناك عدوانية معظمها ذكوري وأقلّها أنثوي. لنأخذ مثلاً «غارة الشمبانزي»: «إن عنفَ الذَّكَر الذي يحيط بمجموعات الشمبانزي ويهدّدها، هو من التطرّف بحيث إنَّ التواجد في المكان الخطأ، في الوقت الخطأ والجماعة الخطأ، يعني الموت» [م. ن.، ص 570]. هناك أكثر من عشرة ملايين نوع من الحيوانات والنباتات؛ لكنَّ الشمبانزي والإنسان هما نوعان متميّزان، يُبديان ائتلافاتٍ منسّقة بمبادرة من الذكور، تغيرُ على المجالاتِ الحيوية المجاورة وينتج منها تهجّماتٌ مميتة على أعضاء من نوعهما ذاته. والحال، ما هي أصول العدوانية هذه التي تشترط نشوب الحروب وحدوث الاغتيالات؟

هنا تتجلَّى، بالملاحظة، الأصولُ العدوانية المحرّكة لفاعليات القتل:

1 ـ الاستيلاء الفردي و/أو الجماعي على موارد الآخرين

من مظاهر الاستيلاء، كرغبة وسلوك، الاستقواء في المدرسة (والشارع أيضاً)؛ السلب والضرب لانتزاع المال وسواه بالقوّة؛ الغزو العلني (الحرب) والغزو السرّي (الاغتيال).

2 ـ الدّفاع ضد الهجوم

مقاومة المهاجمين الغزاة لمجال الآخر، بقصد حمايته من الاحتلال أو تحريره، وتطهيره من الاحتلال، بواقع أن كل هجوم يقابله دفاع عن الذات وعن المجال الحيوي، مهما كلّف من ضحايا.

3 ـ إنزال الغُرم بالمزاحمين من الجنس ذاته

تراوح هذه الظاهرة بين الكلام اللاذع والضرب والقتل، ومن تجلّياتها الاجتماعية:

ـ الاستيلاء على صديقة آخر، ضعيف؛ التحرّش التافه في الحانات والشوارع؛

ـ جرائم الشرف (أحياناً يقتل الرجال رجالاً آخرين وجدوا أنهم مارسوا الجنس مع صديقاتهم وقريباتهم أو زوجاتهم).

4 ـ التفاوض حول المكانة ومرتبّية القوة

يتحدّد الدورُ بالمكانة الاجتماعية (الموقع) التي تُنتج مرتبية بالقوة من خلال ظواهر تغالبية، منها: ـ قتال الهراوات؛ ـ الملاكمة؛ ـ الشجاعة في الحرب وكذلك في «عصابات الشوارع».

5 ـ ردع المزاحمين عن العدوان المستقبلي.

6 ـ ردع القرين لمدى طويل عن الخيانة الزوجية

الضّرب الزوجي المتكرّر سببه الغيرة الجنسية الذّكريّة.

7 ـ خصوصية سياق العدوان في ثقافات الشّرف

حل مشرّف لمشكلة استعادة مكانة العائلة.

قلنا إن العدوانية ذكرية بامتياز، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: لماذا الرّجال أعنف من النساء في عدوانيتهم؟ ما بين 1965 و1980، ارتكب الرجال 86% من أعمال القتل في شيكاغو، وكان 80% من ضحاياهم رجالاً مثلهم. «في كل الثقافات يشكّل الرجالُ الغالبية العظمى من القَتَلَة غالباً، كما أنَّ أغلبية ضحاياهم هم من الرجال» [علم النفس التطوري، ص 578]. لتفسير هذه الظاهرة، يُستعان، في علم الاغتيال، بنظرية «الاستثمار الوالدي والانتقاء الجنسي»، فيُلحظ استثمارُ النساء اللائي لا يملكن عملياً سوى أجسادهن للتبادل وللتفاوض حول مكانتهن الاجتماعية. ويُلاحظ أنَّ «الذكور هم الأكثر ارتكاباً للعنف، لأنَّهم نتاج تاريخ طويل من تعدّد الزوجات الفعلي، المعتدل إنّما المُستَدام، المتّصف باستراتيجيات مخاطرة في التنافس ضمن الجنس الواحد للحصول على الإناث (أو السلطة)» [م. ن.، ص 581]. في المقابل، تنخرط النساء أيضاً في العدوان وضحاياهن كذلك هنَّ نموذجياً من أعضاء جنسهن. فضلاً عن الاغتيال الجسدي، نلحظ الحطَّ من قدْر المنافِسات، إذ تشوّه نساءٌ سمعةَ مزاحماتهنّ من خلال الطعن على مظهرهنّ الجسمي وتالياً الحطّ من قيمتهنّ الإنجابية.

أما الحروب فهي مغامرات تعاونية مفرطة بين الرجال، يجب أن تكون المنافع منها أعلى بما يكفي لترجح على أخطار الجروح والموت الكاسحة التي تصيبُ المشاركين فيها. وأما الاغتيالاتُ فهي

حرب من طرف واحد، إجمالاً بلا عقاب، أي قابلة للتكرار، طالما أنَّ «حجاباً من الجهل» يُقام حول من سيُقتل ومن سيعيش. في المقابل، تؤدي الحرب إلى مزيد من الوصول الجنسي إلى النساء (سنوياً تقع في الولايات المتحدة الأميركية حوالى 18000 جريمة قتل واغتيال، منها 80% يرتكبها الرجال). إنها حرب داخلية مفتوحة في مجتمعات تتطور انفجارياً ـ كما الطبيعة ـ، بموازاة الحروب الخارجية العدوانية المفتوحة، في زمن العولمة، على العالم بأسره، لكنْ بأشكالٍ شتّى. هنا يجدر بعلم الاغتيال التفريق بين حالات القتل (الاغتيال الفعلي) وبين حالات تخيّل القتل أو محاولات الاغتيال:

«لدى البشر تخيّلات قاتلة، بمثابة أحد مقوّمات آليّات القتل المتطوّرة هذه والتي تُتيح للشخص أنْ يبني سيناريو للقتل ويشتغل عليه في ذهنه، أو ذهنها، ويقوّم تكاليف ومنافع مختلف مجريات الفعل، ويختار من ثَمَّ أنْ يقتل حين ترجح المنافع على التكاليف» [علم النفس التطوري، ص 617].

الاغتيال والجنون

يُقال إن الجنون فنون. فهل الاغتيال من فنونه؟

هذه الفرضيَّة لم يفنّدها ميشيل فوكو في كتابه [«تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي (12)، تعريب سعيد بنكَراد، بيروت، م ث ع، 2006]؛ لكنَّه أتاح الفرصة أمام علم الاغتيال للانفتاح على مجالٍ آخر لأصول العنف، نعني مجال اللاعقل، اللاشيء، الذي يحدث الجنون في إطاره، ولاسيما حين يُوظِّف المجنونُ في حقل الاغتيال أو يقترف جرائم قتل بدوافع جنونية (من النرجسية إلى جنون العظمة). جرى التخفيف في الثقافة من وطأة الجنون، حتى قيل «مجنون يحكي وعاقل يفهم»، وجرى تمثّل البُهلول أنموذجاً لما يُدعى «المجنون الحكيم» أو العاقل أكثر من بعض العقلاء. ولئن سُوِّغ الجنون أو اللاعقل (ضمناً اللاعلم) في مضمار الحكمة الشعبية، فإن الجنون السياسي أُضفي عليه لون من تقديس السلطة، لدرجة أن المجنونَ الحاكم جعل السياسةَ تدبيراً بين العقل واللاعقل، وشخصنَ الحكمَ في ذاته، وفرض على نرجسية العامة أنْ تقدِّس /تعبد/ نرجسيّته الخاصة، وتضعها في مرتبيّات: المعصوم، نصف الإله أو الإله ـ وإنْ جرى التخفيف من ذلك بوصف المجنون ـ الحاكم بأنه «حاكم بأمر الله»، مقابل اعتراض مناصبيه ووصفهم إيّاه بأنه «حاكم بأمر الشيطان». فالمجنون الحاكم هو بنظر بعضهم متألّه، وفي نظر بعضهم الآخر مستبدّ. وفي الحالين هو رمز الواحد الحاكم الذي يمارس العنف بقدسية، وبقوّة مزدوجة، علنية وسرّية. الازدواج هذا رهين بغضب غول الحكم وتماهيه مع غضب الجماعة التابعة له. هنا نلاحظ أنَّ الاغتيال يصدر عن مرجعية منظمة، وأن تسويغه يتمّ من خلال عقلنة اللامعقول. ونرى أن ممارستَه تنتسب إلى مجال خيال الحاكم المجنون ـ بمعنى أن الاستبداد هو شكل من أشكال جنون العظمة (أنا الدولة: أنا الحاكم المالك) ـ فيقع الاغتيال السياسي غالباً بين اللاعقل والمخيال، وتتبلور صورتان، من وراء انعدام الحب أو التعلّق بالآخر: صورة الأنا القاتل؛ وصورة الآخر المقتول. بين هاتين الصورتين تجري عملية الاغتيال، بوصفه جنوناً، نعني عملاً خفيّاً ولا مسؤولاً (هنا يجري الرجوع إلى مشيئة المجهول، بتجهيل الفاعل وبالإفادة القصوى من جهلانيّة العامَّة).

هناك وجه شبه آخر بين الجنون والحكم، هو أنَّ كليهما سجن، وأنّ من هذا السجن العام جاءت فكرة السجن الخاص ـ حيث تتوازى، في نظر فوكو، الرّقابة والعقوبة ـ، فكرة اغتيال الآخر رمزياً، بواسطة الحَجْز، الحَجْر أو الاقامة الجبريّة: عُوقب الكاهن بيرغودي لإقراضه المال بفوائد مرتفعة؛ ومات المركيز دي ساد محجوراً في شارونتون، لأنّه كان إباحياً (السادّية)؛ وقضى ميرابو زمناً في الحجْر؛ وجرى حجز امرأة أعلنت أنها لا تحبّ زوجها (خلافاً لغادة السمَّان حين أعلنت حبَّها عليه، ونشرت رسائله، وهي تحجزُ نفسها في منفاها الباريسي) إلخ. هنا لا تعوزنا الأمثلة لتجسير الفجوة بين الجنون والاغتيال، بدءاً بظاهرة الطرد والنفي إلى القذف في الماء أو النَّار، بغية التطهير حتى الموت. ولكنْ هل اكتشفت الأمّ التي أشربت رضيعها ماءً في سطل غطّسته في قاعه وهي تصرخ «اشرب يُمّا إشرب»، أنها كانت مجنونة؟ وهل توقّف علمُ الاغتيال عند ظاهرة الجنون الخطِر؟ في ذاكرة الإنسان الأوروبي، ترابط الجنونُ والماء. هنا الجنون يعني الحضور المسبق للموت العنفي. في السياسة، ألا يُعَدّ الحلم الاستبدادي، الأمبراطوري أو الامبريالي، جنوناً يختصر رغبة اغتيال الآخرين جماعياً؟ نلاحظ أنَّ النوع البشري سعى في تطوُّره إلى التعالي عن

دوحة النبات المفترس ومملكة الحيوان (أو الطبيعة) المجنونة؛ ونرى أنَّهُ تماهى بالطبيعة واستبطنَ مكوّناتها كمعرفة، فأنتج منها لنفسه ثقافة طبيعية و/أو ثقافة إنسانية تترجَّح بين العلم بعلم والوهم بوهم. يُخال أنْ لا وجود للجنون إلّا داخل الإنسان ـ والحال، ماذا يُقال عن جنون البقر مثلاً؟ يُقال: إن الجنون عنف له قوانينه ومحرّكاته وغاياته. ونقول مع فوكو ولاكان: إن الإنسان اخترع بنفسه مجموعة من الاختلالات المسيطرة على سلوكاته [تاريخ الجنون، ص 47]؛ وإنه «مجنون»، لكنَّه ليس خطراً على الدوام (جنون الشاعر مقابل جنون القاتل). متى يغدو المجنونُ خطِراً؟ عندما يبحثُ عن شيء ـ كالاغتيال في وضح النَّهار، أي عندما يرتدي اللاعقلُ رداءَ العقل، ساعياً إلى اعتقال آخرين خارج مجاله، كما هي حال مُعتقل غوانتانامو بين كوبا والولايات المتحدة الأميركية، المُعَدّ لحجز معتقلين مرهوبين، بوهم أنَّهم «إرهابيون». السّجن هنا يرمز إلى استبداد خفيّ يمارسه جنون الحكم الأميركي، على أرض الغير، فيخالُ أنه يحبس «الإرهاب» في محبس خفي، أين منه قمقم العفاريت في ألف ليلة وليلة؟ يقع الاغتيالُ، عند هذا المستوى، بين السجون والجنون، ويُعامل المُعتَقَل كمجنون خطِر، فيما السجَّان يتصوَّر نفسه جلّاداً عادلاً، حراً وديموقراطياً... هنا نلاحظ أنَّ حرية السجّان المجنون تقع بدورها بين وجود وعدم، بين عقل ولا عقل (هنا المجنونُ المحبوس يحكي، يشكو من عذاب اغتياله، لكن سجّانه يتظاهر بأنه لا يفهم ما يسمع، وتالياً يتوهّم أنه غير مسؤول عمّا يفعل). يغدو الجنون خطيراً حين ينتقل من التصوّر إلى الفعل، ومن الاعتقال إلى الاغتيال ـ الذي يوازي نحراً، يوصم خطأً بأنه انتحار. في هذا الإطار الجنوني، الثقافي أو السياسي، يُعاد تأويلُ الاغتيال كجنون: «خذوا الحكمة من أفواه المجانين». لكنْ، حين نحدِّد بعلم من هم المجانين، بإزاء العقلاء، نتساءل أية حكمة نأخذ منهم؟ ونؤكِّد أنَّ الاغتيال بالحجز أو بالحجر على «مجانين» هو لتفادي المجادلة في هذا الموضوع المُسْتَغلق، ولتفادي المحاكمة العادلة ـ إذا كان الحكم العادل ممكناً عند البشر وبينهم.

الاغتيال بالاستبداد

أليس الاستبدادُ هو أعلى أشكال الجنون البشري، الموسوم بالسياسي تارةً، وبالثقافي ـ الديني تارةً؟ يسهل في تراثنا العربي، الكلاسيكي والشعبي، وصف الشاعر بأنه مجنون، مجنون قصيدة أو ليلى؛ لكنْ يصعبُ إضفاء مثل هذا التوصيف على حاكم، على غنيّ، على مقدَّس ديني أو سياسي. هنا، نفتح أفقاً على ما ندعوه: الاغتيال بالاستبداد، طالما أنَّ الاستبداد إغتياليٌّ بتكوينه وتوظيفه وممارسته، حتى عند أرقى الأمم وأَخْيَرِها. والمقصود بالدرجة الأولى هو الاستبداد السياسي الذي يعني «الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها ومنع تداولها سلمياً، والتوصية بها لابن أو أخ أو أي شخص يختاره المستبدّ [...]. وهو مصادرة حق الأمة في أن تختار بنفسها مَنْ يحكمها وحرمانها من أن يتولى قيادتها أصلحُ أبنائها بناءً على رغبتها في اختياره» [يعقوب محمد اسحاق، الاستبداد (عند خير أمة أُخرجت للناس)؛ بيروت، بيسان 2008، ص 77]. كان ماكس ؟يبر (13) (1864 ـ 1920) قد علّل الاستبداد بالتوريث، أي باغتيال إرادة الجماعة في اختيار ممثليها في الحكم، كما فعل معاوية مع معارضيه حين خاطبهم: «سأذهب بكم إلى المسجد وعلى رؤوسكم السيف، فمن خالف أمري أصابه السيف» (م. ن.، ص 83]. إنه أوّل تجلٍ لظاهرة الاغتيال بالاستبداد في الإسلام، حيث أُخضع الجمعُ بالسيف ولم يستمرّ سوى الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير في معارضة معاوية واستخلافه ليزيد. ثم قُتِل هذان المعارضان السياسيّان. وفوق ذلك، جرى وضع «أحاديث» بتحريم المعارضة أو الخروج على الحكّام المستبدّين، المعتصمين بغول الغضب في الحكم، أي بعنف القوّة والمال. فكيف مُورس الاغتيال بالاستبداد؟ [فؤاد مطر، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009].

ألف فتوى وفتوى (14)

قلنا: إن الاستبداد هو اغتيال للجماعة وللأفراد معاً، وإنّ الممارسات الاستبدادية تكشف عن المقاتل المترتّبة على هذا النمط من الحكم السيفي. ولئن صعب تقديم كشف كامل بهذه الممارسة العنفية/ العدوانية، فإنَّ جردةً أوليّة قد تتيح لنا الفرصة لتكوين تصوّر عام عن معاني الاغتيال بالاستبداد، ولاستخلاص العبر من غلبة قانون العنف على مبدأ الحكم.

تتراوح العقوبات الاستبدادية بين مراقبة المعارضين ونفيهم واعتقالهم وسجنهم، وبين تعذيب الناس ووأدهم أحياء (بناء حيطان عليهم) وقطع أطرافهم. وتصل إلى حد الإبادة، مثل إبادة العباسيين للأمويين، ونبش قبور الأموات (إخراج الرّمم وضربها بالسّياط وإحراقها بالنّار). فكان التنكيل يطول المعارضين أحياءً، ويطولهم التمثيلُ أمواتاً: صلب على جذوع النَّخل ثم إحراق النّخل والأجسام معاً. هنا تجدر الإشارة إلى أن بعض القبور أخذت تتحوّل إلى مزارات، ثم إل معابد (عتبات مقدَّسة)، على قدر ممارسة العنف السياسي باسم الدين. فعلى الرغم من التهذيب الإسلامي ومن أخلاقيات الدين القويم، كان العنف السياسي/ الديني يلجأ إلى مختلف أشكال الاغتيال الرمزي لأجسام «المغضوب عليهم»: الشتائم، والتشهير بذوي العاهات والمهن (غير الشريفة) وبالأنساب (حَيْوَنة المشتوم)؛ والتغطيس في القاذورات؛ وقطع الرأس، رغم أنه مُثلة منهي عنها بوصفها منافية لأخلاق العرب والمسلمين.

الحاصل أن الاستبداد أنجب إرهاباً وإرهابيين انتشروا في المعمورة، يقتلون أبرياء، وينتحرون هرباً من إرهاب الحكام إلى جنّةٍ يتخيلّون أنهم سوف يذهبون إليها، وحورياتٍ ينامون في أحضانها، بينما هم ضحايا ظلم واستبداد [الاستبداد، م. س.، ص 114]. على هذه الخلفيّة، تتمادى ظواهرُ الاغتيال الاستبدادي وتتمأسس في حبوس ضيقة، زنزانات (مثل سجن عارم الذي ابتناه عبدالله بن الزبير في مكَّة) وكذلك في حبوس بلا سقوف، يكون المحبوسون فيها مقرَّنين بالسلاسل؛ ابتناها الحجَّاج بن يوسف الثقفي، جمع فيها 80 ألفاً (منهم 50 ألف رجل و30 ألف امرأة). إلى هذه الحبوس، يُضاف الديماس ـ وهو حبس ضيّق محفور في باطن الأرض لا يجد المحبوس فيه إلّا موضع مجلسه ـ ومهنةُ الديماسي هي حفر هذا النوع من السجون/ القبور: «وكل جماعة من المسجونين يُقرنون بسلسلة واحدة، فإذا قاموا قاموا معاً، وإذا قعدوا قعدوا معاً» [م. ن.، ص 118] إلى أن يموتوا معاً. والى الديماس، يُضاف السرداب، الفارسيّ الأصل، وهو حجرة في باطن الأرض تحت مستوى أرض الدّار، كان للسكن أولاً، ثم صار للعقاب والتعذيب حتى الموت: إنه التعذيب بالماء البارد في حجرة معتمة مغلقة لها بابٌ فقط يُلقى فيها المحبوسون حتى الموت بين البول والغائط والجثث. في سراديب أو دهاليز الموت هذه يمارس المستبدّ غضبَه الغولي الذي يختمه عادة بردم السرداب على مَنْ فيه (مولد القبور الجماعية). أما عبد الملك بن الزّيات فقد ابتكر للعباسيين تنوّر التعذيب المزّود بالزجاج والأفاعي والوحوش، الذي يُلقى فيه المغضوبُ عليهم؛ ولم ينجُ ابن الزيّات من غضب الحاكم الذي رماه فيه ذات يوم. هذا عن باطن الأرض؛ أما على سطحها فكان لجنون التعذيب (الاغتيال البطيء) فنون أخرى، نورد منها للمثال:

* تعليق المغضوب عليه منكساً والتدخين تحت أنفه حتى يموت.

* التعذيب بعَصْر الخصيتين وجعل الوتر فيهما حتى الموت: داس التُّركُ خصيتَيْ الخليفة العباسي، المهتدي، وصفعوه حتى مات؛ والد أبي فراس الحمداني «عُصِرَت مذاكيرُه فمات» بأمر من ابن أخيه ناصر الدولة الحمداني؛ الأميرة عزة الملك عَصَرتْ خصيتْي زوجها الأمير حسن الجوباني حتى قضى...

* التعذيب بجبّ الذَّكَر: استئصال الذَّكر والخصيتين (المجبوب). أما الجبَّاء فهي المرأة التي ليس لها إليتان... «وجد [الشريف المهلبي] زوجته مع غلامه السّندي على ريب، فجبَّ ذكَر الغلام؛ فتحيَّن الغلامُ الفرصة وأخذ غلامين ابنين لسيّده وصعد إلى أعلى مكان في داره وهدَّد سيّده بأن يرمي بهما أو أن يجبَّ [الشريفُ] ذكَره كما جبَّه [الغلام] من قبل. ووجد المهلبي ألّا محيص، فجبَّ ذكرَه أمام الغلام، وعندئذ رمى الغلامُ بالطفلين فتقطَّعا» [الاستبداد، ص 128].

* السَّمْل أو الكَحْل: هو إزالةُ بصر العين بآلةٍ حادّة، أو بدواء سامّ أو باليدين، أو بدقّ الأوتاد في العينين: «فلما حلّ القرنُ الثالث [الهجري] أصبح السَّمْلُ أسلوباً رسمياً من أساليب التعذيب، يمارسُه المتغلبّون على خصومهم السياسيين...»، مع استعمال الطبيب لعقوبة الَّسمْل و «... كانت خاتمةُ الأسير واحدةً من اثنتين: إما القتل بقطع العنق وإما السَّمْل...» [م. ن.، ص 129 ـ 130].

* العذاب المرَّكب: في سنة 118 هـ، قُبض على عمَّار بن يزيد، الدَّاعية العباسي الملقّب بـ خداش، فلما مثل بين يدي أسد بن عبدالله القسري ـ عامل خراسان لبني أُميَّة ـ، سأله عن حاله فأغلظ خداشٌ له القولَ، فأمرَ به، فقُطِعت يدُه وقُلِع لسانُه وسُملت عينه؛ ثم دفع به إلى يحيى بن نعيم عامل آمُل، فقتله وصلبه بآمل.

* قطعُ الأطراف: سعى الخارجيُّ، النّزال بن عامر، لاغتيال معاوية وانكشف: «وأمر به معاوية، فقُطعت يداه ورجلاه ونُزِع لسانه فمات» [الاستبداد، ص 135].

الدَّق أو الدّهق: آلة تعذيب تشتمل على خشبتين يُضيّق بهما على ساقي المُعذَّب أو بعض بدنه (قطع أجزاء من لحم البدن).

* القتل والإماتة والاغتيال

ـ قتل الأسير بقطع رأسه ووضعه في حُجْر أقرب الناس إليه (أب، أم، زوجة، أخت، بنت إلخ).

ـ الاغتيال بالسيف (قطع الرأس، قطع الوسط، قطع الأطراف...)؛ الشّدخ بالعمود، الطعن بالرّماح، إلخ.

ـ الخنق، الشنق، التغريق، الوأد؛

ـ البناء على المعذَّب؛ هدم البناء على المعذّب؛

ـ القتل بالسّم وبالأدوية الفتّاكة؛

ـ الإحراق بالنّار والتعذيب بالماء المغلي؛

ـ القتل والتعذيب بسلخ الجلد وتمزيق البدن... وصولاً إلى التعذيب الحديث:

الاغتيال بالحزام الناسف وبالسيارة المفخخة... وسوى ذلك مما سنتناوله لاحقاً.

ـ المُثْلة بصلب الجثة وبسحب الجثث من المقابر.

* تعذيبُ النساء: وضع رأس زوج المرأة في حُجرها؛ وضع رأس الأب في حجر ابنته؛ قتل المرأة خنقاً وبالسيف؛ تعذيبها بالاسترقاق وبالتعرّض للعورة.

الاغتيال والدولة

هذه أمثلة عن الاغتيال الاستبدادي في شرق من دم، عرف السلطة ولم يكتشف الدولة إلَّا في القرن العشرين، مقابل غرب من سلاح، مارس العنف الاستعماري العالمي منذ 1492 (تاريخ اكتشاف أميركا وطرد آخر عربي مسلم من غرناطة) وتوسّل الدولة أداة للاغتيال «الديموقراطي». فما صلة الاغتيال بالدولة الحديثة؟

تقوم الدولة الحديثة على مطلب احتكار الاستخدام الشرعي للعنف المادي (الفيزيائي) واللامادي (الرمزي)، مقابل الاستخدام الشرقي للعنف في مجتمع اللادولة حيث يقوم الحاكم باحتكار العنف المطبَّق على المحكومين. يرى بيار بورديو أن الاستخدام الشرعي للعنف المادي «يعني أنَّ الدولة هي صاحبة الحق في هذا الاستخدام وليس الأطراف أو الأفرقاء الداخليين الذين هم في حالة منافسة أو صراع [...]. ويتأكَّد هذا الحق في إطارين مختلفين: ـ في الخارج، بالنسبة إلى دول أخرى، حالية أو محتملة؛ ـ وفي الداخل، بالنسبة إلى القوى الموجَّهة ضد السلطة (الطبقة المهيمنة عليها). ويتأكّد كذلك من خلال عمل التفويض أو التمثيل الانتخابي. ويجسّد العسكرُ أو البوليس هذا العنف...» [علي سالم، البناءُ على بورديو (15)، سوسيولوجيا الحقل السياسي؛ بيروت، دار النضال، 1999، ص 146 ـ 147]. لكن هل تستعمل الدولةُ الحديثة العنف الرَّمزي شرعياً وتعترف باستخدامه؟ تماماً كالعنف الجسدي، تحتكر الدولةُ الحديثة العنف الرَّمزي شرعياً وتعترف باستخدامه؟ تماماً كالعنف الجسدي، تحتكر الدولةُ وحدها العنف الرمْزي لكنَّها لا تعترف بممارسته، بدعوى أنها دولة ديموقراطية، ليبرالية وعادلة. هذا، ويتمثّل العنفُ الرمزي في الضغط أو الإكراه والتأثير الذي تمارسه الدولة على الأفراد والجماعات بتواطؤ منهم أو معهم. الحاصل أنَّ فعل العنف هذا لا يعترف به الحاكمون المهُيمنون، بينما يعانيه المحكومون ويعترفون به؛ وأنَّ رفض الاعتراف بممارسة العنف الرمزي (مثل اغتيال زعيم اجتماعي لاحتواء الجماعة من بعده)، يدلُّ على اخفاءِ الحاكمين لمصالحهم من جهة، ويدل على محاولة للاستمرار في ممارسته من جهة أخرى. ففي العلاقات الاجتماعية ترتبط أشكالُ العنف الرمزي ارتباطاً أساسياً بممارسات الدولة الحديثة الرامية إلى الغلبة أو الهيمنة والربح. وعندنا أنَّ كل علاقة سلطوية هي علاقة هيمنة وربح؛ وأنّ الاغتيال، الجسدي والرّمزي، يندرج في نسق الدولة المهيمنة، وينبع كل قرار اغتيال سياسي من أعلى مراجعها، طالما أن قوى القهر أو القمع هي قوى متمركزة في الدولة، وتالياً لا طرفيّة ولا فردية. في الواقع، الدولة قوَّة اجتماعية قبل أن تكون قوّة مادية (جيش، شرطة، مخابرات، إلخ)؛ وتمركزُ رأسمال هذه القوة الاجتماعية/ المادية والرمزية/ يتحقّق من خلال إنشاء ضرائب فعَّالة تتوازى مع وحدة المجال الاقتصادي وتكوين السوق الوطنية. وعليه، يرى بيار بورديو أنَّ الدولة هي «قوة اقتصادية رأسمالية أساسية» [م. ن.، ص 151] وأن الدولة الحديثة تضفي على تصرفاتها صفة عقلانية، فيما هي أساساً لا عقلانية، نظراً لفوضى السوق مثلاً. صفوة القول إن الدولة الحديثة هي عبارة عن رأسمال اقتصادي اجتماعي، بدعوى أنها تعمل من أجل «المصلحة العامة» لكل وحدات الرساميل الخاصة.

إلى ذلك، الدولة الحديثة هي رأسمال ثقافي وإعلامي، تعمل على توحيد المبادىء والأفكار وتوجيه الإعلام أو تنظيمه (ظاهرة الإعلام المركزي الموحَّد)، وتوحيد السوق الثقافية وخصوصاً السوق

اللغوية. وهي أيضاً رأسمال قانوني ورأسمال سياسي، وتالياً رأسمال رمزي ـ فاحترام القوانين المختلفة التي تصدرها الدولة الحديثة، لمجتمع الدولة، يخلق لها رأسمالاً رمزياً. وبهذا المعنى الدولة هي رأسمال سلطوي (دولي). يلاحظ في المجتمعات المتوسطية أنَّ الشرفَ شكلٌ نموذجي للرأسمال الرمزي، وأنَّ مفهومَه يرتبط بثلاثة مبادىء:

ـ مبدأ السلطة أو الحكم،

ـ مبدأ الاختلاف أو التمايز،

ـ مبدأ الرأسمال المختلف الأشكال.

هذا، ويرتبط التمايز والسلطة بميزان معيَّن للقوى بين الفئات الاجتماعية. ذلك أنَّ الرأسمال الرمزي يعني القَبول، الاعتراف أو الاعتقاد بقوَّةِ أو بسلطةِ مَنْ يملكُ مزايا أكثر. وعليه، لا يحقُّ لأي فئة اجتماعية منافِسة للدولة، امتلاك جيشٍ أو شرطة. إلَّا أنَّ هذا الأمر لا ينطبق على كل المجتمعات ودولها. وتالياً لا يعترف النّاس كلّهم بشرعيّة هذا الحق: في لبنان مثلاً، هناك حق الجيش مقابل حق المقاومة (الدولة وحزب الله)؛ وفي فلسطين، يغطي «حق الاحتلال» على حق السلطة الوطنية وحق حماس؛ ناهيك بما يحدث في مجتمعات اللادولة ـ الصومال، العراق، أفغانستان، كشمير (بين الهند والباكستان)، إلخ. «وهكذا، يدخلُ الرأسمالُ الرّمزي في مختلف الحقول وفي مختلف أشكال السلطة أو الهيمنة، أو في مختلف أشكال العلاقات» [البناء على بورديو، ص 159]. الحاصل أنْ كل علاقة اجتماعية هي علاقة سلطة، وتنطوي على رأسمال رمزي وعلى معانٍ محدَّدة منها معنى خاصية الشرف، وصلة جرائم الشرف بالاغتيالات: «يكون الشخص الشريف موضع احترام وثقة وتقدير، وتالياً يملك رأسمالاً رمزياً (مثلاً، فقراء لكنْ شرفاء)؛ ولا يملك منه شيئاً الشخصُ غيرُ الشريف. ويكون التفوُّق في العلاقات لمن يملك خصائص الشرف» [م. ن.، ص 160].

مقابل رأسمال رمزي، نلحظ وجود قمع رمزي، من أبرز تقنياته الحالية التلفزيون، نظراً إلى تدنِّي المستوى الثقافي أو المعرفي للمشاهدين الذين يميلون عموماً إلى تصديق ما يُعرَض عليهم. «فالناس بشكل عام لا يقرأون ويتركون أنفسَهم للتلفزيون كمصدر وحيد للمعلومات، مما يجعله أداةً تحتكر التأثير فعلياً بالنسبة إلى تشكّل عقول جزء مهمّ من المواطنين [...]. إن البنى غير المرئية هي التي تنّظم ما هو مرئي: إن التلفزيون ليس مناسباً للتعبير عن الفكر أو الرأي، إذ توجد علاقة سلبية بين الفكر والإلحاح» [م. ن.، ص ص 166 - 167].

*

الاغتيالُ والحرب الإعلامية

بعد الجريدة والإذاعة، يقوم التلفزيون في هذه المرحلة من عولمة التواصل السياسي، بعولمة العنفيّات الرمزية التي تنطوي عليها الحربُ الإعلاميّة وما يرافقها من اغتيالات متنوّعة للنوع البشري والحيواني والنباتي، للنوع البيئي. فالرَّمز يؤثر ويوحي من دون إعلام ـ طالما أنَّ 90% من البشر هم عُرضة للدعاية والإعلان (الإشهار)، لأنَّهم يتأثرون عادة بما يسمعون، لا بما يرون ويُعانون ويختبرون بأنفسهم. إن الحرب الإعلامية ممكنة ما دام الإنسانُ الحديث يضع عقلَهُ في

أذنيه، في جيبه أو في مصرف أو بورصة أو مخاطرة. في هذا المجال، تشكّل التغطيةَ الإعلاميّة للحرب رهاناً كبيراً، والحال، كيف يتناولُ الإعلامُ الحربَ، القتلَ والاغتيال؟ بثلاث مقاربات: الدعاية، الإشاعة، التضليل الإعلامي (Désinformation) . يرى غاستون بوتول في [ظاهرة الحرب] أن الحرب ظاهرة محتومة بين البشر، وكذلك بين بعض الحيوانات كالنَّمل، وبعض النباتات كالهالوك (الجعفيل) والفول... ونرى أن الإعلامَ، كالحرية، هو معركة لا هدية مجانيّة. فالحربُ ظاهرة اجتماعية، جماعية معقَّدة، يحرّكها اغتيال الآخرين لأجل مصالح خفيَّة. إذاً، الاغتيالُ السياسي شكل خاص من الحروب السريّة لأجل مصالح خفيّة أو مخفيَّة قَدْر المستطاع. إنه شكل من الصراع الموجَّه إلى خارج الجماعة المحاربة، لفرض إرادتها ـ ومصالحها ـ على الآخرين. تصدر رغبة الحرب عن شعور بالحرمان ناجم عن عدم إشباع حاجةٍ ما لدى جماعةٍ أو عدة جماعات متحالفة. ويكون الاغتيالُ من تكتيكات الحرب النفسية، الإعلامية والفعلية، التي تجري على مراحل أو معارك؛ وعليه، يكونُ الاغتيال جزءاً من فنّ الخداع، طالما أن الحرب، كالسياسة، تدبير المخاتلة: حرب نفسية (إخضاع العدو بدون محاربته)، وحرب عسكرية (إخضاعه بمعارك)، وغايتها إخضاع العدو بكل الوسائل المتاحة، المباحة والمحظورة.

في حقبة ما بعد الحداثة (منذ سنوات 1970) والثورة المعلوماتية متواصلة ومتصاعدة، تلفتنا في علم الاغتيال ظاهرةُ تصاعدِ تقنيات الإخفاء، وانتقال الاغتيال من الفردي أو الشخصي إلى العام أو الجماعي، لدرجة أننا بتنا في مواجهة «عولمة الاغتيال»، بمعنى اغتيال العالم بعدّة وسائل وفي عدّة مناطق في وقت واحد. يتجلّى الاغتيال العالمي للأرض وللبشر من خلال ظاهرة اغتيال الأفكار، اغتيال الفِكر نفسه والمفكّرين، لتغيير المواقف باحتلال المواقع وتبديل موازين القوى. حتى الإعلام يشارك في هذه العملية، الآخذة في التعولم، من خلال بناء واقع آخر، غايته التعمية عمّا يحدث من تغيير سلبي، وسيِّئ، في عالم اليوم. ففي الإعلام، تُبنى اليوم صورة اغتيال العالم، بالعلم كما بالوهم، على مرتكزاتٍ إخفائية وتخويفية، منها:

ـ الاغتيال بالحيلة،

ـ الاغتيال بحيلة الحيل، الدعاية بكل أشكالها (الدعاية البيضاء، الموضوعية أي المعروفة المصدر؛ والدعاية السوداء، مصدرُها صديق لكنَّه معادٍ في الحقيقة؛ والدعاية الرمادية، مصدرها محايد، لكنّه عدائي وإن تبدّى في صورة صديق صادق وموثوق).

ـ الاغتيال بالتهديد (الحصار والعقوبات الدولية).

ـ الاغتيال بالإرهاب (كما في إرهاب الإرهاب، بعد 11/9/2001: الرَّد على جريمة نيويورك بجرائم أفغانستان والعراق وبلدان أخرى ـ لبنان، فلسطين...).

ـ الاغتيال بالرَّدع: الوعيد بالأسوأ.

ـ الاغتيال بالاقناع: التفاوض والوعد بالأفضل.

ـ الاغتيال بالترغيب: الإغواء بتحقيق رغبات الآخر، إلخ.

الحاصل عندنا أن ضحايا الاغتيال يؤمّنون ديمومةَ أولئك الذين يغتالونهم (جدلية العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، بين القاتل والمقتول، بين الحاكم القوي والمحكوم الضعيف إلخ)؛ وأن تباين المواقف مشروط بتباين المواقع، أي المصالح ـ فكل خطاب مرهون بسياقه. زدْ على ذلك أنَّ

الحرب الإعلامية المعاصرة ستكون حرباً أساسية في «حرب شاملة» قد تفضي إلى «عولمة الاغتيال»، بقدر ما تنطوي على حروب الكلمات والأفكار والصور، أي عموماً على حروب الإعلام حيث صار السلاح النفسي إحدى الأدوات الكبرى لهذه المعركة، معركة وسائل الإعلام العالمي، لإشاعة الرسائل الموجهة إلى الأعداء كما الأصدقاء. تميَّزت الحربُ العالمية الثانية بكونها «حرب الإذاعة والسينما»، بينما كانت حرب الولايات المتحدة الأميركية في ال؟يتنام، حرب التلفزيون. سنة 1991، سجَّلت حرب الخليج ظهور شبكاتِ البثّ المتواصل (CNN) ؛ وفي عام 2003، عزّزت الحربُ الأميركية على العراق هذا الاتجاه، مع ظهور قناة الجزيرة. يقول تشومسكي: «الوسائل الإعلامية هي منظومة توصيل لرموز السلوك والرسائل إلى أكبر عدد ممكن. فدورها يكمنُ في إعلام الأفراد وتضليلهم، وذلك بإبلاغهم القيمة والمعتقدات والمنظومات السلوكية التي ستسهّل إندماجهم أو تكاملهم الاجتماعي»

Nizar Abou-Jaoudé, La Guerre médiatique (16), Thèse de doctorat] [en Sciences Sociales, UL/ ISS, Beyrouth 2009, p. 87. إن اغتيال الجمهور، كقوة رأي، يقوم على ضبطه، وليس فقط على رقابته لاحتوائه أو معاقبته بديمومة الاستبداد الاغتيالي. الحاصل أنَّ ضبط الجمهور هو السلاح الرئيس في الحرب الإعلامية الحديثة، وأن اغتيال زعماء الرأي في لبنان، مثلاً، يندرج في هذا السّياق. نسوق هنا، وفي الفصول التالية، مثال لبنان بصفته مختبراً عربياً وعالمياً للاغتيالات، أو للحروب الصغيرة التي تمرحلت على ثلاث مراحل:

- خلال الحرب الباردة (1949 - 1989) - إسقاط جدار برلين، ثم انحلال الاتحاد السوفياتي؛

- خلال ما بعد الحرب الباردة (1989 - 2001)؛

- ما بعد أحداث نيويورك (11/9/2001).

وفي كل المراحل هذه، يُلاحظ أنّ الارادة السياسية تستبق الارادة العنفية، وأن حوادث الاغتيال، الفردية والجماعية، لا تُقدَّم في ثقافة الحروب الإعلامية كما تقع ولا كما يرويها الشهود، بل كما تُؤَعلم، أي كما تدبلجُها «شُرطةُ الفكر»، شرطة الأبحاث الستراتيجية والتقارير المعلوماتية التي تستخدمها مراكز القرار السياسي عالمياً ومحلياً.

نلاحظ أن الثقافة المعلوماتية المعاصرة تسترجع لحسابها ثقافة المومياء، عند الآنكا والمايا، عند الصينيين القدامى والفراعنة المصريين وسواهم من الشعوب الأمبراطورية (كما أشرنا بخصوص العرب) التي تعتمد سياسة الموت في الحياة، كما الحال في ظاهرة الوأد التي كانت غالباً بمثابة تقديم قرابين للامبراطور (للواحد) باسم الامبراطورية (رمز التعدّد العنفي). فكانت تُزرع المومياءات في أنحاء الأمبراطورية (هل تفعل أميركا سوى ذلك من خلال ادعائها أنها بمثابة أمبراطورية العالم؟) فيما يُحرق الأطفال بمثابة قرابين. عند العرب، يبدو أنَّ الوأد قربان للإله ودّ (الحاكم الأعلى) الممثول في تمثال، في صنم أو نَصَمة (Icône) لاحقاً، وفي حاكم مستوحد، حالياً. مقابل هذه الموميائية، استحوذت ظاهرةُ المصلوب على شعوب الآنكا والمايا بعد تنصّرها. فماذا تغير عالمياً على صعيد الاغتيال واندراجه في الحروب الخفية، بعد تهوّد وتنصّر وأسلمة؟

في الجزيرة العربية، تلازم الوأدُ - دفن الحيّ في الرمل - مع ظاهرة الصلب إلى جذع نخلة (حيث يُربط المصلوبُ ويترك في الصحراء بلا طعام ولا شراب، إلى أن يموت وتتناهشه السّباعُ

والكواسر)، ومع الصلب بتراً (بتر اليد اليمنى مع الساق اليُسرى أو بالعكس: ألا نجد في هذه الظاهرة أصل قطع يد السارق مثلاً، بدلاً من عقوبته بإعادة المسروق وتغريمه؟). إن تضايفَ المؤود والمصلوب يقدّم صورة أولية لنزوة الاغتيال (خارج القتل العادي) مع تطوير عادات السَّمل والكَحْل والتنكيل والتمثيل (التغطية الأميركية في العراق على أحداث سجن أبو غريب، وإقدام الصحافي العراقي مُنتظر الزيدي على محاولة اغتيال الرئيس الأميركي جورج و. بوش بالحذاء)، مع تجهيل الجمهور. أليس الإعدام شنقاً (الجلّاد المتخصص، السيّاف) ثم بقطع الرأس، وحديثاً بالكهرباء أو بالدواء، وأخيراً باطلاق النَّار من عدّة جنود هو لتجهيل الفاعل، مع تجهيل المقتول، المقنَّع حتى لا يرى قتلتَه المقنَّعين أحياناً، انتهاء بـ «القتل الرحيم» ـ وهنا نسأل: ما معنى رصاصة الرحمة؟ نلاحظ في علم الاغتيال أنها كلها امتداد نفسي لتطوّرات الوأد والصلب، على إيقاع ثقافة قربانية ـ نعني عبادة المومياءات التي قُتِلت ذات يوم، بقصد تقديمها قرابين، وتقديسها مع مرور الوقت، وعبادتها بالاعتذار لها أو منها عمّا فعل بها السابقون.

بما أنَّ رمزيّات الاغتيال البشري لا تطاق بلا قناع، يقوم الإعلام التضليلي الحديث بتقنيعها، لكبت انفعالات التعاطف مع المقتول (المظلوم ضمناً) التي لا تُحتمل في ثقافة مومياية ذَكَرية، فقد جرى التخلّص من آثارها كأوثان أو مومياءات، بقدر ما جرى تجريدُها في ثقافة الذُّكور من صورها الأُحفورية (الأركيولوجية)، وجرى الاكتفاء برمزيّاتها العنفية، المقدَّسة من الآن فصاعداً، سواء بمنحها أسماء (حُسنى = معبودة) أو أرقاماً (تؤشر على الانتقال من تعدّدية الآلهة إلى أحديتها، مقابل انتقال الدول من تعدّد الحكام إلى حاكم أوحد ـ هنا معنى للملك أو للرئيس أو للمرجع الديني الأعلى...). وبما أنَّ هذا التجريد صادرٌ عن دماغ ذَكَري فإنّ الصوّر المنجردة كانت في معظمها ذكرية أو ذُكرانية؛ مقابل احتفاظ الدّماغ الأنثوي بميله إلى الأيقونة/ الصورة المكرَّمة، المعبودة/ والمستأنفة أحياناً من خلال صُوَر نسائية (صورة مريم، أنظرْ سورة مريم في القرآن وتأمل في غيابها عن الأناجيل). الحاصل أن العبادات ترمي إلى إشاعة ثقافة تراجيدية (يسترجعها الإعلام في حروبه الحديثة)، تنطلق من الاستئذان (باسم الله أو باسم الدولة) وتتوغّل في الدُّعاء (أو الخطاب السياسي) وفي الانتظار (انتظار استجابة الله أو الجمهور) والصّلاة فالصَّوم عن الإثم (الطعام والكلام) أثناء الاحتفال، فالحج والزيارة، تأكيداً لرغبة عميقة إما في توبة (تراجع أوباما عن خطاب بوش الابن) وإما في اعتذار (اعتذار برلسكوني عن جرائم الطليان في ليبيا)، تحقيقاً لغاية بعيدة، متأخرة في السياسة، أُخروية (الغفران الديني). هنا نلاحظ مجدّداً تجسيرَ حضارة الدول وثقافة الأديان، حيث حلّ القربان الوطني مكان القربان الوثني؛ لكنّ القتل لم يتغيّر إلّا شكلياً في إعلام الحرب وعولمة الاغتيال.

الفصل الثاني

تاريخية الاغتيال وعولمته

II - أوديسة الاغتيال

الاغتيال تغالب بلا سقف؛ حرب خفية مفتوحة بين الطبيعة والبشر، بين الأفراد والجماعات، تختزل تاريخية العنف من بني آدم حتى عصرنا، حيثُ يحاكمُ الرأيُ أو الفكرُ بالحديد، وحيثُ يتعولمُ العنفُ بإزاء العولمة السياسية لظاهرة الاغتيال.

1 ـ عنف الطبيعة

غالباً ما يُهمل عنف الطبيعة، أو العنف الطبيعي ـ مقابل العنف البشري ـ، في استقراء تاريخية الاغتيال وعولمته. ويصنّف عنف الطبيعة في خانة الكوارث الطبيعية، «الوطنية»، والنكبات؛ وتُعلن حالات الطوارىء في المناطق المنكوبة من المعمورة. إلّا أن تطور الجنس البشري لا ينفصل عن تطور الأرض، أم البشر، التي لا تلعب دوماً دور الأم الحاضنة (La Mère couveuse) ، فيُستعاض عنها ثقافياً أو دينياً بالأب الحاضن (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)(مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ). هذا الأبُ الحاضن (Le Père couveur) يُغطي في المعتقدات البشرية على كوارث الطبيعة، فتُعزى إلى أمره، وتُسوَّغ بوصفها معطىً إلهياً، خارقاً للطبيعة ولمشيئة البشر. علمياً، لهذه الطبيعة حروبها الخفية، اغتيالاتها الفردية (صعق المخلوق بغضب الخالق) والجماعية (طوفان نوح وغرق المغضوب عليهم)، الاغتيالات المتكرّرة، المتحركة، وفقاً لحراك الطبيعة المتقلّبة بين الطبيعي والخارق للطبيعة. إنها تنمو وتتطوّر ذاتياً بشكل انفجاري، تماماً كما بدأت انطلاقاً من نقطة تفجّرها الأول، الأكبر، البيغ بانغ، بمعزلٍ عن رغبات البشر في البقاء على سطحها والعيش بسلام ـ فيما قانون التطور الطبيعي والبشري المتوازي، وغير المتكافىء، يشي بعنف مُستدام، أعطاهُ البشر تسمياتٍ شتى (طوفان تسونامي، زلزال، انفجار بركاني إلخ). ولم يخطر في بالهم التحرّي عن أوديسة الاغتيالات هذه وإحصاء ضحاياها من البشر والنباتات والحيوانات. الطبيعة تكوّنُ نفسها بنفسها لأغراضٍ خاصة بها، غير مترابطة نَسَقياً مع تطور البشرية التي تعيش على إيقاع أنظمة حيوية مغايرة. هناك فَجْوَة تطورية بين الأرض وسكّانها، يحاول العلمُ، ومنه علم الاغتيال، أن يردمها ولو جزئياً وباكتشافات محدودة ـ إذ لا تزال البشرية غارقة بمعظمها في بحر الظلمات أو الأوهام: بعضها يحاول السيطرة على الطبيعة بعلم (تكاثر الصناعات)، ومعظمها يسعى إلى الهيمنة عليها بوهم (تكاثر البشر والسلاح). بين العلم والوهم، تقوم أوديسة الاغتيال بتقديم ضحاياها كأنهم أبطال على مسارح تاريخ طبيعي أو بشري لمّا يكتب كما حدث أو يحدث الآن. لقد رصد العلمُ عنفَ الطبيعة، وقاربَ نسبيّاً أعظم الأخطار التي تحدق بالبشر وشركائهم من الحيوان والنَّبات؛ لكنَّه لم يذهب إلى حدّ محاكمة الطبيعة على ما تقترفُ من عنف وضرر؛ وما زال سائداً الاعتقاد بوجود غضب طبيعي، غول خارق، مقابل غول الحكم والحاكمين. وعندنا أنَّ ثمة قرابة تواترية بين غول الطبيعة وغول السياسة؛ وأنْ عنفاً كامناً يتفجَّر في الحالين، وفقاً لقوانين تطور الغضب أو الخروج عن وتيرة التطوّر السّوي، المقبول بشرياً. مع ذلك يتوازى غضبُ الطبيعة وغضب البشر، مُنتجاً للعيان كوارثَ عالمية، بعضُها يُصنَّف «كوارث طبيعية»، وبعضها الآخر «جرائم ضد البشرية». لكن كوارث الاغتيال لم تصنّف حتى الآن كجرائم تستحقّ محاكمةً علمية، تليها معاقبةٌ منعاً لتكرارها. ما يحدثُ حتى الآن هو مراقبةُ هذه الكوارث، رصدُها، وإدانتُها لفظياً، والتسليم بها عملياً. لكن، ألا ترتكبُ الطبيعة «جرائم حرب»، ومنْ يحاكمها ويعاقبها؟ طالما أنَّ البشر هم جزء من كلٍّ كوني، لن يكون بمقدورهم أن يفعلوا مع الطبيعة أكثر مما يفعلون بعضهم مع بعض.

1 ـ بين العنف الطبيعي الخاص بالكون والعنف الطبعي الخاص بالبشر، تنهضُ مسألتان: الأولى تتعلق بمسؤولية الفاعل عمّا يحدث في الطبيعة ذاتها، وهل هو من صنعها وحدها أم هو أيضاً،

وفي نهاية كل اعتقاد أخروي، من صنع كوَّان (Démiurge) خارق للطبيعة، يتحكَّم فيها وفي البشر؟ الثانية تكمن في مسؤولية البشر، المتأثرين بالطبيعة وبخالقها، عن العنف وحتى عن الاغتيال؟ ليس من واجبنا في علم الاغتيال أن نذهب بعيداً في تناول العنفيَّات المتعلقة بالأرض والبحار وبالسماء أو بما بينهما. فما يعنينا أكثر هو تعامل البشر مع هذه الظواهر وكيف يتناولها العلميون بعلم والدينيون بوهم أو باعتقاد.

2 ـ يتجلَّى عنف الطبيعة في أحداث تشبه حروباً دورية متكرّرة على البشر ومحيطهم النباتي والحيواني، المدني والصناعي، مما يجعل وجودهم وحضاراتهم في مهب أعاصير وكوارث، تُعزى مسؤوليتها إلى مجهول عند بعضهم، وإلى معلوم (الآخر الأكبر) لدى بعضهم الآخر. هنا نلحظُ رؤية بشرية للعالم حول الفاعل الطبيعي والفاعل فوق الطبيعي (المعبود عموماً خوفاً من غضبه)، رؤية مزدوجة ومتناقضة: محورها تفسير محرّك العنف، المادي واللامادي، ومواجهته في الغرب بالعلوم والتكنولوجيا بينما يواجهه أغلب الشرقيين، وخصوصاً رجال الدّين، بوهم اعتقادي. إن قراءة للكتب الدينية المقدَّسة (التوراة، الأناجيل، ومنها إنجيل بوذا، القرآن الكريم، إلخ) تكشفُ مدى ارتباط العنف الطبيعي بغضب إلهي، ميتاتاريخي، وتجعلنا نفهم لماذا تعلّق البشرُ، ميتولوجياً وإيديولوجياً، بهذه الرؤية لعنفيَّات الكون، وكيف أمكنهم الابتعاد أو التصدّي للتفسير العلمي الآخذ في التعولم منذ عدّة قرون. من أبرز هذه الحوادث الأرضية، البرية والبحريّة، الزلازل والبراكين المتفجّرة (70% منها في البحار)، والفيضانات والطوفانات (تسونامي، مثلاً) وتحوُّلات باطن الأرض. ما يهمّنا في علم الاغتيال هو أن نعلم: هل هذه الحوادث مرتبطة بتطور الطبيعة وحدها، كما هي حال الاغتيالات الناجمة عن حروب البشر، أم أنَّها قابلة للعزو إلى فاعل مجهول؟ ردّاً على ضرورة وقف الحرب بين إيران والعراق، ذهب الإمام الخميني إلى أنها حربٌ طبيعية، يجب أن تأخذ حدَّها، تماماً كما هي حال الزلازل التي قد يُودي بعضُها بعشرة ملايين إنسان، ولا يجوز الاعتراض على ذلك، لأنه أمر طبيعي/ إلهي.

3 ـ هنا تبرزُ إذاً، المفارقةُ الأساسية بين رفض الاغتيال الطبيعي للبشر، بوصفه ظاهرة قابلة للتفسير والتشخيص والمعالجة، وبين قبوله بصفته أمراً إلهياً، يعادل رفضُه تمرّداً على مشيئة الله وخروجاً على حكمته (معاقبة البشر في دُنياهم)... وكُفراً. فما يحدثُ على الأرض هو من السماء التي ترسل على الأرض العواصفَ والأعاصيرَ والأمطار الغزيرة والبروق والرُّعود، النيازك أو الشّهب النارية، المُرسلة إلى البشر كافةً من سديمٍ أو مادة معتمة (Chaos ou Matiére Obscure) .

4 ـ رؤيتان للعالم تفترقان عند تحديد الفاعل، طبيعي أم فوق طبيعي، وتتصادمان في تفسير ما يجري في الأرض والسماء وما بينهما، من احتباس حراري وانبعاث غازات وانثقاب الأوزون. الأمرُ الذي يحدث تشويشاً لفهم ما يجري: اغتيال في الطبيعة، اغتيال بشري للطبيعة، وأخيراً، اغتيال فوق طبيعي للطبيعة وللبشر. هنا يتواجه العلم والدين في صراع مكشوف وغير مسبوق: العلمُ يكشف جزئياً عمَّا يجري، والدّين يغطّي كلياً على ما يحدثُ للبشر في طبيعتهم. وبينما يُقال إن «أكثر الناس لا يعلمون»، نفهم بسهولة لماذا يتغلَّب السَّتْر الديني على الكشف العلمي، وندرك سهولة الاعتقادات الجاهزة بإزاء التفسيرات العلمية المبتكرة. وعندنا أنّ الإنسان الذي جرى وصفه بـ «ذلك المجهول»، يصح وصفه بـ «ذلك الجاهل» الذي يأخذ من الوهم والخيال أكثر بكثير مما يأخذ من العقل والعلم؛ ومقابل انحيازه للمجهول يُثبت مدى جهله لنفسه ولعالمه...

5 ـ الحاصل في مجـال علم الاغتيال هو أن الصراع بين التفسير العلمي والتخيّل الديني سيدوم طويلاً، وأن جدلية الديمومة هذه جعلت بعض العلماء (جاك لاكان) مثلاً يذهبون إلى الاعتقاد بأن المستقبل سيكون للدين الذي يفسّر الكل، مقابل العلم الذي يفسّر الجزء بمنهجيات وتقنيات محدودة... رداً على سيغموند فرويد الذي اعتبر الدين بمثابة وهم العلم، وذهب إلى أنه بلا مستقبل (مستقبل وهم). فهل صحيح أنَّ من وهم الوهم اعتبار الدين وهماً؟ وماذا يُقال إذاً عن العلم، لا سيما علم الاغتيال الذي ينطلق من الطبيعة إلى البشرية؟

2 ـ أنماط العنف

في تصنيف تطوري عام، نذهب إلى حصر أنماط العنف في ثلاثة: العنف النباتي، العنف الحيواني، العنف البشري. لكنْ سبق أن ميَّزنا العنفَ الطبيعي من العنف الطبعي، وصنَّفنا العنفيَّات بحسب آلات القتل المستعملة. هنا نضيفُ أيضاً تفريقاً بين العنف الفردي والعنف الجماعي، لنتطرَّق لاحقاً إلى أشكال العنف العابر للقوميات (العرب والآخرين).

أ) العنف النباتي

في الطبيعة أكثر من 600 نوع نباتي عنفواني أو اغتيالي، نباتات لاحمة وقاتلة، منها ما يغتال نباتاً آخر (كشجرة التين، الموصوفة بالحمقاء، التي تغتال أشجاراً أخرى مجاورة)؛ والهالوك (الجعفيل الذي يقتل الفول فيعامله المزارعون بالمبيدات عندما يُجـعْفِل الفول). إلى ذلك، نلحظ عنف الأشجار الشوكية كالصبَّار الذي يؤذي بشوكه الطيَّار كل من يقترب منه لقطف ثماره أو قطع ألواحه؛ ونلحظ العنف النباتي في باطن الأرض كما هي حال الرزين والنّجيل اللذين يلتفان بشروشهما حول جذور الأشجار، كالليمون، ويمتصّانها حتى الموت الذي يبدأ باصفرار الشجرة ويباس فروعها. كما نلحظ عنف الأدغال ومياهها، لا سيما عنف الأعشاب السامة (الآكاسيا) واللاحمة... ومنها السُّرعوفة (La Mante) المتعددة المواصفات: ثوب الراهبة التي تشبه بعباءة أو بثوب الحداد في البلاط؛ والحشرة الراهبة، الخضراء اللون التي تلتهم الذَّكَر بعد جماع وتشبَّه بـ «حصان إبليس»؛ والحشرة الزاهرة التي يكون رأسها بشكل زهرة وبطنها بشكل أوراق، تجتذبُ الحشراتِ إليها لتلتهمها، والحشرة البحرية Squilles = عناصل بحرية، ج عنصل). إلى ذلك هناك نباتات تأكل الحشرات، «وردة الشمس» التي تُطلق مادةً لزجةً تشبه قطراتِ النَّدى فتجذب الحشرات إليها ـ وهذه المادة تغطي نتوءاتٍ صغيرة، مساماتٍ كالشَّعْر؛ وعندما تقتربُ الحشرة من المادّة اللزجة وتلمسُ إحدى الشعرات، تبدأ الشعرات كلها بالانقباض والانحناء نحو وسط الورقة وتسجن الحشرة في داخلها، ثم تبدأ عمليّة الهضم التي تستمرّ يومين. بعدئذٍ، تتفتّح أوراق النبتة من جـديد، وكأن المُستحية هذه لم تفعلْ شيئاً.

ب) العنف الحيواني

هل كل الحيوانات الآكلة قاتلة؟ ألا تتوازى الحيوانات النباتية، آكلة الأعشاب والأشجار ومصّاصة المياه (كالفيلة مثلاً) مع الحيوانات الوحشية الأخرى، اللاحمة، وغير اللاحمة، والداجنة؟ في «ظاهرة الحرب» يشبّه غاستون بوتول حربَ البشر بحروب النَّمل، ويلاحظ أن البشر مثل النَّمل لا يشنّون الحربَ بعضهم على بعض، أو على غيرهم، إلّا بعد تكديس رصيد من القمح (ترسانة من المال والسلاح والسلع). مما يسمح لنا بأن نقارن جزئياً النَّمط النَّملي بالنمط البشري في ممارسة العنف أو التغالب الحيواني. إلى النمط النّملي، شبه البشري، يُضاف النمط الوحشي اللاحم، ومنه النمط الأسدي/ الذئبي/ النمري/ الفهدي... السّنوري/ الكلبي، إلخ. وأيضاً نمط الدواجن، من القطط والكلاب إلى الخيل والإبل، مروراً بالحمير والبغال وبعض الطير... وما توّقف لافونتين عند مثال «الذئب والحمل» سوى مؤشر على قصر النظر البشري إلى ما يدور في عالم الحيوان من قتل وغدر واغتيال وحروب، لا بد أنْ يضاف اليها نمط الاغتيال البحري، لا

سيما النّمط القرشي/ الحوتي/ السرطاني، مع العلم أن الأسماك تشارك كلها في مأكلة كبرى، حيث الكبيرة تأكل الصغيرة، والصغيرة الأصغرَ، مروراً بالطحالب والنباتات البحرية أو البرية الأخرى. والحال، لئن كان العنف النباتي وقفاً على بعض الأنواع (600 من ملايين النباتات)، فإن العنف الحيواني اغتيالي، شمولي بامتياز، لا يُدانيه في تطوره سوى نمط العنف البشري ـ مع مفارقة قوامها أنَّ الحيوان غالباً ما يأكل طريدته أو ضحيّته، وكذلك النبات، فيما معظم الجنس البشري يقتل لأجل القتل، أو في سبيل أغراض أخرى، يقع معظمها في خانة التسلط (السلبطة) والهيمنة أو إلغاء الآخر...

ج) العنف البشري

يتمادى العنف البشري، من الضرب والصلب والحرق والقذف والإغراق، على قَدْر ما تملكُ اليدُ من الآلات، وما تطولُ من ضحايا محتملة؛ وعلى قدْر ما تسكن من قارات متحرّكة ولو ببطء شديد، متفجرة أو متحاربة تحت قشرة الأرض (*) (حيث الكل في حالة حرب). والحال، يمكن لعلم الاغتيال المتعولم بعد تجلّيات تطورية تاريخية متنوعة، أن يرسم لمسارات دراساته مجالات كروية تارةً، قاريّة تارة، وطوراً محلية آخذة في التكوُّر القاري أو العولمة. على سبيل المثال، نستطيع في مقاربة أوليّة ترسيم خرائط اغتيالية، استناداً إلى أنماط قارية متسلسلة تطورياً، ومنها:

النمط الأفريقي: المتجلّي في المجالات التالية: المجال الافريقي الشمالي (المتوسطي)؛ والمجال الصحراوي (الوسطي)، والمجال الافريقي الغربي/ الجنوبي، ومنه افريقيا السوداء، التي تُعَدّ مهد الجنس البشري المهاجر والمتلوّن لاحقاً بألوان قاراته ـ حتى قيل «تحت القشرة، كلنا أفارقة». ونتساءل: هذه معلومة أم أسطورة، أسطورة أصل النوع؟

النمط الآسيوي: المتكوّن في مدارات حضارية، منها المدار الحضاري الشّرقي الأقصى (اليابان، الصين، كوريا، الفيتنام، كمبوديا، لاوس؛ الهند الصينية) والمدار الهندي/ الباكستاني، فالمدار الايراني والعربي (الخليج وغرب آسيا)، والتركي (الأوراسي) والمدار الروسي (الأوراسي أيضاً).

النمط الأوروبي: المنشرخ في نمطين فرعيين، الأوروبي الغربي والأوروبي الشرقي (منذ انشراخ روما وبيزنطة حتى الانشراخ الرأسمالي ـ الشيوعي)، والقائم على ثقافتين، لاتينية غربية وسلافية شرقية (كاثوليكية وأرثوذكسية، في الانشطار المذهبي داخل المسيحية، وما تبعها من انشطار لاحق في كنف البروتستانتية ـ المانيا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، إلخ.). [را. رولان برتون: جغرافيا الحضارات (17)؛ بيروت، دار عويدات، 2000].

النمط الأميركي والصهيوني: المتبلور في أميركا الشمالية والجنوبية، على غرار انقسام أوروبا شرقاً وغرباً، والمتمثّل حالياً في نمط صهيوني على أرض فلسطين ومحيطها (ظاهرة الشتات الفلسطيني، وبقية الاغتيال الكبير للشعب الفلسطيني في أرضه طوال قرن) لا يختلف كثيراً عن النمط الأميركي الشمالي (اليانكي) الذي بدأ باغتيال الملايين من الهنود الحمر (1492) وتمادى حتى أيامنا هذه في فلسطين وأفغانستان والعراق، بعد الفيتنام وكوارث الحرب العالمية الثانية... والحرب الباردة...

3 ـ العنف الطبعي: الفردي والجماعي

على غرار الطبيعة، تمادى البشر في تطبعهم العنفي، مع تفوّق بعضهم على بعض، وبرهنوا على مدى انثقافهم بما نسميّه في علم الاغتيال بـ «العنف الطبعي». لكن هل نحن أمام عنف جماعي له محرّك فردي أو جزئي، أخير؟ يتبدّى لنا من درس تاريخية الاغتيال وعولمته، أن وراء كل عنف جماعي فرداً، مقرِّراً، مستبداً ولو بلباس مدني أو ديموقراطي. لكننا لن نذهب بعيداً مع القائلين ـ ومنهم فرانسوا شاتليه (1925 ـ 1985) ـ بأن الفرد في التاريخ أهم من الجماعة، نظراً لأنَّ واحداً أحداً يقودها؛ كما أننا لن نذهب إلى حد التفريط بالفرد لحساب الجماعة المنقادة لأمره. ماذا نقول إذاً؟ نقولُ: ثمة عنفان طبعيّان متساوقان، لكنهما يتطوران بوتائر سرعة مختلفة ـ عنف الفرد وعنف الجماعة، أكانت مؤتمرة بأمر العنيف الفردي أم منقادة بعماهة فوضاها وعنفوانها العام، الأعمى. علينا هنا توضيح المقصود وراء العنف الطبعي بوجهيه الفردي والجماعي.

في «جرثومة العنف» (18) يذهب المرحوم البروفسور عدنان حب الله (صور 1936 ـ بيروت 2009) إلى أنَّ في كل منّا جرثومة أو جراثيم عنف، وأن النفس الجرثومية البشرية هي كتلة عُقَد (تعقيد الظاهرة البشرية ذاتها) وأن جرثومة العنف هذه تحيا وتنمو في بيئة موبوءة بالموت أو بالقتل (مثل قتل رئيس جمعية تجار طرابلس، عبد القادر غندور بالمخدّر أو البنج، من قبل شريكين له، خدّراه لتحصيل مال، ففارق الحياة).

في تاريخية الاغتيال الذي بلغ في أيامنا عولمةً خاصة به، يُلحظ أن قتل الغير هو اغتيال مُقنَّع للذات، طالما أن نحر الآخر يعادل، في اللاوعي، انتحاراً ذاتياً، وطالما أنَّ الوعي يُنسب إلى الفرد، فيما يُعزى اللاوعي إلى الجماعي أو الجماعة، مع إشارة إلى استبدال اللاوعي هذا بالذكاء الجماعي ـ بحيث يمكن الافتراض أنَّ الاغتيال الرمزي والجسدي هو حصيلة تلاقح ذكاء الجماعة ووعي قائدها، المُعلن أو السري. الحاصل أن الخوف من الآخر، باعتباره غريباً، وخصماً منافساً أو عدواً، يجعلنا نستبطن في نرجسيتنا صدى كرهنا له، فنفصح عن رغبتنا في قتله، بدءاً من شتمه وتمزيق صورته (اغتيال رمزي) مروراً باغتيال سمعته وتهديد وجوده، وصولاً إلى قتله جسدياً في خفاءٍ مُرمَّز.

وعندنا أن الخوف الشخصي من الموت يتحوَّل في الباطن من نزوة إلى رغبة في القتل، رغبة خائفة تعمل في الخفاء على تحقيق مانَوَتْ في خلايا النَّوايا الدماغية ـ بهذا المعنى لا أحد يكشف ما ينوي، ولا أحد يكتشف ما نوى الآخر، حتى لو تعرَّض لتحقيق وتعذيب قبل إجباره على الاعتراف، فالكذب هنا هو سيّد الأحكام، حاكم لعبة التكاذب أو التخادع بين الأنا والآخر، ومثاله أنَّ أحداً لا يرغب منا، وفينا، في الكشف عن عدوانيته، والإعلان عن نيّته في «البقاء بدون آخر»، كما في حالات الاستعمار الرأسمالي وأعلى مراحله الاستعمار الاستيطاني (تهويد فلسطين، من أرضها إلى رمزها القدسيّ) (*). خوفنا يجري ويتطوَّر في الخفاء. هنا معنى لشخصنا (Persona) : القناع. إننا نعيش في قناع، قناع اللغة والملابس؛ ونتعامل مع نرجسيتنا بقناع (صدى نرجس في المرآة). فكيف لا نتعامل مع الآخرين بقناع؟ هنا يتلازم قناع النرجسية وقناع الحياة المشتركة، ويفضي إلى اختلاط عجـائبي في إخفاء رغبة «نحن بلا آخرين» كما أفصح شاعرٌ: «مات العالم: وحدي آدم»!

أمام أوديسة الاغتيال، بأبعادها التاريخانية ومسارات تعولمها، نجدنا في شك إزاء الآدميّة، المُقَالة على محمل «الطيبة» و «البراءة» و «الطهارة» أو «الفطرة» (الطبيعة) ـ فطرة الله، فطرة النّاس. فهذه الآدمية المحمولة على صلبان حروب واغتيالات لا تتناهى، تضعنا مجدَّداً أمام صخرة نياتنا، صخرة سيزيف، الأنا الحالم بعالم متوحّد، بلا آخر، أي بعيداً من تجمع عنف الأفراد في عنفية جماعية. بقي أن نكشف، على مدار هذا البحث العلمي، شبه الفلسفي، عن آليّات تحوّل عنف الأفراد إلى عدوانية جماعية، مناهضة للتسالم الذي يحمي الجماعات والمجتمعات من تغالب الدول والمنظمات والحاكمين المنفردين. إن الاغتيال سياسي بوجه عام، بمعنى أنه مطلب نيات، تستجمعها السياسة في دبلوماسية تارةً، وتارة في استراتيجية أمنية، تُقال دفاعية، وهي في صميمها هجومية ـ بالقول إن هذه الحرب هي دفاع عن النفس، بقدر ما هي تصدّ لنيات الآخرين، على سبيل المثال سنتطرّق هنا إلى أشكال العنف العربي، الأفرو ـ آسيوي، السياسي غالباً، طالما أنَّ موضوعه السلطة والنفوذ.

4 ـ أشكال العنف العربي

يخال نفرٌ من الباحثين العرب في علم الاغتيال أن التغالب شأن غربي، فيما التسالم شأن شرقي، عربي، بدعوى أنَّ المسلمين والعرب يحبّون السلام وينشدون العيش على أراضيهم مع جيرانهم (إسرائيل مثلاً) في «سلام شامل وعادل ودائم، الخ». لكن هل مثل هذه الرغبة ممكنة، وبشرية أصلاً؟ ومقاومة الاستعمار أليست تعبيراً آخر عن عولمة العنف؟

تنبثق أشكال العنف العربي من أنماط عنفية مركّبة، بدوية/ حضَرَية، ريفية/ مدنية، ثورية/ رجعية، ذات مرجعيات أفرو ـ آسيوية يتشابكُ فيها نمطُ العنف المحلي بالأنماط القاريّة ونماذجها الحضارية، وصولاً إلى عولمة العنف بالاستعمار ومقاومته. للمثال نذكر من هذه الأشكال:

أ ـ العنف العصْبوي: يتجلّى في أشكالٍ قَبَلية، ويرتدي طابعاً طائفياً و/أو مذهبياً، كما يحدث في لبنان والعراق؛ فكلما غابت الدولة حضر العنفُ الأهلي وتراجع حكمُ القانون وتكوّنُ الرأي العام والخاص... وساد شرعُ «نصرة الأخ، ظالماً كان أو مظلوماً...».

ب ـ العنفُ الأهلي: هو امتداد للعنف العصْبوي الذي لا تعود الدولةُ تحتكرُه بقوَّة، ويتجلّى في مظاهر الدَّعمنة المحلية (Résilience locale) المتمركزة في بؤر اجتماعية تحكمها ثقافةُ التلاسن أو التشاتم، والتلاعن والتعارك حتى التقاتل والقتل. يتجلَّى العنفُ الأهلي في سياق اهتياج عام ـ فتنة، هَرَج ومَرَج ـ تفقدُ فيه الدولة رقابتها وقدرتها على معاقبة المهتاجين؛ وإذا تمادى وتفشّى بين مكوِّنات المجتمع، تحوَّل إلى حرب أهلية، سواء تحت احتلال أو في مقاومة احتلال (تجربة لبنان ما بين 1975 و1989؛ وكذلك تجارب الفصائل الفلسطينية المسلحة على أرض لبنان).

ج ـ العنف الجنسي: هو عنف عائلي بامتياز، كامن في معظم الشرائح الاجتماعية؛ يتجلّى بوضوح أكبر في ظل اللادولة أو الحرب الأهلية، معبّراً عن فوضى العنف الاجتماعي الذي يشمل المرأة والطفل بازاء الرجل. هنا نلاحظ أن ضرب الزوجات يكشف عن نرجسيّات ذكورية نائمة توقظها الغيرةُ الذكورية على الإناث، وتحرّكها نزواتٌ جنسية ورغبات متناقضة ومتغالبة. كما نلحظ

ظاهرة ضرب الأطفال «تأديباً» من قبل الوالدين، حتى الموت أحياناً؛ وهذا بنظرنا اغتيال خفيّ للأطفال والنساء، يعادل وأداً جديداً، مبكّراً عند الأطفال، يقابله وأدٌ متأخر، اغتيال علني للبنات بدعوى «جرائم الشَّرف». ذاك أن الشّرف لا يزال يحظى في المجتمعات العربية/ الإسلامية بنصيب كبير من القيمة العنفوانية التي تغطّي على عنفٍ جنسي ذكوري ولو مقلوباً.

د ـ العنف المالي/ الاقتصادي: هو عنف رمزي تمارسه الفئات أو الطبقات الاجتماعية في سياق المنظومة الرأسمالية، المحكومة بقانون استغلال القوي للضعيف، استغلال الغني للفقير ـ وفي هذا السياق يندرج العنف الطبقي، ومنه العنف الذكوري ضد النساء خصوصاً والأطفال عموماً، وضد الذكور الآخرين. هنا نفرِّق بين ثلاثة مستويات للعنف المالي:

ـ عنف الأثرياء والأغنياء،

ـ عنف الميسورين ومتوسطي الحال،

ـ عنف الفقراء المحرومين والمعتّرين، ومنه العنف الشّبابي.

أما على صعيد المؤسسات فنلحظُ إلى جانب عنف الدولة المالي، عنفَ المصارف والبورصات والشركات، ومنها شركات التأمين، ونكتشف مدى انتظام العنف المالي لإخفاء العنف المُمارس على المجتمع بكل شرائحه ومكوِّناته، في ظل قانون استثماري رأسمالي.

هـ ـ العنف التليقراطي: هو عنف الإعلام الجماهيري بكل وسائله، لضبط سلوكات الجماعات المحلية، المُهَيمن عليها، والجاري استغلالها مالياً وسياسياً، على إيقاع خطاب هستيري، ديماغوجي أو دهماوي، تضليلي بقناع تنويري؛ ولنشر وتسويق الابتكارات الرأسمالية/ الاستعمارية في مباذل ليبرالية جديدة (كما فعل المحافظون الجدد في أميركا منذ 11/9/2001) تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان الجاري اغتصابها وحتى اغتيالها في سياق تعولمٍ أو عولمة مصنّعة للتغطية على ما عرف بالاستعمار القديم، وبالأمبريالية الجديدة في مرحلة الحرب الباردة.

و ـ العنفُ الأمبريالي والديموقراطي: قوامُه الترويجُ للعنف الأمبراطوري الرأسمالي من خلال دعاوى ديموقراطية وادعاءات إنسانوية حقوقية؛ والعمل على تسعير العنف المحلي، القبلي والطائفي، المالي والجنسي، الاقتصادي والسياسي... وربطه بالعولمة الرأسمالية ـ عولمة الشركات الكبرى في الغرب، التي تأخذ بالانهيار منذ 2008، كاشفةً عورات العولمة المحلية، كما حدث في دُبَي بعد بيروت، وكما يحدث حالياً في بلاد العرب والمسلمين، حيث يُضفى «الاعتدال» على مشاريع عَوْربة أو أسلمة العنف المحلي (الحوثيّون بين اليمن والسعودية) لغربنة المحلي وادّعاء عولمته بفكَّه بعضه عن بعض وبتحريضه على التغالب في حدود الكلام المشتبه فيه على تسالم أو سلم في هذه المنطقة المنكوبة بالاغتيال العالمي لثرواتها وطاقاتها البشرية المهدورة بلا حساب.

أفق: دفتر اللحم اللبناني

خاض لبنان تجربتين: مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، المدعوم من العولمة الرأسمالية، والغرق في مستنقعات الحرب الأهلية، حيث تخالط العنفان الثوري والرجعي، أي المضاد للثورة؛ وخرج منهما بعدما صار البلدُ بُقعةَ دمٍ في قَيْعة (أرض منبسطة) نفطٍ وماء... وحروب... خرج منها عسكرياً (1989) وهو مثخن بدماء 200 ألف قتيل ومئات ألوف الجرحى، والمعوَّقين، والمهجَّرين المنكوبين... والمهاجرين... ليدخل في دوّامات أمراء الحرب وملوك الطوائف الذين انتقلوا من استغلال مجتمع اللادولة، إلى نهب المجتمع بالدولة، فرتّبوا على شعب لبنان أكبر مديونيّة في تاريخه (نحو 60 مليار دولار). وهكذا بعد موجات الاغتيال السياسي غالباً التي شهدها لبنانُ ما بين 1949 و2009 ـ كما سنرى في فصل لاحق ـ، أُصيب لبنانُ بهدر موارده وطاقاته المالية/ الاقتصادية، بعد هدر دماء أبنائه وبناته... وكان ضميرُ لبنان، العميد ريمون إدّة قد شبّه الاغتيال وتبادل المخطوفين والجثث إلخ بـ «دفتر اللحم»، الذي يقتنيه كل جزّار لحسبة أجزاء ذبيحته (ولا مَنْ يسأله أين الخروف؟) وتحصيل ديون. وهكذا من ديون اللحم البشري شهد لبنانُ انعطافاً نحو ديون الخزينة اللبنانية ومجتمعها، فجرى الاغتيالُ للبنان مجدّداً بحيل مالية/ اقتصادية، عنوانها الهَدْر العام لأموال الناس، وسط فسادٍ مُسْتَشْرٍ، بلا مثيل سابق إلّا في المراكز الرأسمالية العالمية التي تقرنُ عنفَ المال بعنف السلاح... سنخصّص الفصل الرابع من هذا الكتاب لدرس الحالة اللبنانية؛ ونمهّد لها هنا بتعريفاتٍ للاضطهاد والقتل والاغتيال (الارهاب)، ونفتح أفقاً للعنف المقدَّس والمدنَّس.

III - الاضطهاد والقتل والاغتيال (الإرهاب)

يتمركزُ بحثُنا هذا حول علم الاغتيال؛ ولكن لن يغيبَ عنه ما يتعلّق به تاريخياً وشمولياً من متعلّقات عنفية كالاضطهاد والقتل والإرهاب، في سياق حروب طبيعية وطبعية لا تتناهى ولا تنقطع عن الحدوث عالمياً، وعليه، نرى من واجبنا العلمي تحليل هذه الظواهر المتّصلة والمتكاملة في سياق ما وصفناه بأنه «أوديسة الاغتيال».

1 ـ الاضطهاد بين التنكيل والتمثيل

نقصد بالاضطهاد قمع الآخر بردع رغباته وكسر إرادته ومعاقبته على نيّاته، التي يصعب، كما أشرنا، كشفها على حقيقتها، كما هي. وتالياً نلاحظ أنَّ الاضطهاد يقع على ما لم يفعله الآخر، بقدر ما يقع على ما ينوي فعله، وذلك وفقاً لآلية تفسير مُلتبسة، تضعنا في مواجهة دائمة بين النيّة (القصد) وسوء النية (سوء القصد). سبق للفلسفة الوجودية أن تناولت القصدانيّة (Intentionnalité) ، بحيث تشي النية بالمقصود عمله، ويوحي القول بفحوى الفعل المُحتمل. وعندنا أنَّ هذه المقاربة القصدانية للآخر تجعلنا نعيد التفكير في صورة الآخر التي نقنّعها بما لدينا من تخيّلات أو أقنعة ذاتية نسقطها على غيرنا ليبدو مثلنا أو مُذعناً لإرادتنا، مماثلاً لنيّتنا. لكن ما يحدث بين الذات والذات الأخرى (*) (Intersubjectivité) لم يتحوَّل بعد، بالمعنى الصارم، إلى مادة معرفة علمية. إنها مقاربة افتراضيّة هي التي تحرّك هذا التناكر أو التعارف المحتمل بين ذات وآخر، مع تغليب للتجاهل أو للتناكر، طالما أننا نفتكر الآخر، كما نحن، لا كما هو، وطالما أننا نرغب في إزاحته عن مكانه ـ ليخلو المكانُ لنا ـ لنصبح نحن وحدَنا ـ هنا ـ الآن ـ بلا آخر أو بلا آخرين. بفضل هذا التّمثل الاغتيالي للآخر، يبدو الاضطهادُ الأنوي للغيري ممكناً، سهلاً أو مُشَرْعناً؛ وتبدو صورةُ الآخر قابلة للمسخ والنسخ، وحتى للتمزيق، بقدر ما نكون قد اضطهدَنا صاحبها وأنمينا نرجسيّتنا، بحيث لا يبقى من الآخر سوى صدانا نحن. هنا الاضطهاد النرجسي يؤسس رمزياً لرغبة قتل الآخر، بدءاً بتشويه سمعته، تشويه اسمه وصورته، مروراً بتوصيفه شاذاً، ومنحرفاً، ولا أخلاقياً، أي مختلفاً تماماً عن معاييرنا القيميّة التي ندّعيها لأنفسنا ونحرم منها سوانا، وصولاً إلى إشباع رغبتنا، نيّتنا، في هدر الآخر. هنا، يرتدي التنكيلُ بالجسد الحيّ شكله العنفي المادي، كما ذكرنا في ألوان التعذيب ـ كالوسم مثلاً الذي يعبّر عن قيمة تجميلية بالنسبة إلى الموسوم الذي يخفي بغضه لجسده كما هو، ويفصح عن قوّة اضطهادية، تنكيلية، يخفيها الواسم وهو يمارس الوسم أو الرسم على جسم الآخر، مقابل مال هو بذاته أداة عنف. هنا نلحظ انتشار ظاهرة الوشم (التاتو) وندرك لماذا يجري تحويل الجسد، خاصة الأنثوي، من تابو إلى طوطم، مع إخفاء لرغبات جنسية كامنة، لكنَّها فوَّارة عموماً من خلال رسوم الوشم التي تستحقّ دراسة بذاتها ـ هي الآن خارج بحثنا. كما نلحظ ظاهرة التمثيل بالجسد الموسوم، بعدما يتحوَّل إلى جثة، غالباً ما تجري تعريتها، وقطع رأسها وبتر أطرافها، وانتزاع بعض أحشائها لأكلها (هند وحمزة، مثلاً).

2 ـ القتل باللسان وباليد

أستخلصنا من الاضطهاد أنّه أذىً برّاني، أذىً سطحي يرشدنا إلى عمق النَّاكل والمُنكَّل به؛ فإلى جانب اضطهاد الجسم بالرسم عليه، نستكشف عنفاً، أذى باللسان وباليد، بالكلام وبالآلة، حتى قيل «الكلمة تقطع أكثر من السيف»، وبالعكس «اللي ما بيأثّر فيه الكلام ما بيقطع فيه السيف»! هنا القتلُ مزدوج: قتل رمزي، باللسان؛ وقتل جسدي باليد (والضرب يقع بين الاثنين). نقصد بالقتل اللساني/ اليدوي للآخر اغتيال سمعته، تمهيداً لتشويه صورته، تسويغاً لقتله بذاته. إنه العنف المركَّب، الذي يجسِّر العنف الكلامي، الشفهي والتليقراطي، والعنف اليد ـ آلي، حيث تقوم اليدُ

بتنفيذ ما وشى به اللسان، سواء باليد العارية أو باليد المسلحة. ما يهمّنا هو تشريح قصد القاتل من وراء المقتلة التي يُقدم عليها، ضد فرد أو جماعة، متعاملاً مع الشخص كأنه لا شخص، لا شيء، لا قيمة له ولا حقوق. يتّصل القتل الخفي، في الخفاء، بالاغتيال، كا رأينا وكما سنرى تالياً، فيما يندرج القتل العادي في سياق القتل العلني، حيث يُعرف المجرم وضحيته. في الاغتيال، يبقى المجرم عموماً مجهولاً، حتى قيل: «فلان يقتل فلاناً ويمشي في جنازته». وجاء في تعليق على بعض محاكمات الاغتيال: «قتله حنّا، لكنهم شنقوا البرادعي...». القتل باليد وباللسان يتصل من جهة بالاضطهاد، كما أسلفنا، وينفتح من جهة ثانية على الاغتيال بمعناه المحدود. ونلاحظ أن كل هذه الأشكال هي إرهاصات وامتدادات وأحياناً نتائج لظاهرة الحرب، مرض البشرية المزمن، بإزاء أمراض الطبيعة ونباتاتها وحيواناتها الآكلة القاتلة. على القتل باللسان تطبّق عقوبات التشهير والقدح والذّم، بقصد أو بغير قصد (سوء تعبير عن حسن نية) مقابل (حسن تعبير عن نية سيئة). وعلى القتل باليد، يُطلق الإجرام، ويُطبّق القانون الجنائي. أما قتلُ الحبّ، بلحظ أو بكلمة، فمصدرُه الغول الجنسي، الذي يتمظهر في غضب الحبيب على المحبوب، خصوصاً إذا كان العاشق مبهوراً، وكانت المعشوقة باهرة:

«يا عاقدَ الحاجبين... على الجبين اللُجيني

إن كنتَ تقصد قتلي... قتلتني مرتين!» (*).

هنا يتصل القتل بالنظر بغضب المنظور على النَّاظر، إذ كلاهما ينظران غرضاً مشتركاً (قمر الحب أو الجنس) ولكنهما ينظران إليه بعين ذاتية. هذه النظرة الملتوية، الشائحة، المبتورة عن نظرة الآخر الذاتية، تشي بتصادم القتل الرمزي والقتل الجسدي في لعبة تبادل الغضب، حيث يكون المطلوبُ تعارفاً، تبادل الاعتراف بين الناظر والمنظور، كما في حال القاتل والمقتول. هنا لا يجوز أن تفوتنا الإشارة إلى أن القتل باللسان (الصوت، حيث تقوم علاقة بين اللسان والأذن) والقتل باليد لا يصدران عن فاعل واحد، بل عن فاعلين اثنين، يكون تفاعلهما ناقصاً وتبادلهما المعرفي قاصراً، مما يفسح في المجال أمام ما نسميه «فجوة القتل».

3 ـ الاغتيال

مجدَّداً ما هو؟ مقارنةً بالاضطهاد والقتل، هو ظاهرة إرهابية سياسية شمولية، متصلة بآليّات العنف وحيثيَّات الحرب، خاصة بالجنسين البشري والحيواني وبعض النباتات. وفوق ذلك هو تعبير عن السلوك العنفواني، قتل الآخر عمداً وفي الخفاء لإلغائه من الخريطة السياسية، سواء بإرغامه على التخفّي أو على النفي الذاتي خارج مجال القتل، أم بتعريضه للقتل العادي في ظروف استثنائية. هو سياسي بمعنى تحوُّل الاضطهاد والقتل والإرهاب... إلى سياسة تغالب مع الآخر، بعد تخفيض الحوار إلى درجة الصّفر. هو سياسي أيضاً في حالات جرائم الشرف والعنف الجنسي والاستغلال الاقتصادي والمنع الثقافي، كلما تحوَّلت هذه المظاهر الاجتماعية إلى سياسة خاصة بجماعات البلدان المتخلّفة والمتقدمة علمياً. إلى ذلك، هو مقياس لمدى انفصال الأخلاق عن السياسة، ولمدى انتشار الجرائم وانتظامها في المجتمعات البشرية، بهدف إخلاء المجال من الآخر، المختلف، للمعارض أو المنافس.

يطرحُ الاغتيال جملةً من الأسئلة، بعدما اندَرج في تاريخ البشرية، فتعمَّم وتعولم: ـ مَنْ يغتالُ مَنْ؟ لماذا وكيف يحدثُ الاغتيال؟ يصدر الاغتيال عن تصميم سابق، هادف إلى محو الآخر أو إبعاده من المجال الخاص، مما يشي بتقلّص المجال العام الذي يتّسع مبدئياً في العالم. لا شك أن تخصيص (*) المجال العام، مجال الدولة ومجتمعها، يشجّع على قيام جماعاتٍ قاتلة، ذات صلة بنظام استبدادي، اغتيالي بتعريفه، وبشخص أو أشخاص يتصرّفون كرجال عصابات أو مافيات، بعدما غاب عن المسرح العام رجالُ الدولة أو قصرَّوا عن جعل حكم القانون فوق الجميع. لضبط فوضى الرأي بالقتل هناك حيث يمتنع الاقتراع، الشورى والبيعة، وحيث تستحيل الديموقراطية كوسيلة عقلانية مناهضة للعنف. لكنْ، إلى متى سيتواصل الاغتيال البشري، رغم ادّعاء تسيير البشرية نحو الديموقراطية العالمية والعلمانية؟ إن وسائل الاغتيال لا تني تتطوَّر وتنتشر وتتكاثر، بما يشي باستمرار هذه الظاهرة مادياً، خصوصاً بعد انضياف الأدوية إلى السلاح، في تطوير عدَّة القتل والحروب. وإن نيّات البشر بعضهم تجاه بعض ما برحت غامضة، لا إنسانية ولا أخلاقية إلى حد آخذ في الاطراد، الأمر الذي يجعل شبكة الأهداف الاغتيالية تتسّع أكثر فأكثر، كما تدلُّ على ذلك الاحصاءاتُ المتوافرة عن ارتفاع منسوب الاغتيال عالمياً. وعليه، تواجه البشرية حالياً أعلى منسوب اغتيالي عرفه العالم، مما يجعل نتائج القتل البشري، المعلن والخفي، تؤشر على مدى مرض البشر بالعنف العام، وتنبّهنا إلى الحالة الكارثية التي يعانيها الجنس البشري الذي يتعرَّض بعضُه للانقراض، بموازاة انقراض عدَّة أنواع من الحيوان والنبات. والحال، إلى أي حد تبدو الحياةُ السلمية، السليمة، ممكنةً فوق كوكبنا، إذا تواصل الاغتيال العام للحياة، الجزئية والكلية، في صعوده بلا توقّف ولا انقطاع؟

لا تزال أسطورة الغول أو اليد الخفيّة تقضُّ مضاجع البشرية وتتهدّد وجود البشر في قارات بأسرها، كما هي حال افريقيا في مواجهة الإيدز وفوضى الجماعات المتناحرة. عالمياً، يبدو عدد الوَفَيات الناجمة عن القتل العام، بالأدوية والأغذية والأسلحة، ناهيك عن قتل الطبيعة، أكثر من الوفيات المصنَّفة في عداد «الموت الطبيعي». إن «دفتر اللحم اللبناني» الذي أشرنا إليه في أفق الحالة اللبنانية، صار على ما يبدو كتاب دم في لبنان والمشرق، ومكتبة جثث على صعيد العالم.

الغولُ في كل مكان يخطفُ الأحياءَ من جلودهم ويحرمهم من أوكسيجين البقاء، معلناً استحالة الإنسانية التي تحيا بسلام خارج مدارات العنف والقتل والاغتيال ـ طالما أنَّ كل وسائل التسالم بين البشر باتت صالحة للاستعمال كوسائل قتل، من الأدوية والأغذية إلى وسائل النقل (الطائرات، القطارات، السيارات، السفن إلخ) كأن البشرية لا تملك ما يكفي من سلاح لإبادتها عشرات المرات، كما هي حال الترسانات النووية... إنَّ ظاهرة العنف اليومي تحتل الصدارة في وسائل الإعلام والاتصال، وإن سجلّ الجثث المقتولة اغتيالاً، ما برح يتصاعد، مسجّلاً كل يوم نسبةً أعلى من سابقه.

هذا عن الاغتيال الجسدي، عن تحويل الإنسان إلى شيء أو جثة. فماذا عن اغتياله المعنوي، اغتيال سمعة الشخص وتشويه شخصيته، سواء بتوهيمه وتخويفه وحتى إرهابه بالسّحر التكنولوجي المتفاقم، فضلاً عن السحر التقليدي المنتشر على ضفاف العلم وحتى في ينابيعه؟ إن أخطر تشويه لكرامة الإنسان يتجلى في التضليل الإعلامي، المعادل للتوهيم والسحر، والموازي لخداع مُصنَّع (يسمّى خطأ تصنيع الرأي العام) الذي يجتاحُ بكل وسائله عقلَ الإنسان الذي وُصف بالغباء، عندما كان «عقله في أذنه». فماذا يُقال عنه الآن، وقد بات عقلُه، علمُه وفهمُه، في بطنه (المجتمع الاستهلاكي) وفي جيبه (المجتمع الرأسمالي)، وخصوصاً في ملابسه وأدوات حياته وصراعه؟ في علم الاغتيال، تبدو النفس البشرية مضلَّلة من غير جهة، ومهدَّدة من غير موقع ومصدر، ومُهَّمشة في تسييرها كرامة الجسد، إن لم تكنْ عارية في صحراء الذات المحاطة بالموت، بلا حماية معنوية. فالنّفس أو العقلُ البشري يخوض الآن معركة وجوده وبقائه ـ طالما أن كوجيتو ديكارت أخذ ينقلبُ إلى ضده: «أنا لا أفكّر، إذن أنا غير موجود». في الاغتيال، يتعمّد القاتلُ نزع الصفة الفكرية والكرامة الإنسانية عن شخص غريمه، ضحيّته المقبلة؛ فيصفُه بما لا يليق به كإنسان، مضفياً عليه أوصاف حيوانات مكروهة أو مغضوب عليها (الكلب، الحمار، التيّس، البغل، الثور، إلخ)، لا تفكّر في ذاتها ولا في غيرها، ومع هذا التجريد لكرامته، يعرى الإنسانُ المهدورُ صيته، في عين قاتله المحتمل، ولا يعود في مرآة القتل، ثمة قاتل ومقتول، بل فاعل وشيء. فاعلٌ حرٌّ وشيء مقيَّد. فاعل قوي وشيء ضعيف. ومع هذا التبخيس لكرامة الإنسان تُهدر حقوقه ـ وقد صارت حكراً للأنا مقابل آخر مُشيَّء ـ فلا يبقى عليه سوى «واجب» قبول قتله، عارياً، مجرَّداً من أي صورة بشرية. حتى قيل:

«إذا الشعوبُ تعرَّت من كرامتها

فكلُّ شيء تراهُ العينُ عريانا».

هذا الشيء المُعرَّى هو الذي جعل الاستعمار، القتل الاستعماري، ممكناً طالما أن الآخرين المقتولين، المرشحين للقتل، ليسوا مثل القاتلين. إن هذه التعرية للآخر في مرآة الذات القاتلة، هي بداية المسار الاغتيالي الذي ينطوي على حكم بالاعدام والنفي والإلغاء، يطبّقه قوي على ضعيف أو مستضعف (كما في أرض فلسطين، من الاستعمار البريطاني إلى الاستيطان الصهيوني)، على آخر، غريب، شيطاني... «ليس منا»... إذن، «ليس مثلنا»، آخر بلا هوية، بلا شخصية، بلا أرض، بلا قانون، بلا دين، بلا لغة... بلا دولة إلخ. في شرق الدم، الذي نرمّز به العالم العربي والاسلامي، تترابط رمزيّةُ الماء والدم... التي ينبغي أن تُضاف إليها رمزيةُ النفط والبترودولار. ليس مصادفةً أن يكون هذا الشرق المدمَّى مسرحاً لعنفٍ متصاعد، يشي بعولمة الاغتيال، بأيدٍ غربيّة ومحلية، وكأنَّ حكم إعدام جماعي يجري تنفيذه تباعاً، على مراحل وفي أماكن متباعدة أو

متجاورة، إتماماً لحكم إعدام فردي، عادلَ اغتيالاً في حالة أنطون سعادة (1949). اليوم، تنكشفُ أمام علماء الاغتيال في العالم «مشارقُ من دم ورصاص ونار». ونتساءل: هل نحن أمام مرحلة إعدام العالم باغتيال أجزائه؟ أم نحن أمام مقاوماتٍ محلية لعولمة الاغتيال، الفردي والجماعي؟

إن الاعدام السياسي لفرد، أو لبلد، يعادل اغتيالاً، إرهاباً مقنَّعاً. وإن السجن السياسي، سواء لأفراد أو لبلدان، يضارع اغتيالاً، تترامى أصداؤه المتكرِّرة في سلوكات سياسية شتّى، منها:

الإخفاء، كما حدث سنة 1978 للإمام موسى الصدر ورفيقيه، محمّد يعقوب وعباس بدر الدين، الشيخ والصحافي؛ وكما حدث ويحدث لألوف المفقودين في عالم «حقوق الانسان» المفقود أيضاً.

النّفي أو الإبعاد، كما حدث سنة 1976 لضمير لبنان، العميد ريمون إدّة، بعدما تعرَّض لعدَّة محاولات اغتيال فاشلة، ولسواه من ألوف المضطهدين في العالم، ممن طالهم الاغتيال الرمزي.

العزل أو الاستبعاد السياسي، كما حدث مراراً وتكراراً في موريتانيا وسواها من بلدان العالم العربي و/أو الإسلامي، وفي بلدان أخرى تقوم فيها الشركات مقام دُويلات في الدولة.

الإقامة الجبرية، التي تضارع حبساً خاصاً، وتعادل اغتيالاً سياسياً ومعنوياً، والتي تشي بحكم مخفَّف بالاعدام الرمزي أو القتل النفسي (جبريَّة المنزلة) وحصر الحرية في مكانٍ مُراقب، لعقاب نزيله...

القمع، الذي ينطوي على الاضطهاد والتنكيل والتمثيل بالآخر، ويقدِّم مناخاً مواتياً للقتل والعنف العامين، فيسوِّغ أعمال العنف الخاصة بإزاء أعمال العنف العامة، وينشر الفوضى، اللاسلطة، بين النَّاس، مكوّناً مجتمع اللادولة، أو اللاقانون.

الحبس الفكري كمقدّمة ضرورية للحبس الجسدي، بحكم أو بغير حكم (الحبس السياسي)؛ وهذا يعادل إخصاءً عقلياً للأفراد والجماعات، ويفضي إلى حالة عامة من تخلّف الوعي وتقصيره عن مواكبة الواقع، بما يعادل إنتاج فجوة معرفية بين المجتمع المقموع والسلطة القامعة.

أخيراً، ترويج لغة متخشّبة، عبر فقهاء دين ومكاسرين سياسيين (ظاهرة الكاسيتات السياسية) ومضلّلين إعلاميين أو مستشارين، لإنتاج فكر ديني/ سياسي متخشّب، ومتسلّط في كل حال.

اغتيالان... وسياستان

يُفرَّق في علم الاغتيال بين اغتيالين، عام تقوم به أجهزة الدولة ومنظماتها السرية، وخاص تتابعه جماعات محلية (عصابات، مافيات، منظمات جريمة...) في ظل نظام زعامات استزلامية، كالتي شهدها لبنان على هوامش حروبه المحلية الأهلية والطائفية، خلافاً للعنف المنظم في إطار المقاومة (حيث الفلتان الأمني، إذا حصل، يشكّل مقتلاً للمقاومة نفسها، كما حدث لبعض المنظمات الفدائية). هذا، وقد يعمُّ الاغتيال الخاص ويتكرَّر، كما حدث في لبنان إبان الحرب (1975 ـ 1989) وما بين (2005 ـ 2008)، فيُفضي بدوره إلى ظاهرة اغتيال عام، خاص أو متخصِّص، حيث تتوارى مخابراتُ دُوَل اغتيالية وراء شبكات أو تنظيمات محلية، أو خلايا نائمة، بل مُنوَّمة، مستوردة من وراء حدود البلد، لزرع الرُّعب في أوصاله، تحقيقاً لهدف سياسي معمم. ففي فلسطين، كما في لبنان والعراق وأفغانستان إلخ، شكل الاحتلالُ اغتيالاً وطنياً، عاماً وجماعياً للأفراد والمجتمعات.

يندرج في إطار الاغتيال المتخصِّص ما شهده لبنان من اغتيال لمثقفين ومفكّرين سياسيين، فاقَ بأبعاده وتكراراته ما تنطوي عليه عادةً حرب أهلية، ضيقة المجال. هنا عاملُ المخابرات الأجنبية، فضلاً عن مخابرات الاحتلال، يلعبُ دوراً قاطعاً في تعميم الاغتيالات السياسية الخاصة التي طاولت على أرض لبنان، مثلاً وكما سنرى بتفصيل لاحق، رجالَ دين وأحزاباً وصحافة وجامعات، وأطباءً ومهندسين ومحامين وقضاةً وطلاباً ومجهولين (بالقصف العشوائي الذي ينمّ عن رغبة في اغتيال عام).

إن كل هذه الأشكال الاغتياليّة تنمُّ، في مطلبها الأخير، عن رغبة عنفية شديدة في تلوين الجماعات بالدم، حين لا يعود طلاء الحبر والكلام ينطلي عليها... وهنا بالذات يتّصل حبرُ الاغتيال، أي ميوعة القتل، بدم الإرهاب، نعني سياسة «ضرّاب السيوف»، بلا تمييز، كما يفعل عادةً الغزاة المتوحشون حين يأخذون قرية أو مدينة، عنوةً، ويبيحونها للقتلة من جنود وسواهم (آخرهم الأميركيون وأعوانهم في بغداد خصوصاً، وفي العراق عموماً، حيث وقع أكثر من مليون طفل قتيل إبّان سنوات الحصار، ثم أكثر من مليون قتيل إبان الحرب، منذ 2003... والحبل على الجرّار؛ وأولهم الصهاينة في فلسطين حيث لا يجفّ هناك نهر الدم العربي الفلسطيني اليومي). فهل هناك اسم آخر للاستبداد الاغتيالي هذا؟

لقد انكشفت، في الديموقراطيات كما في الديكتاتوريات المقنَّعة، سياسةُ القيدين التي تُفضي إلى إدماج العنف الرمزي بالعنف الجسدي؛ نعني سياسة أخذ الآخر عنوةً بقيد الذهب، المال أو الوظيفة (شراء المهدور)، وإلّا يؤخذ بالحديد، بقيد السجن ـ وهو مع ذلك على قيد الحياة، كما يُقال ـ ولكنّه يحيا موتَه في الحالين. العبوديّة بالمال أو بالحديد تعادل هنا اغتيالاً، وتعني إرهاباً بتهم سياسية عموماً ـ لكأن المواطنية مثلاً تهمة لا حق وطني، وإنساني ـ ملفَّقة لأغراضٍ في نفوس الحاكمين الأقوياء. تتمادى سياسةُ القيدين وتمتدّ في سياسة الإهمال، سياسة مقاضاة التخلّف بمزيد من التخلّف، سياسة التهميش للنخب الفردية تأسيساً لتهميش جماعي عام (حال الطوائف في لبنان أو القبائل في بلدان المشرق العربي والإسلامي)، وبدلاً من تأسيس الأعمال على التكامل والإكمال (Intégration) يجري تأسيسها على الإهمال، مما يجعل الناس يدورون في حلقات مفرغة، كما

لو كان عليهم أن يعملوا لأجل تخلفهم، لا أن يناضلوا في سبيل انعتاقهم التاريخي وعولمة تحرّرهم وأنسنة تطوّرهم...

... وتستمرّ المقتلة، ويتابع علمُ الاغتيال رصد ظواهر القتلِ والاضطهاد والقمع... والإرهاب. لكنَّه يبقى علماً، يحاصره وهم عالمي أعمى، ولا ينقلبُ محاكمةً متخصّصة بالحكم على جرائم البشرية ضد نفسها وضد محيطها الحيوي/ المعرفي. في جوهره، العلم محكمة، وليس مجرَّد حكمة بين حكميَّات أخرى، هو محكمة كلامية تدَّعي محاكمة القتلة بكلماتٍ، وتبشّرهم بأنْ يُقتلوا ولو بعد حين. هنا الفجوة الزمنية (ولو بعد حين) تشكل ثقباً في أوزون الاغتيال، أوزون المقتولين عنوةً. وهذا ما يعرفه القَتَلَةُ، فيحلمون بموتٍ طبيعي، بعدما مارسوا القتل الاستثنائي على سواهم، فبين الحين وما بعدَه، تلعب الذوّية (*) (Intersubjectivité) ـ نعني ما بين ذات القاتل والشيء المقتول كذات ـ دوراً في الحؤول دون تلازم الحينونة (العقاب الآن) والدينونة (العقاب في آخرة، فيما بعد)، وعندنا أن الاغتيال يستحقّ أن يكون له علم، يُعلم به، ويُطبَّق كسواه من العلوم التحليلية/ التطبيقية (كالطب والهندسة والاقتصاد وعلوم الاجتماع...). إنه علم في السياسة، سياسة إخفاء القتل، التي تبيح تشريح المقتول، وتحظر تشخيص القاتل ومعاقبته.

الحاصل من هذه القراءة الجديدة لظاهرة الاغتيال أننا نشهد نقصاً مطّرداً في أنسنة البشر، ونقصاً في قانون حفظ الإنسان، للإنسان، بالإنسان (فمثلاً بينما يدافع الطب بكل اختصاصاته الجسدية والنفسية عن حياة البشر، نجد أن علم السياسة يهدرُها بقدر ما يتغاضى عن تطوير فهم الاغتيال في اتجاه علمي صارم). زدْ على ذلك أن الاغتيال، في مرحلة تعولمه التاريخاني الراهن، يؤشر على أمرين متلازمين: أولهما استمرار الدولة المنقوصة، كحاضنة أو حافظة للحق العام؛ وثانيهما تفشّي الديموقراطية المبتورة وجعلها قابلة لمعظم أشكال الطغيان والاستبداد التي عرفتها البشرية في سالف أزمانها.

إنّ الاغتيال هو من محرّكات النقص الديموقراطي والتخلف السياسي لدول المعمورة، الغنية والفقيرة؛ وإن علم الاغتيال الذي يواجه صعوبات منهجية وتطبيقية، كما هي حال العلوم السياسية والانسانية، يمكنُه البدء بتحليل نفسي/ سياسي، والتأسيس لنوع من انثروبولوجيا ثقافية للاغتيال، كفرع قائم بذاته، متفرّع من علم الحرب أو الاحتراب (الحِرابة). لقد آنَ وقتُ الكشف عن آليّات العنف المُقنَّع، المنظم في خفاء، ومنه العنف المبرقع (حجب النساء) والمرقّع (حجب الإيديولوجيَّات)، والمفضي إلى إرهابٍ عالمي، شديد التفجر والانتشار، متعدّد البؤر. إرهاب يطاول الأشخاص والمنظمات والدول، ولا علاقة له بحركات التحرير، حركات مناهضة الاستعمار والتحرّر الذاتي على أرض وطنية... إرهاب ما انفكَّ يغطي جرائم الاحتلال في غير مكانٍ من العالم، ويتستَّر بقانون دولي، هو من إنتاج الدول الأقوى، التي مارست استعماراً وتقنَّعت حالياً بعولمة، بعدما حوَّلت قانونها الفولاذي، قانون الأقوى، إلى شرعة دولية، بوهم مجتمع دولي يحكمه قانون دولي شامل وعادل ـ فيما هو قاتل.

أفق: لماذا يغطي «العنف المقدَّس» على «العنف المُدنَّس»؟

لأنّ اغتيال الآخر، بإفراغ مجاله أو احتلال مكانه، يحتاج إلى شرعنة، إلى كسر التابو وإحلال طوطم مكانَ آخر ـ طوطم الذات الذي يلعن طواطم الغير، أي يستبعدها من مجال عبادته أو عبوديته. هذه الشرعنة تقوم على فتاوى تكفير الآخر، فتاوى اغتياله اسماً، صورةً وشخصاً. فيما يحتملُ العنف المدنّس ـ القتل العادي ـ استنكاراً وإدانةً وعقاباً. بتكفير الآخر يُغطي العنفُ المقدّسُ على نتائج ما هو عنف، بلا توصيف، يدينها الرأي العام، الديني والسياسي، ويحيلها على العنف المدنَّس، مصدراً لفتاوى تحريم القتل ـ إلّا النفس التي حلّل «الله» قتلها. هنا يتوازى في لاوعي الجماعات إله الخلق وإله القتل، بحيث يمكنُ تقديس القاتل وتدنيس المقتول، ويتساوى الطوطم والتابو في سياق الاغتيال الذي يُحال على مجهول مقدَّس، طالما أن الدم المهدور هو دم آخر مدنَّس، غير دمنا «الشريف» (*).

IV - الاغتيالات وعنف الحروب

كلُّ حرب مقدّسة في نظر صانعيها، مدنَّسة في نظر ضحاياها. وبالعكس، كلُّ مقاومة لعنف الحروب الاستعمارية، الرأسمالية والاستيطانية، ترتدي رداءها القدسي الخاص بها، وتضفي على نفسها مأثورَها الوطني أو المحلي، فتستعين بكل ما لديها من ترسانات ممانعة أو مجاهدة. بهذا المعنى تكون «جهاديّةً» كلُّ حرب بنظر أصحابها، طالما أنها دفاع رمزي عن الذات وقيمها الخاصّة، وطالما أنَّ الآخر يُختزل، في مخيال النحن، إلى لا شيء. وفي الكيل بمكيالين، يُعَدّ عنف الآخر مُدنَّساً، عدوانياً وإجرامياً، طالما أنَّه يقاوم «حربنا المقدّسة». لكل حرب شعاراتها حتى الحروب السرية، كالاغتيالات، لها محمولاتُها الرمزيّة وميثولوجياتها، التي تجعلنا أمام حرب أفكار ورموز وشعارات متبادلة. والحال، فإن الاغتيال يُقدَّس، أي يُخفى، فيجري من وراء حجاب تحريمي، يرمز إلى حدود جسدنا المقدّس (كتلازم العِرض والأرض، شرف المرأة وحُرمة التراب الوطني) الممنوع اختراقه، بقدر ما يرمز إلى لا حدود الجسد الآخر، المُبَاح، طالما أننا لا نكون فيه وفقاً لراموزنا (Code) الخاص بنا. بكلام آخر، في الاغتيالات كما في عنف الحروب المرَّمزة، نقدّس أنفسنا بأنفسنا، وندنّس الآخرين الذين يتقدّسون بدورهم على طريقتهم. في حرب المقدّسات/ المدنّسات هذه، يمكنُ لعلم الاغتيال أنْ يتحرَّى الظواهر الآتية:

1 ـ الاغتيالات ومحاولات الاغتيال

تُقال الاغتيالاتُ على الجرائم الناجحة المُرتكبة في الخفاء، المكتشفة نادراً، خصوصاً في عصر عولمة الجاسوسية والاستخبارات، وتبادل المعلومات وحتى العمليّات بين أجهزة الدول الصديقة أو المتحالفة. وتُقال محاولات الاغتيال على العمليّات الفاشلة، المنكشفة عموماً قبل وقوعها، سواء جرى تشخيص الفاعلين واعتقالهم أم ظلّوا قيد الكتمان. ومن النفاق السياسي أنْ يتبارى الفاعلون السرّيون والمُعْلَنون، في استنكار الاغتيال وإدانة الحرب التي تجعله ممكناً، بدون صدمة وعي أمام لامنطقهم القائل باعلان «الحرب على الحرب» أو «محاربة الحرب» إلخ. إنهم يأخذون ناحية البراءة، ويروّجون أنهم «يحاربون لأجل السلام»، ويفوتهم أنهم يصنعون في تاريخيتهم ما نسمّيه «سلام الجثث» أو «عولمة المقابر». في العنف، يبدأ كل شيء من محاولة تقديس الذات، مع تدنيس الغير، بأفق تقسيم العالم نفسه إلى عالمنا «المقدّس» وعالمهم «المدنس»، وجعله يدور على محورين اثنين، أحدهما محورنا المنطوي على «الخير المطلق» الذي يحرسه «الأنا الأعلى»، وثانيهما محورُهم المنطوي على «الشر المطلق» الذي يديرُه «الآخر الأدنى»، الغريب أو الشيطان. وحين يتصادم ما ادّعاه البشر من خير لأنفسهم ومن شرّ لسواهم، تقعُ المجازر الكبرى، ولا يعود يُعرف في الحرب، كما في الاغتيال، ما هو خير وما هو شر، سواء كانا موضع كُرهٍ أو استحسان. لقد وقعت الجريمة.

على ما تقدّم، يُقام الحمى ([*](#))، الحدود بين دولة الأنا ودول الغير، وتأخذ الحمايةُ وفلسفتُها الحمائية مكانتها المركزية في دولة النحن، مع الاحتفاظ الدائم بحق التدخل، التدخلية، في دول «الهُم»، الآخرين، طالما أننا نحن «أهل الجنّة»، وهم «أهل النَّار». هكذا، تتنزَّل أساطيرُنا وأساطيرهم على الأرض، وتحرّك تاريخنا المشترك وفقاً لصور وتصورات متباعدة، متقاتلة. مع ذلك تظلّ عينُ الأنا على أرض الآخر، ولو كانت جحيماً ـ «الجحيم هي الآخر»، توهَّم جان ـ بول سارتر، وفاته أنْ يعلن «الجنّة هي نحن». الآخر هو الغريب، البعيد؛ هو المنفى، الحبس مقابل «الملكوت»، عند ألبير كامو، مثلاً. يسعى الأنا القاتل إلى إقامة حبسين متواصلين، أحدهما في المنفى (وظيفة الاستعمار) وثانيهما على أرض الوطن (وظيفة الدولة الحارسة). وبين الأنا والآخر، بين الملكوت والمنفى، بين الجنّة والنّار، إلخ، يتواصل عنف الحروب، عنف الاغتيالات والاغتيالات المضادة، عنف خطف الآخر، خطفه هو وما لديه. هنا يُحكى عن المفقودين من البشر، مع تستّر على مفقوداتهم ومنهوباتهم من الأرض والسلع والآثار والثقافات...

2 ـ الحرب اسم آخر لمرض الاغتيال العام

حيث لا يمكنُ إخفاءُ العنف، تجري أدلجتُه لجعله مسوَّغاً، مُقدَّساً على دنسه، كما هي الحال في إضفاء «الشهادة» ـ أي قبول المقتول في الآخرة ـ، على ضحايا الحروب والاغتيالات، الذين يبادر كلُّ فريق إلى وصفهم بالشهداء، حتى ليبدو عالم الموت العنفي، وحتى غير العنفي أحياناً، «روضة شهداء». وقد تُعطى للحروب أسماء أخرى مثل الحصار، وهو اغتيال خفي وبطيء لجماعات بأسرها (حصار العراق قبل غزوه؛ حصار غزة قبل حرب 2008 وبعدها، حصار لبنان، إلخ).

في العالم العربي، تستوقفُنا عادةً «أشهرُ الاغتيالات في التاريخ»، فيُكتفى بتدوين أبرز المُغتالين من الحكّام والأعيان، ويُسدَل ستار الصمت على اغتيال الجماعات بمختلف فئاتها (مع كلام عام على أطفال ونساء وكهول). يلفتنا الاغتيال بالسلاح عند العرب المعاصرين ـ في العراق: نوري السعيد، الملك فيصل الثاني، عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، واعدام محمد باقر الصدر وأخيراً صدّام حسين... وفي السعودية: الملك فيصل (1975) ـ وفي مصر: حسن البنّا (1949) واعدام سيّد قطب (1966) من الإخوان المسلمين، واغتيال الرئيس أنور السادات (1981) وفرج فودة... ـ والسوداني عبد الخالق محجوب، والأردني وصفي التلّ (القاهرة) الخ ـ ويفوتنا الاغتيال المقنَّع، بوسائل أخرى: بالسم والدواء القاتل (مايكل جاكسون بالمخدرات)؛ بالحديد (خنجر، سكّين، سيف)؛ فضلاً عن الاغتيال الحديث بالنَّار والبارود، من كاتم الصَّوت إلى الأجسام المفخّخة والعبوات الناسفة، مروراً بالاغتيال الجوّي (السيد عباس الموسوي أمين عام حزب الله) والبحري الخ. في الحرب، يُحكى عن المعارك عموماً، ونادراً ما يجري التوقّف عند مظاهر الاغتيال كواحد من أبرز أمراض الحرب؛ ويُفرَّق بين الاغتيال في الطور الكلاسيكي والاغتيال في الطور الحديث، حيث يُلحظ الانتقال من القتل بالسم والدسم (جنود من نحل أو من عسل) إلى القتل بالدواء وبالآلة الانفجارية.

ينطوي الاغتيالُ العام على مظاهر الحروب الصغيرة، كما يشتمل على تعبيرات عنفية، منها ما يندرج في خانة نحر الآخر، وهو اغتيال موضعي/ موضوعي، وفي خانة الانتحار (نحر الذات أو الموت الاختياري) وهو اغتيال ذاتي للذات، سواء بدافع سياسي، كموت المغلوب أو المهزوم بذبحة سياسية (انتحار أدولف هتلر، مثلاً). وسواء كان الاغتيال العام للذات أو للغير معلوماً أو مجهولاً، فإنَّه يُعَدُّ جُرْماً يبقى إجمالاً بلا عقاب ـ من يُعاقب المنتحر، والانتحار عقاب؟ وأيضاً من يعاقبُ النَّاحر، طالما أنَّ النحر هو عقاب لآخر؟ العقابُ هو بمثابة إحياء رمزي لهامة المنحور، والرثاء، الحِداد والعزاء، هي أشكال أخرى من ثقافة الموت الرامية إلى إحياء جثّة المنتحر، بوصفه «شهيداً مظلوماً» ـ حتى لو كان ضحيَّة حادث سير، أو قُتِل سهواً وجهلاً. الحاصل أن القتْلَ غيلةً، عمداً ولهواً، هو جريمة قتل تؤشّر على مدى تغوُّل العنف البشري، إزاء الذات أو الغير. هنا تفرضُ نفسَها أشكال من المحاكمة الأدبية (محاكمة الرأي والإعلام) والقضائية، المحلية أو الدولية، لوضع حد لجرائم الاغتيال العام، طالما أن محاكمة الحروب والمتحاربين تبدو خارج المنال. لكنْ، ما العمل حين يكون الخصمُ مقدَّساً، مستوراً، حاكماً قوياً مستحكماً بالعدالة نفسها؟ في الاغتيال العام، كما في الحروب، يكون المقتول معلوماً كجثة، ويظل قاتله مجهولاً، بدعوى أن الموت لا يحاكمُ الحياة، وأنّ الموتى لا يحاسبون الأحياء. لذا، تُرجأ الحقيقة ويُسدل السّتار على الحق، فالعقابُ لا يحدثُ على الدّوام، كما تشي بذلك تجربة الحرب والاغتيال العام في لبنان ـ حيث لا أحد يسأل: «من اغتاله»، من تسبَّب في أفظع عملية تدمير للبشر وللحجر، خصوصاً في بيروت والجبل والجنوب؟

3 ـ الحرب والقصف العشوائي

في الحرب، الدولية أو المحلية (الأهلية)، لا يُحتسب القصف النظامي المركّز على أهداف مدنيّة من جرائم الحرب إلّا إعلامياً، فيما القصف العشوائي، النظامي وغير النظامي، للمدنيّين لا يُصنَّف

حتى الآن في عداد الاغتيال العام، مع أنّه يتسبَّب بقتل جماعي للمدنيّين، كما حدث في حرب إسرائيل على لبنان (تموز ـ آب 2006) حين انصبّت النيرانُ الكثيفة على الأهالي من البحر والجوّ والبرّ، وهم لا تحميهم ملاجىء ولا يملك الجيش اللبناني والمقاومة الوطنية (حزب الله) الوسيلة الرادعة استراتيجياً لهذا العدوان سوى «دفتر اللحم اللبناني». إن مجازر إسرائيل المرتكبة على أرض لبنان، ما بين 1978 و2006، هي اغتيالات عامة، فضلاً عن الاغتيالات الخاصة التي نفّذها جنود الجيش الاسرائيلي وعملاؤه، فبعد مجازر صبرا وشاتيلا في بيروت، حظي الجنوبُ اللبناني بحصة إسرائيلية من القتل الجماعي: حسينية معركة، جامع العباسية، بلدة الزرارية، قانا وأخواتها، إلخ. في المقابل، لم تقصّر بعض الميليشيات المحلية، المتعاملة مع العدو الإسرائيلي، في نحر الأهالي واغتيالهم جماعياً، كما في مجازر السبت الأسود (بيروت) وإهدن والصفرا والأكوامارينا، وفي الجبل وبيروت.

في كل حالات القصف العشوائي، كان المدنيّون اللبنانيون ضحايا حروب نظامية وأهلية، كما حدث في ثورة 1958 وحرب السنتين (75 ـ 1976) وحرب الجبل (1983) وشرق صيدا (1985)، بينما طاول القصف النظامي والميليشياوي بيروت (مجزرة الأونيسكو) وسوق الغرب ومعظم قرى جبل لبنان وبلداته. إلى هذا القصف العشوائي، يُضافُ ما يشبه حرباً شبه رسمية على المدنيّين اللبنانيين من خلال إطلاق النّار على التظاهرات والمتظاهرين في مدن لبنان (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، النبطية...) وسقوط المئات من «شهداء التظاهرات» منذ الاستقلال (1943) حتى اليوم... مما جعل الجواهري يرى أنَّ «دماء الضحايا فمُ». وهي عندنا تغوّل للدولة مقابل تغوُّل بعض أشباح المجتمع، المنتظمة في منظمات سريّة قاتلة.

في هذا السياق تندرج أيضاً الانقلابات الفاشلة في لبنان، بإزاء انقلابات ناجحة عسكرياً ومستبدّة سياسياً في عدد من الأنظمة العربية. فلبنان لم يشهد نجاحاً لأي انقلاب عسكري ولا أي حرب أهلية، يكون فيها غالب ومغلوب، مع أن هناك قاتلاً ومقتولاً، والانقلابات اللبنانية الفاشلة، منها ما هو عسكري (انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي على حكم فؤاد شهاب، 1961، وانقلاب العميد عزيز الأحدب، 1976)؛ ومنها ما هو سياسي مثل انقلاب سمير جعجع على إيلي حبيقة، رفضاً لاتفاق ثلاثي بين بري وجنبلاط وحبيقة، برعاية سورية، وأخيراً، مثل انقلاب الطبقة السياسية اللبنانية على اتفاق الطائف، بقلب الدستور إلى محاصصة، وتحويل ولاية الذات إلى وصاية خارجيّة على الذات، كما تبدّى من محاولة انقلاب 7/5/2008 (حوادث بيروت والجبل) التي انعقد مؤتمر في الدوحة لاحتوائها، مع إبقاء أزمة لبنان مفتوحة.

4 ـ الحرب: الاغتيال والسلاح الموازي

في الحرب، قد يتلازم الاغتيال وتوظيف العنف، كسلاح موازٍ. وقد يكون الاغتيال، خارج الحرب، تمهيداً لها، او تهديداً للخصم أو العدو بعقاب أكبر؛ وقد يكون ختاماً لها، وتصفيةً لآثارها ورموزها، سواء بقتل بعضها أو بنفي وحبس بعضها الآخر. أما السلاح الموازي للحرب ولمسارات الاغتيال فنقصد به «مخازن العنف» في المجتمعات الأهلية. وعندنا أن الحياة على الأرض هي خزّان عنفوان كبير، تُبنى فوقه مجتمعات عنفية، تصادمية، تحمل في مكامنها التكوينية مخزونات عنفها الذاتي التي يُعمل على ترويضها وضبطها. من هنا أصل الأخلاق والدين ونشوء الدولة بوصفها تتويجاً «مقدساً» لمجموعات عنف «مدنَّس» عادي، وغير مُقوننَ بعد. لكنَّ الدولة مهما حاولت احتكار العنف لذاتها، لأدواتها، فلن تقوى على استيعاب العنف المجتمعي وتغطيته بتوصيفه عنفاً فردياً، عابراً للاجتماع المدني. ذاك أنَّ التمدّن الاجتماعي، مهما طفا على سطح البنى الاجتماعية، يظلّ وحشياً، برياً في مستوى البنى العميقة للأفراد الاجتماعيين، ذوي المظاهر التي تخدع، بتمدّنها أو تحضّرها، العيونَ التي لا تميّز المدني من الوحشي في الإنسان الواحد. زدْ على ذلك أن المجتمعات الأهلية، على غرار المؤسسات العسكرية والأمنية، تحتفظ لنفسها بمخزون عنفي خاص، لا يظهر جليّاً إلّا في زمن البدائل والانعطافات الكبرى، زمن المحن والصّدامات والمقاتل. فكما تملك الدولة المستقلة قرار الحرب والسلم بموازاة محيطها الإقليمي والعالمي، تملك الجماعاتُ مخزوناتٍ عنفية بإزاء جماعات أخرى مجاورة، تفصلها عنها خطوطُ تماسٍ تصطنعها الدولة بأسلحتها؛ لكنها لا تلبث أن تُستعمل عندما يقترن العنف الرمزي، الكلامي، بالعنف الجسدي، العملي.

والحال، نجد أن مكامن القوَّة في الجماعات لا تُخلي السَّاح تماماً لسلاح الدولة الموازي، بل تُوارب الجماعات في إخفاء عنفها الخاص بها، إما درءاً لعنف الدولة والآخرين، خوفاً من تغوُّل سياسي محتمل؛ وإما استعداداً للإقدام على اغتيال آخرين، تصفيةً لحساباتٍ سابقة، أو تمهيداً لسيطرات منشودة، في سياق التواتر الاجتماعي على التسالم والتغالب المشتركين في إدارة صراعات الجماعات على السلطة أو حفاظاً على مكاسبها ومصالحها في مجالاتها الخاصة ـ كالمجال القَبَلي، الطائفي، المحليّ، المناطقي، إلخ، وتأكيداً لهويات محلية يرفض أصحابُها التكاملَ مع الآخرين في هوية وطنية عليا، تكون الدولة حاملها ومرموزها، أو الاندراج الأوسع فيما يسمى عولمة الهويّة الإنسانية... يتوقّف الانتقال من التسالم (احتواء العنف الأهلي) إلى التغالب (اندلاع العنف السياسي الاجتماعي) على قوَّة الدولة وضعفها. إن موازين القوَّة هي الضابطة المركزية لانضواء العنف في كنف دولة قويّة، أو لاندلاعه في حالات اختلال بين الدولة ومكوّناتها، كما حدث على أرض لبنان، حين جرى تفكيك قوَّة الدولة اللبنانية، بدءاً بجيشها وأجهزتها الأمنية، ما بين 1969 و1974؛ فكانت الحرب الأهلية والجوارية، الحدودية، ممكنةً في كنف اللادولة اللبنانية، حتى 1989 (اتفاق الطائف ورعاية الدولة السورية لمشروع دولة لبنانية).

إن العنف في المجتمع هو السلاح الموازي الذي لم تقدر الدولة اللبنانية على استيعابه حتى الآن، سواء بصورة الوصاية الخارجية أم بصورة الاستقلالية المحلية. هنا يُلحظ مدى التوظيف السياسي لمخزونات العنف الاجتماعي في لبنان، قبل الانسحاب العسكري السوري وبعده (2005 ـ

2009) حيث شهد لبنانُ واحدةً من أشدّ الموجات الاغتيالية والتصادم بين الجيش اللبناني و «فتح الإسلام»، مثلاً، في مخيّم نهر البارد. بدأت الحرب باغتيال جنود وضباط من الجيش الوطني، ولمّا تنته بالاغتيالات التي سنفصّلها لاحقاً.

المفيد لتطوير «علم الاغتيال» عربياً، أن نركّز مجدداً على التوظيف السياسي لمخازن العنف في المجتمعات الأهلية، مكتفين بما يُسمَّى «الساحة اللبنانية»، مع إشاراتٍ إلى ساحات العنف الأخرى (الصومال، اليمن والسعودية، العراق، أفغانستان، باكستان، السودان، إلخ، مروراً بالعنف الكُرَوي المنفجر حديثاً بين مصر والجزائر). يُظهر تحليلنا لعلم الاغتيال النماذج الآتية:

ژ1 توظيف العنف السياسي في سياق حرب على الأهل (فلسطين ولبنان)؛

ژ1 توظيف العنف السياسي في سياق حروب بين الأهل (الصومال، العراق، غزّة، بيروت).

ژ1 توظيف العنف السياسي في سياق حروب إلغاء الدولة الوطنية، أو محاولات إحلال قوَّة مكان أخرى في الحكم (الجزائر، الصومال، فلسطين، لبنان، العراق، أفغانستان...).

5 ـ الدولة أو «الثورة» التي تصفّي أبناءها

في علم التواصل السياسي، يُركّز عموماً على الدولة والثورة، ويُخفى علمُ الاغتيال الذي يُعَدُّ من مكونات علم السياسة أو فلسفة الانقلاب والتغيير الثوري. هنا «الثوري» يعادل العنفي، ويقابل الإصلاحي أو السلمي، الديموقراطي. وهنا الدولة تتّصف بالثورية سواء قامت على ثورة اجتماعية أم على انقلاب عسكري، وتُوصف الدولةُ المحافظةُ بالرجعية تارةً و«المعتدلة» تارة: وفي كل الأحوال، يدَّعي قادتها أنهم «عادلون»، وإن مارسوا الطغيانَ والاستبداد والظلم، وخاضوا حروباً ظالمة. لكنْ، هل هناك حروب عادلة؟ اغتيالات مبرَّرة ومقبولة؟ هناك دول عنفية حيث تقوم مجتمعات بشرية، وحيث تحكم حكوماتٌ طبقية، بقناع أو بغير قناع. ذاك أنَّ مبدأ الدولة لا ينفصل عن مبدأ العنف. عموماً، للدول مؤيّدوها ومعارضوها، في داخلها وفي خارجها: فالدولة الثورية، مثلاً، تصفّي أبناءَها المعارضين لتوجهاتها المشخصنة أو الجماعية، وتصفهم بأنهم «مرتدون»، «محافظون»، «رجعيّون»، «إصلاحيّون»... يتسترون بديموقراطية شكليّة، زائفة، للنّيل من ديموقراطية حقيقية لا يكفّ أعتى الطغاة عن عزوها لأنفسهم ـ وهذه تغطية على الديكتاتورية بالديموقراطيّة، التي جرى توصيفها تناقضيّاً بـ «الديموتورية». والدولة المحافظة تصف معارضيها، ولو كانوا من أتباعها، بأقسى تهم التكفير الأخلاقي والديني، تمهيداً لتكفيرهم السياسي ووضعهم بين مراقبة ومعاقبة.

في المقابل، عرف علمُ الاغتيال السياسي مصطلح «الثورة المغدورة» على لسان ليون تروتسكي (أوكرانيا، 1879 ـ مكسيكو 1940) الذي نفاه واغتاله باسم الدولة الثورية جوزيف ستالين (جورجيا، 1879 ـ موسكو 1953). وظهر مصطلح «الثورة الناقصة» في التجربة الكوبية حيث اختار فيديل كاسترو بناء دولة، سيتنازل عنها لشقيقه راؤول، على إكمال ثورة سيكملها رفيق دربه إرنستو تشي غيفارا (1928 ـ 1967) حتى وقوعه في مصيدة بولي؟يا، واعتقاله وإعدامه بلا محاكمة، مما يُضارع اغتيالاً سياسياً. ويُقال «التحرير الناقص» على ثورة الجزائر، والانقلابات العسكرية (الثورات في مصطلح الانقلابيين) في مصر والسودان وليبيا وسورية واليمن والعراق،

إلخ، التي عسكرتْ الدولةَ وأخَّرت مجتمعاتها عن النموّ السلمي، الديموقراطي، وعن التقدم الاجتماعي وفقاً لقوانين التطور التاريخي العالمي.

لا فرق بين دولة ثورية ورجعيّة على صعيد السجون والمنافي، والاعتقالات والاغتيالات السياسية، إلّا من حيثُ مواقع الحكم على الضحايا واختلاف الأسباب وتعدّد الأهداف.

6 ـ اسرائيل والفلسطينيون

منذ 1948 تقوم على أرض فلسطين العربية، دولةٌ دينية استيطانية ونووية، هي جزء من منظومة رأسمالية امبريالية، حدودها جيشها، وسياستها الغاء الآخر، الفلسطيني، بقتله واغتياله، بنفيه واعتقاله، بتحويله من مواطن إلى لاجىء في أرضه أو في أرض العالم. إنها دولة إسرائيل العبرية أو اليهودية، التي تعيشُ كما الأمبرياليات على الحروب ومنها. فهي في حالة حرب مفتوحة على الأرض المحتلّة ومحيطها العربي (مصر، سورية، الأردن ولبنان) وضحاياها الدائمون هم من الفلسطينيين ومن العرب بالدرجة الأولى. مارست كل أشكال العنف ـ الاغتيال، والاعتقال، والحرب، والنفي والتشريد ـ وأقامت داخل أسوارها سجوناً لضحاياها (حوالى عشرة آلاف معتقل فلسطيني) وهجَّرت بضعة ملايين على عدّة حروب (1948، 1956، 1967) وحجزت بقية الشعب الفلسطيني تحت احتلال مزدوج، داخل «خط أخضر» ووراء «جدار فصل» عنصري، واجتاحت أراضي جيرانها العرب التي تراجعت عن بعضها باتفاقيات «سلام» (مصر والأردن) واندحرت من بعضها بقوَّة المقاومة (غزّة وجنوب لبنان)، وما برحت تحتلُّ الأراضي العربية (الجولان، والضفة الغربية، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا) وتقيم فيها مستوطنات، هي مقدّمات حرب مستمرّة، بينما تواصل تهويد القدس العربية، الشرقية، حيث تنتزع من سكانها الفلسطينيين الأرض والهوية... والحال، كيف تقوم دولة عربية فلسطينية، سكانها هذه حالتهم التاريخية، في سياق عولمة أمبريالية ـ أميركية ـ اجتياحية بكل معاني الاجتياح؟

تنتمي إسرائيل إلى الدول الامبريالية، فيما يقع الفلسطينيون في عداد الشعوب المُستَضعفة، المقتولة والمحتلة. وهي تعمل على فرض هوية مضادة لهويّة المستَعمَرين الذين لا تعترف بهم وتريدهم أنْ يعترفوا بها. هذا، مثلاً، ما رشح من اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، برعاية أمبريالية أميركية: استمرت دولة إسرائيل ولم تقم دولةُ فلسطين ولو في صورة «سلطة وطنية» مبتورة. إن وجود إسرائيل، كمستوطنة امبريالية نووية، على أراضي العرب يجعلها بؤرة حروب وإرهاب واغتيال، على صلة بمختلف البؤر الأمبريالية التي يزرعها الأقوياء في بلدان الضعفاء. منطقة صراع، نهض منها شرق أوسط مقاوم، على صورة هلال ثوري في محاق رجعي أمبريالي؛ وفي مقابل تعولم الامبرياليات، ومنها الاسرائيلية، تقوَّمتْ الشعوب وشحذت أسلحة مقاوماتها في كل الجهات والاتجاهات.

الفصل الثالث

مساراتُ الاغتيال الجسدي والرَّمزي

- أعيشُ سؤالا، وحينَ أموتُ أصيرُ جوابا؟
- العقول لا تعرف كيف تطلقُ النار... ربيع جابر، أميركا، 412

٧ ـ أسئلة اغتيال بلا جواب

رمزياً، يتخّذ الجسدُ البشري لنفسه اسماً آخر: سؤال الأنا. ويخال أنَّه لن يحظى بجواب أخير إلّا حين يموت. لكنّ سؤال الاغتيال التاريخي في العالم يحتاج بدوره إلى جواب آخر، غير جثّة المقتول، نعني تحديد القاتل ومعاقبته. إن مسارات الاغتيال الجسدي والرَّمزي تُجدِّد في عصرنا طرحَ أسئلة البشرية عن أفعالها العنفيّة: طالما أن المغدور هنا، فأين هو الغادر؟ وطالما أن الحرب بين البشر لا تتوقّف، فمن يوقفها إذا ظللنا نجهل مَنْ يحرّكها ويفرضها ويسوغها في خفاء، وبلا عقاب؟

في عمليات القتل والحرب، يتلازم الاغتيالان الجسدي والرمزي، ويشكّلان معاً ثنائياً لهوية مشتركة، يتقنَّع خلفها القاتل بينما يتكشَّف المقتول. إن جرائم الحرب هي الجرائم المرتكبة ضد الانسانية المسالمة، أي ضد السلام بين البشر. فماذا نجم عن محكمة نورنبرغ (1945 ـ 1946) وعن محكمة طوكيو التي أدان فيها القاضي پال (Pal) الطرفين المتحاربين: اليابان، لارتكابها مجزرة بيرل هاربر البحرية، والولايات المتحدة لالقائها قنابل ذرية على اليابان؟ لم تتوقف الحرب ولم يُحاسَب السياسيون الذين أمروا العسكريين بشنها، وبات النصف الشرقي من العالم تحت سيطرة غرب أمبريالي، بقوة العنف المسلح، فضلاً عن العنف المالي والاقتصادي. إلى ذلك، تبيّن أن الامبريالية لا تخضع لأي قانون دولي، فهي تكتفي عموماً بقانونها الخاص الذي يقوم على التآمر والاغتيال، حين لا تلجأ إلى حروب مباشرة، واسعة ومُعلنة. وتبيَّن أيضاً أن المذابح ـ ومنها مذبحة نانكين، ثم مذابح فلسطين ولبنان وكوسو؟و والعراق... ـ بقيت دماً مهراقاً مجاناً، على قارعة المتصارعين في التاريخ الدَّموي المديد. لا جواب لأسئلة الاغتيال سوى صمتٍ قاسٍ تطلقه فجواتٌ زمنية لا تجد مَنْ يردمها بمعرفة أخرى، غير معرفة «الرؤوس المقطوعة» التي ترمز إلى واحد من أبشع أنواع القتل والتمثيل بالمقتول. والحال، هل تمدَّن الإنسانُ الآكل/ القاتل، حين ادّعى لنفسه صفات العاقل/ الناقل/ العالم؟ هذه الدراسة هي محاولة بحثٍ عن جوابٍ لهذه المسألة الأزلية، هنا، سنتحرَّى مسارات الاغتيال الجسدي والرمزي، من خلال نماذج سيجري تطويرها وتفصيلها عبر تناولنا «الحالة اللبنانية» في فصل لاحق.

1 ـ رأس شيشرون (Cicéron 106 - 43A.j.)

هو ماركوس يوليوس شيشرون. رجل سياسي وكاتب لاتيني قبل الميلاد: معلّم في البلاغة الحقوقية والسياسية. بعد بدايات مرموقة في المحاماة، سار في طريق المهن الشريفة ـ آخرها قنصل صقلية. هاجم ؟ريس (Verrès, 70A.J.) وندَّد بمؤامرة كاتيلينا (63 ق. م.). اعتبر نفسَه منقذ روما، فكان له أعداء ومنافسون. جرى نفيه ومصادرة أملاكه (58ق. م.). لدى عودته من منفاه إلى روما، محازباً لبومبيوس بادىء الأمر، أذعنَ لقيصر. وبعد موت القيصر، ساند أوكتا؟يان وهاجم أنطوان في خطبه (Philippiques) الفيليبيّات. لكنَّ أوكتا؟يان تقرَّب من أنطوان؛ فجرى اغتيال شيشرون المتخفّي في كاييت (Caiète) سنة 43 ق. م. وعُرِض رأسه في روما. فهل هذا هو الجواب الذي كان شيشرون ينتظره من وراء سؤاله الوجودي: لماذا أنا هنا؟ وكيف أعيش وأموت بسلام؟ لا يملك قاتل شيشرون سوى جواب مبهم: «هكذا كان»!

2 ـ رأس يوحنا المعمدان:

هو يحيى بن زكريا «المبشّر» بالقادم، عيسى المسيح، حامل البشارة أو الإنجيل. أبوه الراهب زكريا وأمّه اليزابيت. عمَّد المسيح المنتظر (Le Messie) بماء الأردن، في قومه بني إسرائيل. قُطِع رأسه سنة 31م. بأمر من سالومي ابنة هروادياد ـ زوجـة هيرود أنتيباس الذي وهبها الرأس المقطوع.

3 ـ بطنُ پوپي أوغيستا (Popée Augusta) :

هي عشيقة نيرون (آنتيوم 37 ـ روما 68). زوجته التي قضت بلبطةٍ منه في بطنها، فيما كان يرتكبُ الفظاعات: قتل بريتانيكوس، وآغريبين، وأوكتا؟يا، وسينيق، والتنكيل بالمسيحيين، بعد إحراق روما (64 م.).

4 ـ جان دارك (1412 - 1431):

بطلة فرنسية، مولودة في عائلة فلاحين ميسورين وأتقياء. حين تأكَّدت من سماع أصوات القديس ميشال والقديستين كاترين ومرغريت التي تأمرها بالذهاب إلى نجدة دو؟ان، ملك بُورج، الضعيف، عبَّأت المقاومات في محيطها فوصلت إلى شينون محاطةً بستة رجال مسلحين. هناك أعادت إلى شارل السابع ثقته بمقدوره، وخلّصت أورليان من حصار بريطاني، ثم قادت شارل السابع إلى رامس (Reims) حيث جرى تكريسه مجدّداً عاهلاً حقيقياً. تابعت جان دارك حرب المقاومة، لكنها اندحرت أمام باريس، فأسرها البوغينيّون في كومبيان وباعوها للإنكليز. مثلت أمام محكمة كنسية برئاسة المطران كوشون، وحُكِم عليها بالهرطقة والسّحر. أُحرقت حيّةً في روان، يوم

31/5/1431. كانت ملحمتها القصيرة مؤثّرةً، إذ أيقظت الشعور الوطني الفرنسي وأتاحت للمملكة الفرنسية أنْ تتحرّر من ربقة الإنكليز. صارت قدّيسة وبطلة قومية عند الفرنسيّين.

5 ـ عصر الإرهاب (مايو 1793 ـ يوليو 1794):

ظهر مصطلح إرهاب وإرهابي، بمعنى أن الإرهاب هو منظومة اغتيالات فردية تنفّذها جماعات متطرّفة؛ وبمعنى أن الإرهابي هو النصير، العميل لسياسة رعب واغتيال. ر. ؟يلان (R. Villain) المتعصّب، اغتال في تموز (يوليو) 1914 جان جوريس ـ أستاذ الفلسفة، النائب وزعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي. في هذا السياق، ظهر مصطلح «الشرطي السرّي» (Barbouze) .

6 ـ الاغتيال من مفكري الأزمنة القديمةالى مفكري الإسلام المهدور

حوكم سقراط (470 ـ 399 ق. م.) على أفكاره وعُوقب بتجرّع السم القاتل، بعدما رفض التراجع عن فلسفته أو الهروب. أما سينيق (Sénèque) الفيلسوف اللاتيني (قرطبة 4 ق. م. ـ روما 65 م). فقد حكم نيرون عليه بفصد نفسه، بعدما وضع أفكاره في كتبه: في النفس المطمئنة؛ في قِصَرِ الحياة؛ مسائل طبيعية؛ رسائل إلى لوقيليوس؛ هرقل على جبل أويتا OETA حيث كان يشعل محرقته)؛ آغاممنون؛ فيدر؛ تييست... وأما الكاتب الفرنسي المركيز دي ساد [باريس 1740 ـ مصحة شارنتون للمجانين 1814]، الذي تُنْسَب السادية (Sadisme) إليه، فقد جرى حبسه ونبذُه غالباً بسبب خلاعاته ولا أخلاقية مؤلفاته: [أيام سدوم المئة والعشرون (1787)؛ جوستين أو تعاسات الفضيلة (1791)؛ الفلسفة في صالون السيدات (Boudoir, 1795)].

في المقابل، عرف الإسلامُ المهدورُ اغتيال أبرز خلفائه الراشدين في المدينة والكوفة (عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفَّان وعلي بن أبي طالب)؛ كما شهد اغتيال نفر من أدبائه وشعرائه: عبدالله بن المقفّع، الحسين بن الحلَّاج، يحيى شهاب الدين السهروردي، أبو الطيب المتنبي... وفي فلسطين المحتلة، قام يهودي متعصب باغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق رابين (جائزة نوبل للسلام)، بينما جرى اغتيال ياسر عرفات (جائزة نوبل للسلام) في محبسه في رام الله، بالعلاج القاتل (2004).

بين القتلة المشهورين، نذكر الحجَّاج بن يوسف (661 ـ 718 م) المولود في الطائف: ولَّاه عبد الملك بن مروان على الحجاز، فرمى مكَّة المكرَّمة بالمنجنيق وحاصر فيها مدّعي الخلافة، عبد الله بن الزبير، وقتله. ثم وُلِّي على العراق (694 ـ 718 م) فأخمد الفتن وارتكب المذابح، وبنى مدينة واسط. كذلك نذكر أحمد باشا الجزَّار (1720 ـ 1804)، باشا عكا وأمير الحج، الذي ذبح أكثر من 70 ألفاً من البدو، وحصَّن عكا وقاوم فيها حصار بونابرت (1799).

في الغرب الحديث، لا تخلو ذاكرة من فظاعات ستالين، وفرانكو، وهتلر، وموسوليني:

* جوزيف ستالين (1879 ـ 1953): أقام في الاتحاد السو؟ياتي نظاماً إرهابياً تجلّى في أعمال عنف فردي وجماعي ـ نفي ليون تروتسكي (1929) واغتياله لاحقاً؛ ـ تصفيات كبرى للحزب

البولشفي ومحاكمات موسكو (1936 ـ 1938) ـ إعدام 35000 من الضبَّاط، وارتكاب مليون عملية إعدام بالرصاص، وارسال 9 ملايين معتقل إلى معسكرات الموت (1939).

* فرنسيسكو فرانكو (1892 ـ 1975) جنرال وديكتاتور إسباني، قاد الانتفاضة القومية ضد حكومة الجبهة الشعبية في إسبانيا، ورأس الدولة من 1939 إلى 1975. خاض الحرب العالمية الثانية إلى جانب موسوليني وهتلر؛ ونفى وقتل مبدعي إسبانيا من فنانين (نفي بابلو بيكاسو إلى فرنسا واغتيال الشاعر فديريكو غارسيا لوركا (1899 ـ 1936) برصاص القوات الفرنكوية في قرطبة). نذكر هنا أنّ لوركا شاعر ومسرحي إسباني، من أعماله: [ـ رومانسيرو جيتان (1928)؛ ـ أعراس الدم (أشعار 1933)؛ ـ برما (1934)؛ ـ ومنزل برناردا آلبا (ثلاثية مسرحية، 1936)].

* أدولف هتلر (النمسا 1889 ـ برلين 1945): هو فوهرر الرايخ وزعيم الشعب الألماني، قاد على رأس الحزب القومي الاشتراكي (النَّازي) المؤسس سنة 1920، حملة عنيفة كبرى ضد معارضي «كفاحه» (Mein Kampf) . صار مستشار المانيا سنة 1933. خلال الحرب العالمية الثانية، أمر بنفي حوالى عشرة ملايين وقتلهم في معسكرات الموت [محرقة أوشويتز (Auschwitz) بيركنو، ذهب فيها 4 ملايين ضحية من اليهود وسواهم ما بين 1940 و1945]. انتحر يوم 30/4/1945.

* بنيتو موسوليني (1883 ـ 1945): أنشأ الحزب الفاشي في إيطاليا (1919) وأقام نظاماً شمولياً، توتاليتارياً (1922). تحالف مع هتلر وخاض غمار الحرب العالمية الثانية إلى جانبه (حوالى 50 مليون ضحية). أُطيح به سنة 1943، ثم أعدمه إيطاليّون مناهضون للفاشية.

حديثاً، تستمر الحروب بجرائمها واغتيالاتها، وأبرزها ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية في أفغانستان والعراق (2001 ـ 2009)، وما ارتكبت إسرائيل من جرائم في لبنان (تقرير فينوغراد عن حرب لبنان 2006 ووقفها بموجب القرار 1701)؛ وفي فلسطين (تقرير غولدستون عن حرب غزة، 2008 ـ 2009، ووقفها بموجب القرار 1860). سنعود إلى هذين التقريرين في ختام هذا البحث. الاغتيال وجرائم الحرب.

وحديثاً أيضاً، نستذكر اغتيال المخرج السينمائي العربي السوري، مصطفى العقاد وابنته، الذي اخترق العولمة بأفلامه (الرسالة، عُمَر المختار...) اللذين قضيا في فندق (عمّان) خلال حفلة زفاف، بجسد مفخّخ. ونستذكر اغتيال مروى الشربيني في ألمانيا، أو في المنفى العالمي حيث يعيش نصف مليار مسلم في وضع أقلّوي، خارج العالم الإسلامي. يوم 1/7/2009، في محكمة درسدن الاستئنافية، حضر علي زوج مروى، بمنحةٍ مصرية، وابنهما (4 سنوات) أمام هذه المحكمة، عندما سارع مجرم (ألماني من أصل روسي) إلى الهجوم على مروى وطعنها بـ 18 طعنة سكّين في أقلّ من 30 ثانية، تحت أعين القضاة والمحامين والحاضرين. على الفور، هرع شرطيان إلى مكان الحادث، واعتبرا أنَّ الزوج هو المعتدي، فأطلقا عليه رصاصةً أصابته في ساقه. في حادث سابق، كان الجاني قد مارس الاغتيال الرمزي على مروى بالشتائم(إرهابية إسلاموية...)، لأنها كانت قد طالبت بمكان لولدها في أرجوحة في حديقة منزل العائلة والمتَّهم. ماتت مروى الشربيني وما زال الجاني قيد المحاكمة.

VI - دراكولا الأمم

مقابل اعتقادهم بأنَّ المحبّة هي روح البشرية، يقوم اعتقادٌ معاكس قوامه أن العنف عموماً، والاغتيال خصوصاً، هما دراكولا الأمم. فقد اخترقت أسطورة دراكولا عقليات الجماعات العالمية وترسّبت في النفوس أكثر مما تجسّدت في نصوص. فبين عاصر العنب لاستلال روح الخمرة وعاصر أجسام البشر لاستلال أرواحها، مابرح السؤال بلا جواب: أيُّنا المجرمُ؟ محرّك الكواكب والأجسام أم محرّك أيادي القتل الخفية، الخافية؟ تختصر أسطورة دراكولا تاريخية الأموات/ الأحياء، هؤلاء الذين يغتالون بعضهم بعضاً، إلى جانب الطبيعة الآكلة/ القاتلة، في حروب لامتناهية يحرّكها القتلُ بعلم أو بوهم، للسيطرة على الآخر وإلغائه في نهاية المطاف. إننا أمام ظاهرة عالمية: يخرج مصَّاصُ الدماء من قبره (أو من جحره، جسده مثلاً)، ليمتصَّ دماء الأحياء؛ بينما الغول عند العرب يأكل اللحمَ ولا يمتصُّ دماءَ ضحاياه. ألهذا حرِّم أكل اللحم الميت وشرب دماء الضحايا؟ مهما يكن الجواب العلمي أو الوهمي، نجدنا أمام ظاهرة رمزية للعنف الجسدي، معناها إزالة الحواجز بين عالمي الأحياء والأموات. هنا معنىً لعالم ثالث، حيث يرمز الاغتيال - دراكولا الأمم - إلى لا تناهي أشكال استغلال الأقوياء للضعفاء. بين حب الحياة (ros) ونزوة الموت (Thanatos) ، ينتصبُ عالمٌ ثالث هاميّ، تحرّكه هامة (Vampire) أو دراكولا - وهو حسب بعض الاعتقادات الشعبية، ميتٌ يخرج ليلاً من قبره لامتصاص دماء الأحياء - ولكنَّه يرمز في الوقت نفسه إلى الغني، الميت كالمال، الذي يغتني من أموال الآخرين، فيمتصّها كما دراكولا، مصّاص دمائهم في الخفاء، أو الحيلة. دراكولا الأمم هو قاتل ساديّ، يشبَّه بالخفافيش (الوطاويط) التي تنهش جلود البشر والحيوانات وتبخّ بلسانها الدمَ في الجرح المفتوح. هنا ترتدي الخفاشيّة أو الوَطْوَطة الدراكولية، السادية، قناعين في آن: قناع الجريمة المُرتكبة خلسةً، وقناع التعطّش بلا ارتواء إلى دماء الآخرين، ولاسيما أموالهم، طالما أن المال، في اعتقاد البشر، «معادل للروح»: «اللي بياخذ مالك، خذ روحه». في الاغتيال، يتعادل المال والدّم أو الروح. القاتل يستلُّ روحاً بيد، ليقبضَ مالاً بأخرى.

دراكول (Dracul) هو التنّين؛ ودراكولا (Dracula) هو ابن التنين، في اللغة الرومانية. وهو عندهم أمير، يحمل لقباً آخر «المُخَوزِق» (Impaler) ، أي الذي يقطع أشلاء ضحاياه ويشرب دماءها. يُقال إنه «الذي لا يموت»، بزعم أنَّه يشرب الدم، وأنَّ هذا الشراب يطيل العمر ويُرضي آلهةً متعطّشة دائماً وأبداً إلى الدم. أما ارتباط هذه الفكرة بأسطورة دراكولا فيعود إلى عشقه للقتل. فهذا الآكل/ القاتل لفت حديثاً أنظار الباحثين في علم الاستنساخ، بعدما نجحوا في استنساخ النعجة دولي، وكأن ما لفتهم هنا هو أنَّ دولي تستدعي استنساخ مصّاص لدمائها. في تأويلنا الرمزي لهذه الظاهرة، نرى أنَّ دراكولا هو الاسم الآخر للانسان الآكل/ القاتل، الذي يسعى إلى إخفاء جرائمه، مع إبقاء آثار دماء ضحاياه على فمه وبين أسنانه، هو ونسله. إن استنساخ دراكولا لم يتوقَّف تاريخياً، وليس بحاجة إلى علم الاستنساخ المعاصر، بعدما استحوذ وهم القتل على علم الأكل. تقول رواية دراكولا التي وضعها فلويسكو وريموند ماكنلي: «في يوم من الأيام، دعا فلاد (دراكولا) الشحاذين وكبار السن والمرضى والفقراء إلى مأدبة طعام وسألهم: أترغبون في عدم الاتكال على أحد حتى لا ينقصكم شيء؟. قالوا: نعم. عندها فرشَ حولهم الأخشاب في القلعة

وأشعل فيهم النيران. ولم يبقَ أحدٌ منهم حياً». يرى فلاد أنَّ اغتياله الجماعي للبشر ـ باستثناء الأغنياء الذين كان منهم، فلم يبادر لدعوتهم إلى هذه المأكلة/ المقتلة ـ كان إيفاء بوعده الذي قطعه لهم لحل مشاكلهم. في قراءة جديدة للحروب، ولاسيما الحرب العالمية الثانية، نتساءل: أليس هذا ما فعله أمراء الحرب والأموال بفقراء العالم والعاطلين فيه من العمل، أي من الأكل؟ تميَّز فلاد من معاصريه بوحشية الاغتيال، إذ كان يُخَوزق عدداً من الأفراد في آن واحد، وكانت جلود بعضهم تُسلخ، فيما يُسلق آخرون وهم أحياء. والحال، هل كان دراكولا بعيداً من محرقة أوشويتز، غائباً عن سجن غوانتانامو، وعن سجن بوغريب (بغداد) وعن السجون الاسرائيلية في فلسطين المحتلة؟ إن دراكولا الأمم واحد، لكنَّه متعدّد الأقنعة: فهو مصَّاص دماء يتّخذ لكل مشهد تراجيدي دوراً؛ ويملك القدرة السحرية، والسرية، على تحويل نفسه من إنسان إلى جرذ وخفّاش وذئب وغراب وحتى إلى غيمة (غيمة نووية فوق اليابان، مثلاً)؛ وهو ينام في تابوت (رمز الخفاء والتستّر)، ويعبر المياه العالية، ولا يظهرُ في مرآة ـ كما نرجس وصداه ـ لأنّه بلا روح أي بلا وجه. يُعتقد أنَّ دراكولا الأمم يغتال في الأماكن المدنَّسة، بدعوى أنَّه يتأذى من إشهار الرموز الدينية، كالماء المقدس والصليب... لكن ماذا يُقال عن المقَاتل في الكاتدرائيات والكنائس، وعن التفجيرات في المساجد والحسينيات (مجزرة الحرم الإبراهيمي، مثلاً، في فلسطين المحتلة)؟ يُعتقد أنَّ مصاصي الدم يتخوّشون من وجود الثّوم، وأن على أصحاب المنازل أن يتحصنوا ضدهم بوضع الثوم في أنحاء المنزل أو على الشرفات. وعلينا أن نتساءل: ما علاقة رائحة الثوم المكروه بشرياً، رغم أنهم يأكلونه عالمياً، برائحة الدم التي يكرهونها أيضاً، وهم يُسألون: (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) هل كرهوه حقاً، أم أنهم يحملون رائحة الدم والثّوم معاً، غير آبهين جينياً لتحوّلهم هكذا إلى مصّاصي دماء؟ يُعتقد أن الانسان يتحوَّل إلى دراكولا في حالات: شرب دم مصّاصِ دماءٍ آخر، غالباً بالعضِّ على العنق؛ عدم دفن الهامة تماماً أو انعكاس صورة الجثة الدراكولية في مرآة ـ مولد النرجسية؛ وأخيراً، في حال كان دراكولا ساحراً وترتيبه السابع بين أفراد عائلته.

الحاصل أن دراكولا الأمم هو إنسانها الشيطاني الذي يغتال بعلم وبوهم، بجسد وبرمز، متقلّباً في فضاء البشرية بين واقع الحياة وتخيّلها.

هنا تستوقفنا رواية دراكولا (19) [Dracula, By Bram Stoker, 1897] التي وضعها برام ستوكر وتناول فيها حياة الأمير الروماني فلاد تيبسو الملقب بـ دراكولا أي «ابن الشيطان»، الموصوف بتعامله الوحشي مع المسؤولين الفاسدين واللصوص وخصوصاً المحتلّين الأتراك. اللافت أن فريقاً من رجال الأعمال الأميركيين زار بوخارست لإجراء محادثات حوله، بعد استخراج جثته، آملين بعد استنساخه علاجه من هذا المرض النادر. والسؤال هل مرضه نادر أم أنَّه أخطر مرض أُصيبت به البشرية ـ نعني مرض الحرب ـ، وهو تالياً رمز لحالة أكثر مما هو حالة استثنائية؟ يقال: إنه جمع خمسة الآف من الفقراء وقتلهم للقضاء على الفقر. ولقد أشرنا إلى هذه الظاهرة الرأسمالية وفحواها اغتيال فقراء العالم بالحروب والأوبئة وأخيراً لا آخراً، بتلويث البيئة وتسميمها حتى القتل العام. ويُقال إنه مبتدع الخازوق ـ وهو رمح يُدقُّ في مؤخرة الضحية، حتى يخرج من عنقه ـ الذي قتل به أكثر من أربعين ألفاً من البشر. في «عصره الذهبي»، الدَّموي، ما بين 1456 و1462، قتلَ وهو على رأس الحكم، حوالى 400.000 شخص، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1476، غزا السلطان التركي رومانيا، مجدَّداً، وكانت تلك آخر معركة لدراكولا، أمير الظلام، الذي قُتِلَ فيها على يد أحد أتباعه. قام السلطان التركي بدَقّ رأس دراكولا

بمسمار لإعلان موته في القسطنطينية. دُفنت جثته في مدينة سناجوف، على مقربة من بوخارست. هذه سيرةُ واحدٍ من عشّاق الدم البشري، في العالم، جرى التركيز فيها على بروز أسنانه، وعلى إقدامه، في فترة سجنه، على جمع الطيور والفئران وتعذيبها قبل قتلها. في القرن الخامس عشر، تحديداً ما بين 1400 و1440، أقدم جيل دِرايس، في بلاط الحاكم جوان آرسي (شمال شرقي فرنسا) على دراسة الخيمياء السحرية، آملاً اكتشاف علاج لإطالة حياة الانسان إلى ما لا نهاية؛ فاستخدم لهذه الغاية دماء أكثر من 300 طفل قتلهم تجريبياً. وفي الحالين، نلاحظ أن الضحايا هم من الفقراء والضعفاء (الأطفال). ألهذا خُلِقت البشرية التي يدفعها بعضُ المعتوهين إلى هدر دمها أو روحها؟ إن تصوير دراكولا بلا روح، كأنه وهم تقتله المرآة، يجعلنا ندركُ ماهيّة المجهول الإنساني، ونتأمل في مرايا القتلة الذين يعبّرون عن مرضهم أو نقصهم الرّوحي بالقضاء على أرواح أخرى.

في مسارات الاغتيال الجسدي والرّمزي، تلازم الواقعي والأسطوري، وعرف الجنس البشري إبادة الآخرين عرقياً [Génocide] وثقافياً [Ethoncide] . فمنذ هابيل بن آدم وحوّاء الثاني، الذي قتله «أخوه» قايين أو «قابيل»، يُثار السؤال: أيكون القاتل أخاً؟ أم أنَّه مجرَّد ذئب بشري في غابات ذئاب؟ لكل نفسٍ ذئبيّتها، ظهرت أم بَطنت؛ ولكل أمَّة غابة ذئابها التي يُعَدّ دراكولا من رموزها، لا بطلها النادر. أبيمالك بن جدعون، قاضي إسرائيل، أعدم أخوته، وقتِل في فلسطين نحو 1100 ق. م. في اسطنبول، جرى اغتيال السلطان العثماني عبد العزيز (1830 - 1861)؛ وأما السلطان الأحمر، عبد الحميد الثاني (1842 - 1918)، فقد أطاحه تنظيم «تركيا الفتاة» على عنف «مجازر أرمينيا» وسواها في زمن الحرب العالمية الأولى. وفي القدس، وقع اغتيال الملك عبدالله الأول (مكة 1882 - 1951). وهكذا، قام جدار دم بين البشر في كل مكان وزمان؛ وما جدار برلين الذي أُسقط يوم 9/11/1989، سوى جدار دم، مزدوج الترميز: رمز لنهاية حرب باردة، ورمز لبداية حرب أميركية (غربية رأسمالية وصهيونية) فاردة، حقلها العالمُ بكل مكوّناته وأبعاده. في زمن الحرب الباردة (1945 - 1989)، شُبِّه العالمُ بصندوق أسود [غسان شربل، أسرار الصندوق الأسود (20)؛ بيروت، منشورات رياض الرّيس، 2008]، وأخذ دراكولا الأمم يخرج من صناديقه السوداء أو من قماقمه الخفيَّة، مؤشراً على تصاعد المارد الاغتيالي في معظم فضاءات العالم، حيث أخذ يتساوقُ الخطابُ الهستيري (العنف الكلامي، الشتم واللعن)، مع الاغتيال اللفظي الذي نجد مثاله في رمزّيتين متلازمتين: رمزية اغتيال سمعة الآخرين، ورمزية تمزيق صورهم، تمهيداً للنَّيل من أشخاصهم كما هم وحيث هم. وشهد المشرق العربي حروباً دامية، مركزها إسرائيل، ومحورها فلسطين العربية ومحيطها، ومحرّكها الغرب الرأسمالي المسلّح، أعطت للضحايا الحقَّ في اختيار أسلوب مقاومة قاتليها وجلّاديها، محتلّي أراضيها... فكانت ظاهرة الفدائيين، ومنهم رجالٌ أدمنوا العمل السرّي واختاروا العيش في الظل، إتقاءً لدراكولات عصرهم. إنهم فلسطينيون وعرب وآخرون، تدرّب بعضهم على الحذر والشك والاحتراز ـ ومنهم وديع الحدَّاد، الذي كان على اتصال برفيق الحريري (1946 - 2005) وجلال الطالباني (رئيس العراق حالياً). يُقال إن وديع حدّاد مات مسموماً في برلين الشرقية (28/3/1978) هو المولود في فلسطين (صفد، 1928)، المدفون في بغداد. يلاحظ غسان شربل أنّ الموساد الاسرائيلي نجح في اختراق جهاز أمني عربي ورتَّب من خلاله عملية تسميم حدَّاد [أسرار الصندوق الأسود، م. س.، ص 26] ويضيف: أن الذين قتلوا وديع حدّاد هم أنفسهم الذين قتلوا الرئيس الجزائري هواري بومدين [م. ن.، ص 27]؛ موضحاً أن «هذا الإشعاع هو الذي

حقّز السرطانَ في جسمه». فماذا فعل وديع حدّاد ـ أو بومدين، وياسر عرفات ـ حتى يُعاقب بهذه الطريقة؟ هو فدائي من فلسطين. سنة 1970 تعرَّض منزله في بيروت (المُلّا) لأربع قذائف خارقة/ حارقة. من أطلقها؟ دراكولا الاسرائيلي وعملاؤه السريّون. في 21/12/1975، قامت مجموعة كارلوس، مع أنيس النّقاش الذي كان على صلة بالفدائي القومي كمال خير بك (قُتِل في مشاكسة بين سائقين في بيروت 1979، وكان بدوره على اتصال بالنقيب السابق القومي فؤاد عوض)، بخطف وزراء أوبك في ؟يينا. وكانت تعليمات وديع حدّاد لتلك المجموعة تقضي باعدام الوزيرين: السعودي أحمد زكي اليماني، والإيراني جمشيد أموزيغار، تحاشياً لقيام علاقة بين الخاطف الثوري والمخطوف الرجعي (علاقة إنسانية؟). وكان داني شمعون قد أفشل محاولة لاغتيال الملك حسين بسيّارة مفخَّخة.

إلى جانب وديع حدّاد، يتألق نجمُ إيليتش راميريز سانشير، كارلوس، الثوري المحترف، المولود في ؟نزويلا (12/10/1949): «أنا ثوري محترف والدول الأمبريالية هي الإرهابية» [أسرار الصندوق الأسود، ص 198]. كارلوس هو أشهر سجين؛ كان قد تعرّف في دمشق إلى الياس حبيقة، الذي سنتناوله مع آخرين في فصل «الحالة اللبنانية»؛ فيما صار أسامة بن لادن، مع د. أيمن الظواهري، من أبرز المطلوبين في عالم ما بعد 11/9/2001. قام بعملية ؟يينا (1975) كل من: معمَّر القذّافي، محرِّكاً، بصفته آنذاك «متآمراً ثورياً»، ووديع حدّاد، قائداً لما عُرِف باسم «منظمة أيلول الأسود» (مع فؤاد الشمالي وفؤاد عوض وعلي حسن سلامة...)، وبتمويل من ياسر عرفات. وكان من منفّذيها، فضلاً عن كارلوس وكمال خير بك (السوري المتّهم باغتيال العقيد عدنان المالكي في دمشق، 1955)، ويلفريد بوز وأنيس النّقاش. بين ثورتين، فلسطينية وايرانية، ناضل أنيس محمد خير النقّاش، باسم خالد؛ وعمل مع خليل الوزير (أبو جهاد) باسم مازن في حركة فتح. وُلد في بيروت سنة 1951، واعتمد خيار الشهداء الأحياء. هو مهندس ديكور، أغواهُ العملُ الأمني وكشف الخفايا، فتحوّل إلى ثوري محترف، حرّ ـ بمعنى أنه مناضل لا منتظم. يُقال: إنه أول من طرح فكرة إنشاء «الحرس الثوري» الإيراني، بعدما أبلى بلاءً حسناً في صفوف الثورة الفلسطينية الخفيّة التي كانت في حاجة إلى تمويل. فكانت عملية ؟يينا لتمويل العمل الفلسطيني (جزية بقيمة 10 ملايين دولار من إيران والسعودية، مقابل إطلاق سراح الوزيرين بعد تفاوض؛ قام بنقلها من السعودية إلى بيروت المدعو رفيق الحريري).

الحاصل هو أنَّ بيروت صارت ساحة، بل عاصمة، للاغتيالات في العالم العربي، بعدما عُرفت بكونها عاصمة لثقافة العرب وأموالهم وسياحاتهم... الأمر الذي يجعلنا نخصّص دراسة مفصلة لتطور علم الاغتيال، إذ إن «الاغتيال بعلم» يستدعي أنْ يُدرس بعلم، ومثاله أن الدكتور جورج حبش، الطبيب، كان على ترابط تنظيمي مع الدكتور وديع حداد؛ وأنه بصفته الثورية ـ لا الطبيّة ـ تعرَّض لعدّة محاولات اغتيالية، أبرزها: محاولة خطف طائرته (رحلة بيروت ـ بغداد، 1973) لكنَّه لم يسافر؛ ـ قصف منزله في بيروت، كما حدث أيضاً لزميله حدّاد؛ خطف طائرة ليبيّة إلى مطار اللّد (فلسطين المحتلة) كان يُفترض أن يكون جورج حبش على متنها مع أحمد جبريل (رحلة طرابلس الغرب ـ دمشق) لكنَّهما فوَّتا الفرصة على الموساد الاسرائيلي، بغيابهما.

ما يلفتنا هو أنَّ دراكولا الأمم ليس كائناً بذاته، حقيقياً أو أسطورياً، بقدر ما هو رمز للتغوّل البشري، لأيادي القتل الخفيفة، الخفيّة في إقدامها على الاغتيال، سواءٌ صُنِّف على أنه «رجعي» أو «ثوري». في 28/6/1914، جرى في سراييفو، عاصمة البوسنة، اغتيال فرنسيس فردينان،

ولي عهد امبراطورية النمسا/ المجر، على يد صربي بوسنيّ، بدعوى أنّ زيارة فردينان للصرب شكّلت استفزازاً لمشاعر الصربيين القومية [A.j.P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe (21), 1848-1918, p. 694] . وجرت محاولة اغتيال ف. إ. لينين، وهو على رأس الدولة السوفياتية؛ وفي نيودلهي جرى اغتيال المهاتما غاندي (2/10/1869 - 30/1/1948)؛ ومن بعده شهدت الهند اغتيالات أنديرا غاندي، رئيسة الوزراء (1917 - 1984) وابنها راجيف غاندي، رئيس الوزراء (1944 - 1991)؛ كما شهدت الباكستان، اعدام ذو الفقار علي بوتو، رئيس الوزراء (1977) واغتيال ابنته بنازير (2007). وشهدت الولايات المتحدة الأميركية اغتيال أول رئيس كاثوليكي في البيت الأبيض: جون كنيدي (دالاس 1917 - تكساس 1962). وفي زائير، أقدم كاسا؟وبو على إقالة باتريس لومومبا واغتياله (1925 - 1961). إن دراكولا الأمم حطّ رحاله في عدّة أرجاء من العالم العربي والإسلامي، وما برح يتغوَّل فيها:

- جرى في العراق اغتيال الملك فيصل الثاني (1935 - 1958) وسحل رئيس وزرائه نوري السعيد، وصار الانقلابُ العسكري «ثورة» 14 تموز/يوليو 1958. وتوالت الانقلابات والاغتيالات والإعدام - حتى قيل: «ما مرّ يومٌ والعراقُ ليس فيه دم». اللواء عبد الكريم قاسم قُتل سنة 1963، ثم تلاه اللواء عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، حتى اعتقال صدام حسين يوم 13/12/2003 ومحاكمته حتى الإعدام (2005)، بعد تدمير القوات الأميركية والبريطانية لبغداد، وإزالة تماثيل صدّام واحتلال قصوره، وسقوط أكثر من مليون قتيل. وما زال كتاب الاغتيال لشعب العراق مفتوحاً بلا أرقام.

- في سورية، حيث كان لمعاوية «جنود من عسل» مسمَّم، لم يُستبدل الاغتيال بالاعتقال السياسي إلّا منذ قيام «الحركة التصحيحية» بقيادة الفريق حافظ الأسد (1930 - 2000). سنة 1022 وقع في حلب اغتيال السياسي الحمداني فاتك بن عبدالله، الملقّب بـ «عزيز الدولة»، وصديق أبي العلاء المعرّي. سنة 1955، جرى في دمشق اغتيال العقيد عدنان المالكي، فكان الرّد على مقتله باغتيال غسان جديد في بيروت. وفي باريس، جرى اغتيال صلاح الدين البيطار (1912 - 1980) وهو يستعد لإصدار جريدة «الإحياء». سنة 2008، وقع في دمشق اغتيال القائد اللبناني المقاوم عماد مغنية (الحاج رضوان).

- في فلسطين، طارد الاحتلالُ الاسرائيلي الشعب الفلسطيني منذ 1948، وأقام دولته على جماجم مئات الألوف من الفلسطينيين، المناضلين والمواطنين. ظاهرة اغتيال الشعب الفلسطيني ما بين 1918 و2010، تستحق دراسة خاصة مفصلة. هنا نكتفي ببعض الأمثلة: اغتيال أبو علي مصطفى (2001)، الشيخ أحمد ياسين؛ مذبحة الحرم الابراهيمي (الخليل، 25/2/1994) وسقوط 29 شهيداً و70 جريحاً، بعد ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا ما بين 15 و17/9/1982، وسقوط 3000 شهيد فلسطيني ولبناني، فضلاً عن مئات الجرحى. وكذلك ارتكب الاسرائيليون جرائم حرب واغتيال ضد الفلسطينيين في الخارج: اغتيال المناضل خليل الوزير أبو جهاد (فلسطين 1935 - تونس 16/4/1988)؛ اغتيال صلاح خلف (أبو أياد)، (فلسطين 1933 - تونس 15/1/1991)؛ في بيروت، تعرّض المفكّر الفلسطيني أنيس الصايغ (طبريا 1931 عمّان 2009) لثلاث محاولات اغتيال اسرائيلية: ديناميت (1970)، طرد ملغوم (1972) وصواريخ (1974). كما اغتيل الكاتب الروائي غسان كنفاني بسيارة مفخّخة، والقادة الثلاثة، كمال عدوان،

وكمال ناصر ومحمد يوسف النجار، بيد الضابط الاسرائيلي ايهودا باراك، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء في اسرائيل. إنها أمثلة لا أكثر. فملفّ الدم الفلسطيني طويل وهائل، وما برح بلا كتابة وبلا عقوبة.

ـ في لبنان، ولد الاغتيال السياسي مع إعدام انطون سعادة (1949) وتمادى على مراحل في مسارات عنفية متشعبة، سنتناولها، كما أشرنا، في «الحالة اللبنانية». هنا بعض أمثلة عن نماذج لمجازر واغتيالات: فرج الله الحلو (1906 ـ 1959 سورية)؛ المفتي حسن خالد (1921 ـ 1989)؛ مجازر اسرائيل في قانا وأخواتها، وفي الضاحية الجنوبية (1982 ـ 2006)؛ مجزرة إهدن (12/6/1978) ارتكبها سمير جعجع (بشري ـ 1952) الذي سُجن ما بين 1995 و2005؛ اغتيال الشيخ نزار الحلبي، رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)، الذي خلفه الشيخ حسام قراقيرة، ونظم في بيروت «تظاهرة عصي وسواطير»؛ كما قضى إيلي حبيقة (1956 ـ 2001) بعبوة ناسفة، إلخ.

ـ في المملكة العربية السعودية، كان الاغتيال الأبرز للملك فيصل بن عبد العزيز (1905 ـ 1975) برصاص ابن أخيه الذي أعدم. إلى ذلك، وقعت محاولات اغتيال لأفراد من العائلة المالكة ومن كبار المسؤولين، ما برحت قيد الكتمان.

ـ شهد السودانُ اغتيالات سياسية، أبرز ضحاياها عبد الخالق محجوب، الشفيع أحمد الشيخ... [فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروهُ أم انتحر (22)؟، بيروت، دار النهار] كما مُورست فيه عمليَّات نفي وحبس سياسي (حسن الترابي)، ومجازر ارتكبت في دارفور، وفي جنوب السودان.

ـ أبرز اغتيال عرفته مصر ما بعد الناصرية، كان اعدام الرئيس المصري أنور السادات (6/10/1981) على منصة استعراض عسكري؛ واغتيال الكاتب الكبير يوسف السباعي (القاهرة 1917 ـ قبرص 18/2/1978)...

ـ قبل توحيد اليمن الجنوبي مع الشمالي بالحرب، جرى اغتيال قحطان الشعبي وسالم ربيع علي، في مسلسل «الثورة تأكل أبناءها». وحالياً تشهد اليمن حرباً بين السعودية وإيران بالواسطة الحوثيّة...

ـ في الجزائر أُغتيل الأميرال فرانسوا دارلان (1881 ـ 1942) يوم 24/12. وبعد اغتيال بومدين بالتسميم، جرى بالنَّار اغتيال الرئيسين علي الكافي ومحمد بوضياف، ما بين 1991 و2000. وقد شهدت الجزائر من التفجيرات والمجازر ما يضيق عن خيال الإرهاب العام، ويقتضي دراسة موثقة.

ـ في تونس، اغتيل المناضل النقابي الوطني فرحات حشاد (2/2/1914 ـ 5/12/1952) برصاص «اليد الحمراء» الفرنسية.

ـ في المغرب، تُعد جريمة إخفاء وتصفية المهدي بن بركة (الرباط 1920 ـ فرنسا 1965) من أبشع الجرائم المرتكبة بحق مناضلي العالم الثالث وقادته.

ـ في روسيا، نُفي دوستوي؟سكي (1821 ـ 1881) إلى سيبيريا... وفي رومانيا حُوكم صورياً وعُوقب بالإعدام الرئيس نيقولاي تشاوشيسكو (بوخارست 1918 ـ 1989) وزوجته ألينا... وفي التشيلي، أطاح بينوشيه الرئيس سلفادور آليندي (1908 ـ 1970)... وبعد نفي الشاه محمد رضا

بهلوي، شهدت إيران نفي أول رئيس للجمهورية (أبو الحسن بني صدر، 1933) تلاه محمد علي رجائي الذي قضى اغتيالاً... وكان دانتي اليغييري (1265 - 1321) قد نفي إلى رافين سنة 1302 م، وحتى وفاته، بسبب انتسابه إلى حزب المعتدلين البيض... كذلك، نُفي الكسندر سولجنتسين (1918) وطرد من الاتحاد السوفياتي (1974)، إلى أن عاد من منفاه سنة 1994... في جنوب أفريقيا، أقدم النظام العنصري على اعتقال المناضل نلسون منديلا، ما بين 1964 و1990، وخرج من سجنه رئيساً (1994 - 1998). إلى جانب اغتيال سقراط بالسمّ، يُسجَّل نفي ديموستين والتسميم له (384 - 322 ق. م.). وكان الشنق السياسي في فرنسا، عقاباً للوسيان ديمولان (1771 - 1794) بسبب اعتراضها لدى روبسبيير على شنق زوجها كميل ديمولان... نكتفي بهذه الأمثلة للتذكير بالدم البشري المهدور، وللتمثيل على رمزية السيف (سيف الدم طبعاً) المعلّق فوق رأس داموقليس (القرن الرابع ق. م.) مربوطاً بشعرة، لنتساءل: أهذه هي شعرة معاوية التي كانت تربط سيفَه برؤوس الناس، ولم تُقطع حتى اليوم؟ في ملحق موسوعة السياسة، أشرنا إلى الاغتيال أو الذئبية السياسية [ص 397 - 399]. ونرى فائدةً هنا من وراء التذكير بها، ختاماً لـ «دراكولا الأمم»:

«ترتبط الذئبية السياسية بعقلية عنفية عدوانية، متصلة بعصور من الصراع الجماعي (القَبَلي، الاجتماعي، المحلي أو الدولي) لأجل البقاء. فالتجمّع البشري يقوم على العنف لا على اللطف، على التغالب لا على التحابب. وهي تُقال على الحروب مع الآخر، الخارج (الآخر الغريب). من مظاهرها العربية القديمة، حروبُ القبائل، ولاسيما ظواهر الغزو والنهب والسلب والسبي، فضلاً عن الاغتيال والقتل. ومن تعابيرها السياسية أنها تقوم على شكل من أشكال التعادي الغبي بين الجماعة الواحدة، أو بين جماعات ذات إثنيّات لغوية وجغراسيّة مشتركة. وأما نتاجها الأخير فهو تدمير النسيج الاجتماعي وكسر شوكة الأخ/ الخصم، ونفي روح الوحدة أي قوة الإرادة السياسية، تمهيداً لاستبعاد الآخر، ورفض كل معنى جماعي للنظام السياسي المشترك. وهذا الأخير يرتدي طابعه الذئبيّ، تاركاً قانون الذئبية السياسية يأخذ مجراه، بحيث تصير الحرب لأجل الحرب، كما هي الحال عند الذئاب [لاحظ موقع الذئب ودوره في كليلة ودمنة لعبدالله بن المقفّع]، لا سيما ذئب البحتري (820 - 897 م) الذي قال للذئب الحيواني «كلانا ذئب»، وذئب هوبس (1588 - 1679) صاحب التنّين أي الدولة ـ دراكولا الأمم ـ الذي لم ير في الإنسان سوى ذئب سياسي للآخر، وأخيراً ذئب لافونتين (1621 - 1695). على امتداد مسارات الاغتيالات ظلَّت السياسة تتّسم بالذئبية. ذاك أن الذئب الرمزي، العنف أو الغضب، حين يصير حاكماً يُقال فيه «لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم»، يعني يُحفظ للحاكم الذئبي حقُّه في البقاء، شرط ألّا يفني رعيّته أو قطيعه. وهذا القول يؤشر على مصدره الإقطاعي/ الاستبدادي. المفارقة في علم الاغتيال العربي أننا لا نجد توصيفاً للحاكم بأنه ذئب، تنّين، شيطان، ديكتاتور، دراكولا... حتى وإنْ بدا سلوكه السياسي مطابقاً لبعض هذه الأوصاف. في المخاتلة العربية، يُقال له: أسد، راع، قادر، مقتدر، عادل، حامي الدّيار.... وقولهم هذا يؤشّر على اعتبارهم السلطة مكراً وخداعاً، غولاً... وعلى جعل المحكومين يمارسون التقيّة السياسية (نعني الخوف من بطش الحاكم الظالم وتوصيفهم له بغير ما هو عليه، مع الدعاء على يده ـ سلطته ـ بالكسر، وهم يقبّلونها، أي يعلنون لفظياً إذعانهم وطاعتهم لأمره...). في «غابة الذئاب»، في المجتمع السياسي التغالبي، التناحري القديم، يتصالح الذئب الحديث، الآدمي والحيواني، مع الذئب الآلي/ الاستهلاكي، ويعاتب لافونتين على إدانته للذئب، لمصلحة الحمَل، بقوله: ألسنا، أنتَ وأنا، متفّقين كلينا على أكل لحوم الغنم، أي الضعفاء؟

الحاصل أن ذئبية جديدة تسود زمن العولمة ما فوق الحداثة: ذئبية السُّوق، ذئبية أخذ كل شيء بالقوة ـ حتى ساد شعار «إذا لم تكن ذئباً أكلتك الذئابُ» و «إذا لم تستذئبْ لن تجدَ لك مكاناً تحت الشمس». هكذا، يجري تهريب الناس من السياسة، من وجر الذئاب، إلى الفراغ والصمت والاستكانة للاغتيال الذئبي، أو البحث خارج الواقع عن تغيير ما هو قائم. مع ذلك، يحاول الحمَل بالمقاومة مواجهة عنف الذئبية السياسية: «أُذكُر الذيب وهيِّئ له القضيب».

VII ـ مسارات الاغتيالين الجسدي والرَّمزي

يُقال العنفُ أعمى، لكنَّه يظهر ويختفي، يعملُ في خفاء ويتجلَّى في ظواهر. وهكذا، تسير الاغتيالات في مسارين، جسدي ورمزي، تتفرَّع منهما صيروراتٌ عنفية عامّة وعالميَّة. يتكرَّر الاغتيال على غير صعيد، فيُعاقب أقلُّه ويبقى أكثره بلا عقاب. بهذا المعنى يُقال إن الشخص قد أُغتيلَ مرّتين: مرَّة في حياته بالقتل، ومرَّة في مماته (شهادته عموماً) حين يبقى قاتله بلا عقوبة. يُشبَّه الغائل بالمجرم، ويُشبَّه المُغتال/ المقتول بالشهيد، بشاهد موته عنفاً، طالما أنَّ آخرين لا يشهدونَ لاستشهاده إلّا رمزياً، بالاستنكار أو التنديد بالفاعل المجهول. المقتول يشهدُ بموته على عنف مزدوج، عنف يعيشه بجسده المُغتال، وعنف يأتيه من الجماعة التي تكتفي بالاستنكار، وتُحال «القضية» على مجلس عدلي، أي على مجهول، طالما أنَّ الفاعل لم يُعرَف ولم يُعتقل ويعاقب على جنايته.

أشرنا إلى أن التغوُّل البشري هو عنف مزدوج، جسدي وترميزي، هو أذى باليد (الحركة) أو باللسان (الكلمة والصورة)، له طرفان فاعل ومنفعل، أداته سلاح أو كلام، وتقومُ عمليّته على تصغير الموضوع، أي إعدامه، وتحويله إلى عدم، لا شيء، وغايتُه الأخيرة تصفية وجود الآخر وصيته، بحيث يغدو الأنا في لحظة الاغتيال «أنا بلا آخر». وهنا نوضح أنَّ الاغتيال هو ظاهرة اجتماعية (بشرية)، طبيعية وحتى خارقة للطبيعة، فطريّة ومصنَّعة؛ ظاهرة من ظواهر صراع الأضداد، لاسيما الحرب التي تدور بين أمم ودول، بين أفراد الأمة الواحدة (كالحرب الأهلية ومجازرها) أو الطائفة، أو القبيلة الواحدة التي يسودها الانقسامُ النفسي/ الاجتماعي والتي يحرّكها محرِّك الهيمنة، بمعنى إحلال أنا مكان آخر، آخر مطرود من المكان المنْوي احتلاله، واستغلاله، وأخذه خلسةً بالعنف؛ آخر ممحو، بعد تشييئه، ملغىً وجوده، معدوم كماهية أو هوية. ونضيفُ أنَّ هذه الظاهرة العنفية/ الإلغائيَّة تصدر عن نظام استبدادي/ فوضوي، إعدامي بآليّاته المتنوّعة التي ترمي إلى «جلب الدُّنيا إلى الرؤساء» أي أخذ قرار حكم غاضب وتطبيقه عنوةً، حتى يحتوي الفرد (الجزء) على المتعدّد (الكل). فالتغوُّل هو العنف الغاضب، الروح المحرّكة للطغيان، للإرهاب ومعناه السياسي أو السلطوي. وعند هذا المستوى من التحليل يتبيَّن أن الاغتيال قد يكون إرهاباً، إرهاصاً بحرب على آخرين، وبدايةً لانطلاق دورات عنف كامن يتجلّى في مسارات نفسية/ اجتماعية مُركَّبة، ويطول جماعاتٍ أخرى سواء بقتل سرّي لرموزها (بتحويل زعمائها إلى جثث) أو بقتل إعلامي (تحويل جماعات معيّنة إلى كيانات خالية من زعمائها الاجتماعيين). ونخلص إلى أنَّ جرثومة القتل أو الاغتيال تكمنُ في كل جمعٍ أو جماعة منتظمة حول مثال كاريزمي وتسعى إلى إزالة المثالات الكاريزمية لدى جماعات أخرى، مختلفة أو مناوئة ـ باعتبارها من مجال الكفر، كما هي حال كفرستان (Kafiristan) ، المُسمَّاة حالياً نورستان Nüristan أي بلاد النور، المنطقة الجبلية من آسيا الوسطى، شمال شرق أفغانستان ـ أو من محور الشّر.

لاحظنا أن وباء الاغتيال تعولم محلياً، مجسّداً نزاعاً إقليمياً ـ دولياً، وقوده المحلّي (اليمن ـ السعودية ـ الصومال ـ مصر ـ السودان ـ فلسطين ـ لبنان ـ العراق ـ أفغانستان ـ باكستان...). وأشرنا إلى أن مخالب العنف تخلب عالم العرب والمسلمين، بقدر ما تتطورت الصهيونية الرأسمالية، الاستعمارية إلى مشروع حروب مفتوحة على عالم الغير (الشر)؛ ولكننا نضيف هنا

أنَّ التغوّل الاستعماري، بقانونه الاجتياحي، أنتج نقيضه لدى الشعوب المحتلة، المقاومة الدائمة للاستعمار، المقاومة التي امتدَّت إلى قلب العالم الاستعماري نفسه. رمزياً، حاول الصحافي العراقي، منتظر الزّيدي، اغتيال الرئيس الأميركي جورج و. بوش في بغداد (2008)؛ وذهب بعض الصحافيين (فؤاد مطر، مثلاً) إلى ابتكار مصطلح النعلية (النعليسم)، أو الحذائية، اشتقاقاً من عادة عنفيّة نسائية (ضرب المرأة للرجل بالكندرة أو السكربينة دفاعاً عن نفسها)، حاول احتذاءها آخرون، احتجاجاً على عنف المحتلين. في أماكن أخرى من فلسطين، استعان الفلسطينيون بالحجارة... جسدياً، أقدم الرائد في الجيش الأميركي، نضال مالك حسن (أميركي من أصل فلسطيني وهو طبيب نفسي)، على اغتيال عسكري جماعي (تكساس، 5/11/2009) لرفاقه الذاهبين إلى العراق؛ فوقع 13 عسكرياً قتيلاً و30 جريحاً عسكرياً. هل نفَّذ الرائد حسن في تكساس ما حلم الزيدي بارتكابه في بغداد، حين رشق بوش الابن بنعليه؟ الزيدي خلع نعليه لطرد اليانكي من الوادي المقدَّس، وحسن أشهرَ مسدسيْه لمنع هؤلاء اليانكي من الذَّهاب أحياءً إلى وادي العراق. ما جرى في فلسطين يرجّع أصداء مقاومة الشعوب لمحتليها: الاستعمار الدائم يستدعي مقاومة دائمة. هذا هو القانون الذي يحكم تحول العنف الرمزي إلى عنف مادي.

إلى ظاهرة هذا العنف الاغتيالي المتعولم، نلاحظُ انتشار ظاهرة الاغتيال العالمي بالتسميم البيئي، الغذائي وغير الغذائي... الذي تنتجه وتنشره الشركات الصناعية الكبرى، أكانت غربية أم شرق آسيوية أو روسيّة... واللافت هنا أن مادة الآميانت (Amiante Ciment) السامة القاتلة، المستعملة في البناء والمسبّبة للتسرطن، يجري تصديرها بوفرة إلى بلدان العالم الثالث (غبار الآميانت السرطاني)، مع أنها تتسبّب في فرنسا وحدها بموت 100.000 شخص سنوياً. فما هو عدد ضحايا الآميانت على صعيد العالم؟

في مسار الاغتيالات الرمزية، تلفتنا ظاهرة اللغات الكبرى ـ لغات الأقوياء سلاحاً ومالاً ـ التي تغتال اللغات واللهجات المحلية، وتجتاح إعلامياً وتربوياً، ثقافات شعوب وحتى دياناتها. فالإعلامُ يخوض حرباً دينية إلى جانب حروبه السياسية ـ الاقتصادية، متدرّجاً في تغليب ديانات الأقوياء على ثقافات الضعفاء الدينية والقوميّة. إن اغتيال العقول الذي يشهده العالمُ الثالث، يمرُّ بمسارين متكاملين، يحولان دون تفتّح روح الابتكار والإنماء للجماعات المهدورة طاقاتها: مسار خارجي استعماري، اجتثاثي واستيطاني، قوامه جعل المستعمَر يقلّد المستعمِر؛ ومسار داخلي، محاكاتي وتبليدي، قوامُه جعل الخَلَف يقلّد السلف بلا روية، خلافاً لقانون «ويلٌ لمن صار غدُه مثل أمسه». في مسار التقليد المحلي، يلفتنا اغتيال العقول الفتيّة، من طريق الدُّعاة والوعّاظ وخصوصاً المفتين [فؤاد مطر، ألف فتوى وفتوى، بيروت، الدّار العربية للعلوم والنشر، 2009]، إذ يجري اعتقال النفوس بدعوى نصوص وفتاوى، ويجري غسل أدمغة الصغار وصولاً إلى عقليات الكبار. وفي هذا المسار التقليدي يُلاحَظ اصطياد الرؤوس أو الأدمغة بالرأسمال الديني (الدُّعاة فتحي يكن ـ لبنان ـ، يوسف القرضاوي ـ مصر/ قطر ـ لطيفة سنغكار ومحمد زين الدين ـ أندونيسيا، إلخ) مقابل اصطيادها بالرساميل غرباً، حيث تقوم المدن الكبرى وغابات العنف المالي: عنف الأسواق يعني اغتيال القوَّة الشرائية بالتضخم؛ كما يعني اغتيال النَّاس كافة من خلال ظواهر الكحول والمخدّرات والأدوية، وتفاعلات الجنس، ولاسيما الاغتصاب، والسرقة والقتل، على خلفيّات تزاحم المصارف والصرافين والبورصات والشركات (التي أخذت أزماتها تتنقشع منذ العام 2008، وتضرب حيثما تكون لها مخالب كاسرة).

بعد بروتوكول كيوتو ومؤتمر مراكش، يأتي مؤتمر كوبنهاغن (2009) للنظر في أسواق التلوّث العالمية، وفي مغاسل الكربون، وفي تهرّب الدول الغنيّة من دفع ضريبة، «القتل بالتلويث» أو إماتة الحياة فينا وفي الطبيعة، بتأثير الدفيئة. فالكربون يصارع البشرية ويطاردها، يطردها من حياة إلى موت عام، منذ استعمال غاز الفحم إلى استعمال الغاز الطبيعي، ومشكلة الاغتيال العالمي للبيئة هي مشكلة أميركية في المقام الأول، مشكلة صناعية رأسمالية، فحواها «تنمية الموت» على حساب الحياة. يجري حالياً اغتيال الحياة بثاني أوكسيد الكربون الذي تنتجُه الاقتصادات الكبرى والمتوسطة والصغرى (بمعدلات: الصناعة 30%، المواصلات 25%، إنتاج الطاقة 30% والبيوت 15%) والذي ينبغي تخفيضه بمعدَّل 60%، إذا كان يُراد لهذه البشرية مستقبل آخر غير الموت العالمي، فضلاً عن موت جماعي آخر، من خلال الديون والبطالة والمجاعة والأمراض... وأيضاً الحروب والاغتيالات.

صفوةُ السؤال: هل تقدر النفس البشرية على المصالحة بذاتها مع ذاتها، مع آخرها كذات لا كموضوع رغبة قاتلة؟ ما علاقة السُّميّة الحديثة، الغذائية والنفسية، الناجمة عن ترسّبات الأسمدة والأدوية في نباتات وأشجار مُثمِرة، وعن بكتيريات تحملها اللحوم الحيوانية والخضار والثمار إلى أبدانِ آكليها، بالحرب التي تدور داخل الإنسان ما فوق الحديث، داخل البيت الأميركي (قاعدة فورت هود/ تكساس، حيث قتل الطبيب النفسي الأميركي مرضاه، ولم ينتحر، على غرار طبيب نفسي لبناني قتل معشوقته وعائلتها في سيّارة، وبادر إلى نحر نفسه بالسلاح عينه)؟ رأينا أن الاغتيال نحر، لون من القتل، ونضيف هنا أنه شيء من الانتحار. وهو فوق ذلك مَسْرَحة، مسرح لمواجهات بين الذات والآخر، جارية في خفاء، على يد شخصٍ مجهول، في مكان غير متوَّقع، فيما تجري مواجهةُ الأنا/ الآخر حرباً على أرض مكشوفة بين طرفين أو فريقين معلومين ومُعلنين، يتخفّى في صفوفهما طابور آخر، طابور ثالث أو خامس، نجد رمزيّته في «حصان طروادة». هذا الطابور الخفي يخرج من مدافن «الجيش الميت» كاشفاً جنرالَ المواجهة الداخلية، التي تجري سراً بين الذات وصورتها، في مرآة الانتحار أو الموت اختياراً، حيث تتحول هوية الذات إلى صدىً نرجسي.

حالياً، تكمن إشكاليّةُ النفس البشرية في جواب السؤال: هل البقاءُ على قيدِ الحب والاحترام يحرّك فينا رغبات الهيمنة لإشباع حاجات أو رغبات أخرى، بحيث يتحوَّل حبُّ الذّات وفرض احترامها بالحيلة أو عنوةً، إلى أداة قتل واغتيال، أداة نحر وانتحار؟ إن النفس المبتورة المُستبعدة أو المفرودة عن الحياة المشتركة، تُغامر أحياناً في الكشف عن خوفها، عن كرهها للآخر، باغتياله عمداً، تلبيةً لموضوع رغبة كامنة ـ كان يمكن لابن آدم تفادي قتل أخيه الأسطوري بذبح الخروف وأكله، من دون المرور بقتل الأخ. إن ذلك القتل الرمزي، كما في حكاية إبراهيم وولديه اسماعيل (عند المسلمين) وإسحق (عند اليهود)، كان يمكنه التجلي في قتل جسدي للحيوان، من دون الاستعانة بوسيط (الكبش الإلهي) المنحور فداء لموضوع ميتافيزيقي أو إلهي. وفي التاريخ، يكون قتل الحاكم إشباعاً لرغبة المحكومين، الذين يهمسون كرههم للحاكم من وراء ظهره، تمهيداً لمواجهته، حين يقوم من بينهم شخصٌ يعلن همسَهم، ويكونُ قتل الآخر، الخصم أو العدو، الفعلي أو المتخيَّل، تعبيراً عن نفس قلقة، باحثة عن عالم أكثر أماناً. على أرض الأموات/ الأحياء، يتجدَّد سؤالُ الاغتيال: إلى أين يتّجه العنف في العالم العربي و/أو الإسلامي، وفي بقيّة العالم؟

أفق: نمط العنف الآسيوي

إن قولنا بعولمة الاغتيال يجيز لنا الكلام على مدارات حضارية ذات أنماط عنف قاريّ، كما سبقت الإشارة. وعندنا أن العنف المستطير حالياً في المدار الحضاري العربي/ الإسلامي هو أحد نماذج العنف الآسيوي، المتصل بالعنف الأفريقي والأوروبي من جهة، وبالعنف الأميركي العالمي من جهة ثانية. وأن ما يميز نمط العنف الآسيوي هو اغتيال الحاكمين أو الرؤساء والملوك. فالعالم الثالث خضع برمّته لقانون الاستعمار، ورُدَّ عليه بقانون المقاومة الشعبية أو حركات التحرير الوطني على مدى القرن العشرين. الحاصل أن معظم بلدان العالم الثالث ربحت رهاناتها الثورية وكسبت بالمقاومة حقَّ الاستقلال ـ إلّا فلسطين. هذا، وينتمي نمط العنف العربي الإسلامي إلى نمط العنف الآسيوي المتميز بأشكال من العنفيات الدينية/ العرقية، ومن الحروب التحريرية، وأحياناً الحروب «الأهلية». تمتاز آسيا بأنها إحدى أكبر قارات العالم، المتقدّمة حضارياً على ما سواها، المنتجة للديانات الكبرى (البوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام على اختلاف مذاهبه وفروعه)، والمقاومة للاستعمارات بكل أشكالها الرأسمالية: الأوروبية والأميركية، والشيوعية السوفياتية والصينية، مروراً بالخمير الحُمُر وانتهاءً بانتصار الفيتنام وتوحيدها، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران. هنا نتمثّل بعض نماذج العنف الآسيوي ونتساءل عن اتجاهات المنظمات الإسلامية المسلحة وممارستها العنف الثوري ـ الاغتيال الثوري.

ا ـ نماذج من العنف الآسيوي

أ) الهند

شهدت الهند صراعات بين المسلمين والهندوسيين أفضت إلى قيام الباكستان (1947) كأول دولة دينية في آسيا، وإلى نشوء مشكلة كشمير بين الباكستان والهند المستمرة حتى الآن، وانفصال بنغلادش في دولة مستقلة عن الباكستان. وشهدت الهند ظاهرة اغتيال الزعماء والرؤساء: المهاتماغاندي، وأنديرا غاندي (ابنة جواهر لال نهرو) وابنها راجيف غاندي. تنتمي الهند إلى منظومة الدول النووية الآسيوية، المكوَّنة من الصين وكوريا الشمالية وروسيا والباكستان... وإسرائيل.

ب) الباكستان

دولة إقليمية نووية، يراوح نظامها بين الحكم العسكري الانقلابي وبين «الديموقراطية» المشوبة بالعنف. شهدت إعدام الرئيس ذو الفقار علي بوتو، واغتيال ابنته بنازير، رئيسة الوزراء السابقة التي عادت من المنفى لمواجهة عنف القبائل المسلمة المحلية والتصدي للحركات الإسلاموية الآتية من أفغانستان بعد احتلالها. راهنت بنازير بوتو على الديموقراطية، فكان اغتيالها بانفجار كبير مؤشّراً على اتجاه العنف الإسلامي في باكستان. انتصر حزب بوتو في الانتخابات الرئاسية والنيابية، وحلَّ زوجها في منصب رئاسة الباكستان.

ج) أفغانستان

شهدت أفول الأمبراطورية السوفياتية، بعدما استعمل الأميركيون وشركاؤهم القبائل والمسلمين ضد ماركس والجيش الأحمر السوفياتي. عرفت الحكم الشيوعي (بابراك كارمال) ثم عرفت الحكم الإسلاموي المتشدّد (الملّا عمر على رأس حركة طالبان أو الطلبة المسلمين المسلّحين) والفوضى المسلَّحة بعد الاحتلال الأميركي والأطلسي. في كل مراحلها، عانت أفغانستان المجازر والمذابح في كابول ومزار شريف، وهُجِّر منها الملايين إلى البلدان المجاورة (لاسيما الباكستان وإيران) وما برحت قبائلها تُقاوم وتقاتل تحت يافطات طالبان والقاعدة وسواهما... وما زال السؤال: إلى أي حد ستسهم الحرب الأفغانية في انهيار الأمبراطورية الأميركية؟ الجواب يتوقف على مدى المقاومة الأفغانية للاحتلال الأميركي المتصاعد (إرسال أوباما 35000 جندي والحلف الأطلسي 7000 جندي سنة 2009).

د) الصين

دولة نووية عظمى، آخذة في التعملق الاقتصادي بعدما اعتمدت نظام السوق، مع الحفاظ على نظام الحزب الشيوعي الصيني الواحد. عضو دائم في مجلس الأمن الدولي. تواجه المعارضة بعنف الدولة، في التيبت، وخصوصاً في شينغيانغ حيث تتمركز أقلية مسلمة. ما زالت مشكلة تايوان

عالقة، وما زال على الصين أن تتطور في اتجاه تشكيل القطب الثاني المقابل لأميركا واليابان وكوريا الجنوبية، إلخ.

هـ) العراق

حوصر من الغرب على مدى عقد ونيف، وجرى اغتيال مليون عراقي بالحصار. ثم جاء الاحتلال الأميركي للعراق (2003)، فجرى اعتقال الرئيس صدام حسين وإعدامه مع بعض رفاقه، بعد قتل ولديه عُدي وقُصَيّ. اختلطت في العراق مقاومة الاحتلال الأميركي بعمليات الاغتيال الفردي والجماعي؛ واستعملت فيه السيارات والدّراجات المفخخة، والأحزمة الناسفة والرشق بالحذاء... هنا يتداخل المحلي بالإقليمي والدولي، ويدور الصراع داخل مكوّنات الشعب العراقي، وبين شرائح منه، مقاومة للاحتلال بالمعنى الحقيقي. تجاوز عدد قتلى العراق المليون شهيد منذ الاحتلال، وما برح الأفق مفتوحاً على أعراس الدم: «ما مرَّ يومٌ والعراق ليس فيه دم». حاله اليوم أشبه بحال فلسطين ولبنان في كل يوم...

و) إيران

دولة إسلامية ثورية، تسعى للانضمام إلى منتدى القوى النووية العظمى، مع تطوير ثورتها الخفية [تييري كو؟يل، إيران الثورة الخفية (23)؛ تعريبنا، بيروت، دار الفارابي، 2008]. وإنماء دورها الاقليمي في محيطها العربي والإسلامي، لمقارعة المستكبرين في الأرض [أميركا واسرائيل] ومعاضدة المستضعفين أينما وجدوا (فلسطين، لبنان، العراق، أفغانستان، إلخ.). تشكل إيران، بإزاء مصر وتركيا والسعودية، أنموذجاً لدولة قومية قوية، ذات مذهب شيعي، منفتح عل المذاهب الأخرى، وساع إلى التقريب فيما بينها. شهدت إيران أحداثاً داخلية وتفجيرات مرتّبة من الخارج، ذهب ضحايا لها بعض القادة السياسيين والكوادر العسكرية، خصوصاً من الحرس الثوري.

ز) فلسطين

بلد عربي مقاوم منذ انكشاف وعد بلفور (1917) الرامي إلى صهينة فلسطين وطرد شعبها وقتله تحت احتلال وفي شتات، كما ذكرنا. جرى فيه اغتيال الرئيس ياسر عرفات (2004) بالتسميم. شهدت فلسطين مقاومات مدنية ومسلحة للاحتلال الاسرائيلي، راوحت بين الرشق بالحجارة وإطلاق الصواريخ والقذائف، والعمليات الفدائية (اغتيال وزير اسرائيلي) والإعدام بجرَّافة... الصراع على فلسطين مفتوح بين سكّانها الأصليين وبين محتليها الصهاينة. هل ستكون دولتان، فلسطينية ويهودية، على أرضها؟ أم سيكون هناك دولة ديموقراطية توافقية بين مكوّناتها، كما هي الحال في لبنان؟ أم سيلجأ التنّين النووي إلى اغتيال فلسطين بأسرها وتدمير محيطها؟ على هذا الصراع، سيتوقَّف مصير السلام والاستقرار في غرب آسيا. فالعنف الاسرائيلي لم يترك نمطاً اغتيالياً إلّا وجرّبه في حروبه المفتوحة المتواصلة.

ح) لبنان

بلد عربي محارب ومقاوم، عرف مختلف أشكال العنف الآسيوي (الاغتيال، القتل، التدمير، التهجير، الحرب المحلية والإقليمية) وشهد انتشاراً لأدوات القتل (من الشطب بالموسى: نسيم مجدلاني وميشال أبو جودة؛ إلى القتل بكاتم صوت، وبرشاش أو بسيارة مفخخة أو بلغم أرضي: القنابل العنقودية و1.200.000 لغم اسرائيلي في حرب 2006). إلى ذلك تميز لبنان باغتيال رؤسائه (رياض الصلح، بشير الجميل، رشيد كرامي، رينيه معوَّض، رفيق الحريري) وزعمائه وقادة رأيه وفكره ورجال أديانه... وعرف مختلف أشكال التنظيمات المسلحةمن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ذات الصبغة المحلية، والعربية، والإسلامية أو الدوليَّة... وما زالت أزمته المسلحة، فضلاً عن أزمة مديونيته الضخمة (نحو 60 مليار دولار، 2009) مفتوحة على كل الاحتمالات، طالما أن إسرائيل تنتهج سياسة الحرب المفتوحة.

II ـ موقع المنظمات الاسلاموية المسلحةمن ظاهرة الاغتيال

مبدئياً، تقع هذه المنظمات بين نمطين عنفيين: نمط حركات التحرير، الجهادية أو المقاومة للاحتلال، ونمط حركات التغيير السياسي بالسلاح، ومنه سلاح الاغتيال الثوري، مقابل الاغتيال الإرهابي أو الرجعي الذي تمارسه دول الأقوياء. في كل حال، تنفي هذه الحركات الثورية عن نفسها تهمة الإرهاب وتلصقها بأعدائها وخصومها أو منافسيها. نكتفي في هذا الأفق بفتح الحِجاج (Le Débat) حول أبرز هذه المنظمات التي ينضوي معظمها تحت لواء «نمط العنف الآسيوي»، المقاوم عموماً للاستعمار وللسلطات الاستبدادية، على اختلافها، تعلن هذه المنظمات الثورية رغبتها في إرهاب الإرهاب، المتمثّل بنظرها في اسرائيل، القاعدة الثابتة للاستعمار الأورو ـ أميركي؛ وذلك بخوض معاركها أينما تغلغل استعمار وتوطَّد احتلال، وصولاً إلى مقارعة الاحتلال الاسرائيلي على أرض فلسطين. فالجهاد ضد الاستكبار الأميركي في أفغانستان والعراق لا ينفصل، بنظرها، عن استراتيجية تحرير فلسطين التي تخال أنها وحدها تحملها، بعدما اضطرت معظم الأنظمة العربية ـ الاسلامية للإذعان والانقياد وراء تغوُّل العولمة التي تحتضن الصهينة... ففي أفغانستان، تخوض القاعدة وطالبان حروب البقاء بكل الوسائل المتاحة، وتضرب جذورها في الباكستان وتنشر خلاياها المسلحة، النائمة والمستيقظة، أينما أمكنها ذلك. وعندنا أنَّ للثورات مخالبَها التي تنمو في مواجهة المخالب العسكرية الاستعمارية. ومنها حزب الله في لبنان، الذي قاوم الاحتلال الاسرائيلي وأرغمه على الانسحاب (25/5/2000) واستبسل في حرب مكشوفة ضد الجيش الاسرائيلي بكل أسلحته (12 تموز ـ يوليو ـ 2006) وأثبت قدراته على الدفاع والهجوم، وألحق قهراً كبيراً بهذا الجيش المعتدي الذي وصفه قادته بأنه «جيش لا يُقهر»، فهو الذي يرسم لاسرائيل حدودها. في المقابل، تسعى المقاومة الفلسطينية (حماس وفتح وبقية التنظيمات) إلى رسم حدود فلسطين بالسلاح نفسه، سلاح المقاومة بلا هوادة. يشذُّ عما تقدَّم، بعض المنظمات التي قاتلت في غير المواقع المناسبة، مثل جبهة الإنقاذ الاسلامية (الجزائر) وفتح الإسلام (حرب مخيم نهر البارد على جيش لبنان، 2008) وأيضاً جند الإسلام وجند الشام، الخ.

الفصل الرابع

الحالةُ اللبنانية نماذج الاغتيال السياسي

VIII ـ ما الحالةُ اللبنانية؟

نعني بالحالة اللبنانية ما تمخَّض عنه النظام الطائفي المحلي، الفريد من نوعه في المدار الحضاري العربي/ الإسلامي، من عنفيَّات سياسية ورمزية، مما جعل هذا البلد عُرضةً لدورات دم متتالية، فلا يكاد يمضي عقد من الزمن بدون اختلال أمني، ناجم عن خلل سياسي. عادة يُحكى عن الاختلال الأمني، فيُصار إلى علاجه بمنأى عن تشخيص الخلل السياسي المحرّك لآليات العنف اللبناني، المركّب بدوره من مختلف أنماط أو نماذج العنف العربي الآسيوي. ذاك أنَّ كل جماعة وافدة إليه ـ من الأرمن إلى الفلسطينيين ـ تحمل معها مخزونها العنفي الخاص بها، وتزرعه في أرض طوائفه المخصّبة سياسياً من الداخل والخارج، حتى تحوَّل هذا البلد العربي الآسيوي، الجميل والمحتاج إلى الأمن والاستقرار، إلى «مزرعة لتخصيب يورانيوم الطوائف». أما المفاعل الطائفي فيكمن في هذا التلاقح العجيب بين عنف محلّي مؤصل في النفوس، وعنف وافد تستقبله نفوسُ المقيمين بعصبية دينية غالباً، ونادراً بروحية وطنية. فلبنان وطن يحتاج إلى فكرة تحميه وتحكمُه، وإلّا تعرَّض لمصير الدكاكين الفينيقية على ساحله، التي كان أصحابها يديرون ظهورهم للمعمورة الآسيوية المكتظّة بالدراكولات والصراعات، فلا يرون أمامهم سوى البحر المتوسط مهرباً إلى عوالم الآخرين في أوروبا وأفريقيا، ثم في أميركا وصولاً إلى أوستراليا. قلّما يهاجر اللبنانيون في اتجاه آسيا، كما فعل أسلافهم أيام الفتح الإسلامي/ القرآني، فتح الرسول ورسالته. إنهم مترعون، حالياً، بفتوحات المال والتجارة... والعلوم أيضاً. لكنهم يهاجرون من فكرة الطائفية إلى فكرة الكوسموبوليتية وكأنهم قاصرون عن تثبيت فكرة المواطن والوطنية على أرضهم. الباقون منهم، على اختلاف أنواعهم وتنّوعاتهم، يقدّسون معبوداتهم الطائفية، لكأنها هي إلهة الجميع، ثم يحوّلون أوثانهم الاجتماعية إلى أفكار مقدّسة يضحّون لأجلها بالغالي والنفيس، وقد يغتالون بعضهم بعضاً وهم يربّون في مزارعهم الخاصة هذا التغوّل الطائفي الذي لا يُبقي ولا يذر. ثم نراهم يجتذبون الوافدين ويحوّلون معظمهم إلى دُمى طائفية. في هذه الحالة اللبنانية يُلاحظ أنَّ المهاجرين يرحلون وهم مصابون بداء التغوّل الطائفي، وقد يُشفى بعضهم منه؛ لكنهم حين يعودون من أطراف العالم إلى مركز التغوُّل، يسترجعون بسرعة فائقة مرضهم المزمن، وكأن الهجرة في العالم لم تقوّم ما حملوا من مرض في نفوسهم وعاداتهم. حتى إن الجامعات والمدارس، بما فيها العربية والأجنبية، تُصاب دورياً بأنفلونزا الطائفية المنتجة محلياً، لأغراض تسميمية ـ إذ إن العيّان (Patient) الطائفي، بعدما يغتال نفسه بهذه العصبية، يتغوَّل ويسعى إلى اغتيال جماعات أخرى، لا تلبث بدورها أن تطلق غيلانها الطائفية. إنهما فكرتان، عنفية (الطائفية) ولا عنفية (الديموقراطية)، تشطران شخصيّة اللبناني وتتعايشان، كالمرض والدواء في جسم المجتمع. إلى متى؟

أفضى السجال البرلماني حول البيان الوزاري لحكومة الديموقراطية التوافقية، برئاسة الشيخ سعد الدين الحريري، إلى انكشاف الغطاء الفكري للطائفية التي أدخلتها الممارسات السياسية في حياة المجتمع اللبناني. ونالت هذه الحكومة ثقةً كبيرة بتركيبتها الطائفية، لم تتوافر لشخص الرئيس المكلف أولاً وثانياً؛ لكنها طرحت مجدَّداً الحالة اللبنانية. فبعد التوافق الطائفي على ديموقراطية

الحكم، ألم يكنْ من الممكن استعمال هذا التوافق الكبير لإلغاء الطائفية السياسية التي أجمع نوّاب لبنان على اعتبارها محرّكاً للانقسام السياسي في المجتمع، وتهديداً دائماً للوحدة الوطنية؟

إنها فرصة فريدة جرى التقليلُ من أهميتها، فكان تفويتها بمثابة تأجيل لقيام الدولة الديموقراطية، الوطنية بامتياز. لكنَّ المكسب المتحقّق من خلال إجماع برلماني غير مسبوق على الثقة بالمقاومة الوطنية، يفتح أفقاً واسعاً أمام تحقيق دولة وطنية في إطار ديموقراطية نسبيّة. فالديموقراطية، كما الطائفية، فكرة اعتقادية يجري الترويج لها، وضدها، بين الجماعات المكوّنة لوطن يبحث عن دولة.

مضى عشرون عاماً على فكرة تشكيل «الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية»، ولم يكسب اللبنانيون بعد معركتهم الفكرية الهادفة إلى الانتقال من المجال الطائفي إلى المجال الوطني بالديموقراطية غير المنقوصة. فمن لا يكسب معركته الفكرية في مستوى الفكر، لن يكسبها في مستوى المجتمع. ذاك أن المعركة الفكرية هي أعلى أشكال المعارك السياسية. إنما المؤسف هو أن الفكر ما برح يغادر السياسة، فيُستعاض عنه بحرتقة أو بترقيع إيديولوجي، هناك حيث يجب إحلال فكرة مكان أخرى. إن مجرَّد وصف الحكومة بأنها توافقية، يكفي لاكتشاف الخلل السياسي بين الفكر وممارسيه، بين الوطنية كفكرة عليا، والطائفية كفكرة دنيا، ويجعلنا نفهم لماذا تتراجع الهوية الوطنية، اللبنانية والعربية، لمصلحة الهوية الطائفية.

لكننا نلاحظ أنَّ عودة الكلام على الغاء الطائفية يشي ببدء المعركة الفكرية في الممارسات السياسية... والحال، من أين تبدأ؟ ومن يبدؤها؟ في السّجال المنقول تلفزيونياً ما يتركنا نتحفَّظ بل نتخوّف من إمكان الخوض في الديموقراطية كمعركة فكرية، طالما أن الفكر الديموقراطي يقف عند أسوار طائفية تحرسها زعامات وحزبيَّات قاصرة عن تدامج الفكر والسياسة، ومقصّرة في مسار التكامل بين المحلي والوطني، وتالياً بين الوطني والعربي أو الإنساني. هذا القصُور برز عارياً في الخطابات المجلسية التي بدت وكأنها تخاطب جمهور ناخبين طائفيين، لا جمهورية مواطنين ديموقراطيين.

كان يمكنُ لأحزاب ديموقراطية علمانية، وطنية أو قومية، أن تبادر إلى اقتراح نيابي بتشكيل هيئة وطنية لالغاء الطائفية السياسية من أعضاء هذه الحكومة أو من البرلمان والمجتمع المدني، أو تطالب بتكليف وزير دولة لمتابعة آلية قيام مثل هذه الهيئة. إلّا أن ما رشح من السجال حول هذه الفكرة، جعلنا ندرك سلفاً مآل مثل هذه الهيئة، المصوَّرة على شاكلة «لجنة إعداد» وتمهيد لإلغاء الطائفية، ربما بعد عشرين سنة أخرى. والأخطر هو ما سمعناه على لسان بعضهم القائل إن الغاء الطائفية يغتال الوحدة الوطنية، وإنَّ الغاء المناصفة بين المسلمين والمسيحيين سيضرب التوافق الوطني... الحاصل هو أننا ما برحنا نراوح في مرحلة «مداواة الطائفية بالطائفية»، مع تجميلٍ تكاذبي كشفه الترقيع التوافقي، بينما المطلوب مداواة الطائفية بالمواطنية، وبالخروج الفوري والسريع من الانحباسات الدوغماتيكية التي جرى تجريبها وثبت فشلها القتَّال.

نؤكد مجدّداً أن الطائفية مشكلة دوغماتيكية، فكرية، تحتاج إلى فكر ديموقراطي يقوم مقامها في العقول، لا في الجيوب والمتاريس الرأسمالية التي تستر هذا النوع من ديكتاتورية الرأسمالية، حيث يكون الرّهان على فوضى الطوائف بديلاً من الممارسة السياسية للديموقراطية. كيف تروقُ النفوسُ اللبنانية وتخطو بعزم نحو رواقية ديموقراطية، ما دام العنف الطائفي ينصبُّ عليها من كل وسائل

الاعلام، في خطابات هستيرية، لا تقلّ ضراوةً عنها التربيةَ المبتورة التي تبثّها المدارس والجامعات حيث يغلب التوحش الطائفي على التمدن الوطني والتهذيب الحزبي؟ وكيف تعجز هذه الأحزاب الكثيرة، المتكاثرة، عن ضبط الجماعات السياسية على إيقاعات فكرها الوطني والديموقراطي، لو كان لديها حقاً مخزون كافٍ من الطاقة الفكرية، وتشخيص علمي/ عملي للحالة اللبنانية؟

نالت حكومة التوافق الطوائفي ثقة 122 نائباً (وامتنع نائبان وغاب أربعة). الجميع كان هناك إذاً في أعراس الطائفية، وهو يعي إرثها الدّموي المحزن. وشهد الجميع هناك، في الخلوات المجلسية التي اعتبرها ميشال شيحا «صمام أمان» لنظام لبنان السياسي، سقوط الديموقراطية وتأجيل الدولة الوطنية، بالإجماع! نحن لسنا ضد الإجماع، لكننا نطالب بإجماع على رأي سديد وفكر تنويري ومرحلة جديدة. بطبيعة الحال، الإجماع على ثقة بحكومة ائتلافية يستتبعه إجماع آخر، أكبر، على الدولة الوطنية، هي في جوهرها الضحية الكبرى للطواحين الطائفية. في الماضي، جرى كلام على عزل وانعزالية، واليوم يتساءل المواطنون هل هناك عزل أخطر من الجراثيم التي ينتجها التغوّل الطائفي؟ وهل ثمة انعزالية أكثر إرهاباً من المحاصصات والمزايدات والمناقصات التي يتبادلها زعماء الكتل البرلمانية كاتهامات، وأحياناً كإهانات؟ أخيراً، نأمل أن ترتفع أصوات من داخل البرلمان تردّ على الفكر الطائفي بالفكر الديموقراطي، لعل الحالة اللبنانية تتبدّل وتظهر إرهاصاتُ الدولة الوطنية، المستحيلة تارة، والمؤجّلة تارات.

يبدي معظم اللبنانيين اطمئناناً نسبياً إلى حالتهم الأمنية إذ نالت حكومة التوافق الطائفي ثقة برلمانية غير مسبوقة، بعدما استغرقت أزمة تأليف الحكومة هذه عدَّة أشهر، اعتذر من خلالها الرئيس المكلَّف سعد الدين الحريري عن تشكيلها بدافع حجم التناقضات السياسية التي خلّفتها الانتخاباتُ التشريعية (7/6/2009)، على خلفيات أحداث أيار (مايو) 2008 التي وقعت في بيروت وجبل لبنان وبعض البقاع والشمال. ولكنهم ما انفكّوا يتساءلون: إلى متى الحروب الصغيرة أو الكبيرة داخل لبنان وعلى حدوده الجنوبية؟ ذاك أن كل أزمة سياسية تنذر بدورة عنف مؤشّرة على ديموقراطية ناقصة. عشية حرب السنتين (75/ 1976)، كان معظم زعماء الطوائف ممثلين في البرلمان والحكومة، ومع ذلك وقعت الحرب بصاعق إسرائيلي/ فلسطيني/ سوري، وظلت تتصاعد حتى 1989. إن الذاكرة اللبنانية تسترجع الأحداث العنفية، ونادراً ما تجد تفسيراً علميّاً لوقوعها وتكرارها بلا عقاب. يذكِّرون مثلاً بمقتل 200.000 لبناني، وجرح نصف مليون، وهجرة أو تهجير ثلث المقيمين، فضلاً عن دمار كبير في بيروت والجبل والجنوب... ربّما لم يتنبّهوا كفايةً إلى التغوّل الطائفي الذي يغتالهم في بلدهم، ولم يكتشفوا أنهم بتعصّبهم الطائفي يغتالون أنفسهم وبعضهم بعضاً، كلما تراجعت الدولة عن دورها المركزي في ضبط العنف واحتوائه. الحاصل أنّ جمهورية الطوائف، بهيمنة سياسية مارونية أو بسيطرة سياسية إسلامية ـ معزَّزة منذ العام 2000 بـ «سلاح حزب الله» ـ حين تفشل في ضبط العنف إنما تحوِّل الطوائف إلى ساحات عنفية، منتجة لـ «جماهيرية الفوضى» أو اللادولة. إن ابتكار وترويج مفهوم «لبنان الساحة» ينطويان على استبعاد المفاهيم السوسيولوجية المتقدمة للوطن والدولة الوطنية، للمجتمع ودولة الأمة... ويحيلان على المفهوم البدائي لساحة القرية اللبنانية، مركز التنافس ومحور الصراع. زدْ على ذلك تحويل مساحة الوطن الصغير (10.452 كلم2) إلى ساحات خاصة بالطوائف، وساحات عامة تشي بحياة مشتركة، كما هي الحال في المدن الكبرى: ساحة النجمة في صيدا، ساحة التل في طرابلس،

وساحة البرج في بيروت ـ التي سمّاها الفرنسيون ساحة المدافع، وترجمها اللبنانيون وطنياً إلى ساحة الشهداء، إشارةً إلى إقدام جمال باشا (1916) على شنق رعيل من الوطنيين اللبنانيين والعروبيّين في هذه الساحة، قبل الانتداب الفرنسي (1918) الذي نصبَ فيها مدافعه وسمَّاها (Place des Canons) . إلى ذلك، ينطوي مفهوم الساحات على ظاهرة الحبائس (En claves) أو المضائق الطائفية التي تحبسُ اللبنانيين عن التفاعل بعضهم مع بعض، وعن التكامل في إطار حياة مشتركة. وهكذا تسود التنابذية (Ghetotisation) هناك حيث ينبغي أن تقوم التكافلية الوطنية أو الإيلاف، فيُصاب النسيج الاجتماعي الوطني بمرض التسرطن الطائفي، ويتحوَّل البلد الواحد إلى ساحة صراعات لا حصر لها ولا ضابط لحراكها صعوداً وهبوطاً. وبما أن الطوائف هي، بخلاف الطبقات، بنى اجتماعية إيديولوجية مفتوحة بطبيعتها على مرجعياتها الدينية في الخارج الاقليمي والدولي، العربي والأجنبي (الأزهر، الوهابية، الخمينية/ الخامنئية، الفاتيكان، إلخ). فإنها حين تتمأسس سياسياً وتنغلق في ساحتها عن مجالها الوطني المشترك، وتكتفي بنسيجها العصبوي، النابذ للآخر، إنما تجعلُ هذا البلد، بوعي منها أو بلا وعي، ساحات وصايات وتدخلات واحترابات محلية، يحرّكها مرجعها الخارجي وفقاً لمصالحه. والحال، من الطبيعي أن تستقوي كل ساحة طائفية بمرجعياتها الدينية وبالدول التي تستخدم هذه المرجعيَّات. فلبنان الذي يُصوَّر على أنه ساحة سياحات وثقافات وجامعات، هو أيضاً ساحات مافيات تنمو في كنف الحبائس الطائفية، وتحتمي في داخلها، مشكّلةً بذلك جزراً أمنية (أمن المجتمع الطائفي فوق كل اعتبار) يقول كل فريق لنفسه، بينما يغتالُ الآخر بتضليل طائفي مُريب. هناك خطابان: خطاب للذات الطائفية، وخطاب للغير الطائفي، وبينهما تكاذب مشترك، يغطّيه في المجال السياسي مبدأُ التعايش والتوافق أو الاتحاد الوطني (لبنان وطن نهائي لكل أبنائه). لكن الوصايات الأجنبية باتت هنا، في نسيجه الاجتماعي، وسط دولة تابعة بدورها على مقياس تبعية الطبقة السياسية الطائفية التي يتفق زعماؤها الاستزلاميّون (من فوق) على تقاسم جدار الحكم، ويختلفون (من تحت) على تناقضات المجتمع الأهلي التي أنتجها التغوّل الطائفي السياسي بالذات ـ وهو نمط عنفي للإقطاع العسكري الشرقي. وبمعزل عن الدولة الدستورية، تقوم الأيدي الخفية بتنظيم ساحات الطوائف كـ «ساحات احتراب»، وتعجّ البيوت بالسلاح، وتظهر المناطقُ المسلَّحة تحت عنوان «المناطق الأمنية» في مكان، و «مناطق المقاومة» في مكان آخر، وكأن جيش لبنان لم يعد العمود الفقري للدفاع الوطني الذي أُنشئ باسمه ولأجله. حتى اليوم، يبقى بلا جواب سؤال الحالة اللبنانية هذه: متى دولة وطنية بلا ساحات، بلا مناطق أو مربَّعات أمنية (مخيمات، قواعد، مستودعات سلاح إلخ) خارج أمن الدولة وقرارها الواحد في حالات السلم والحرب؟ مع إرجاء الدولة الوطنية، اللاطائفية، يبقى أيضاً بلا جواب تاريخي سؤال: متى الغاء الطائفية السياسية، التي يعادل استمرارها، كما وصفناه، إلغاءً لإمكان اعتبار لبنان مجتمعاً واحداً، واغتيالاً لمركزية الدولة المُصابة بهذا القدر الخطير من لامركزيات الطوائف بزعاماتها الدينية والسياسية معاً؟

الحاصل في الحالة اللبنانية أن المحلي الطائفي أو البرّي يجتاح الوطني العام أو المتمدّن في دولة، ويرهص دائماً وأبداً بعودة انفجارية/ انتحارية إلى مجتمع مستوحش. ناهيكَ بأن الإقليمي، العربي والأعجمي، يتناوشُ المحلي اللبناني ويتغوَّل فيه من خلال ساحات طائفية مصنَّعة منذ العهد العثماني، ومحدثثة في ظل وصايات فرنسية وأميركية وعربية، وملّفقة في رحم استقلال ما فتىء موضع اختلال طائفي واختلاف سياسي إقطاعي حتى الآن. إلى ذلك، يلاحظ مدى التلاعب العالمي بالانشراخات الاقليمية، خصوصاً العربية منها، وبالأخص في الانشطارات الطائفية المحلية، فاسحاً

بذلك في المجال أمام إسرائيل، هذا المحرّك الأكبر مع الولايات المتحدة CIA والبلاك ووترز) للاغتيالات وللتسلل إلى الأنسجة العربية واللبنانية تحديداً عبر ساحات مشروخة، كما هي الحال في فلسطين (حماس غزة مقابل فتح الضفة) والعراق واليمن ولبنان (المال والسلاح/ السلطة ومؤسساتها الفاسدة). يبقى أن نشير إلى أنَّ العنف الاجتثاثي تخطَّى أرض لبنان وفلسطين إلى أقطار عربية أخرى (الصومال، العراق، دارفور السودان، الخ) حيث يجري في آن تدمير الحجر وقتل البشر بالألوف والملايين، تمهيداً لاستمرار احتلال، أو لتحويل احتلال إلى استيطان. إن الحالة اللبنانية هي حالة مخبرية عربية، يتلازم في ساحاتها النمط التفجيري، المستقوي بعنف ديني/ مدني، مع عنف الأشخاص والمال والسلاح والأفكار الهستيرية، التي يُضاف إليها العنف الانقلابي (موريتانيا) وعنف الجوار السلبي.

أفق: فتاوى الاغتيال

شهدت الحالة اللبنانية فتاوى (*) خفية وعلنية بتكفير الآخرين ولاسيما من الكتّاب والمفكرين والصحافيين المبدعين. وعندنا أنَّ الفتوى السياسية هي بمثابة «إخبار» يدعو إلى اجتثاث آخرين، بالتحريض عليهم بدلاً من الرَّد على آرائهم. ولئن تميّزت الحالة اللبنانية باغتيال المئات من أصحاب الفكر وزعماء الرأي أو كتّابه، فسوف يحتاج إلى جواب السؤال التالي: هل يمكن اغتيال كل هذه الكتب والمجلات والصحف باغتيال أصحابها؟ مقابل فتاوى تحريم التفخيخ أو التفجير الجسدي بعبوة ناسفة، وما نشأ عن ذلك من اختلاف في تصنيف الاستشهادي (إرهابي، قاتل/ مجرم، أم مقاوم وبطل شهيد؟)، شهدت الحالة اللبنانية، إبان الحرب ظهور فتاوى مجهولة المصدر بتصفية مفكرين، سنتناولهم في «نماذج الاغتيال»، كما شهدت فتاوى للمشاركة في الانتخابات النيابية بتكليف شرعي، وأخرى بتحريم المشاركة في الحكم (فتوى الشيخ عفيف النابلسي، مثلاً) من خارج الحَرَم الطائفي (أمل وحزب الله عند شيعة لبنان)، وذلك بهدف ربط التحريم الديني بالتحريم السياسي، المتمّثل بفتوى الثلث الضامن أو المعطّل للدولة ومؤسساتها في حال تباين الآراء... بمعزل عن التشريع البرلماني ومنطق الدولة الحديثة، وأيضاً بمعزل عن دستورية أو لا دستورية القوانين ـ مثلاً تعطيل البرلمان، بفتوى، لقانون الانتخابات التشريعية (1972 ـ 1992) وقانون الانتخابات البلدية (1967 ـ 1998).

IX - نماذج اغتياليّة

ليس هناك نماذج جاهزة للاغتيال، حتى يُسجّى كل مغدور في تابوت فئته أو صنفه. فالنماذج الاغتيالية للحالة اللبنانية لا تشذّ عن نماذج نمط العنف الآسيوي؛ ويمكن تصنيفها حسب أدوات القتل، أو الجهات القاتلة حين تكون معلومة؛ كما يمكنُ تصنيفها حسب الفئات الاجتماعية للمغتالين المعلومين عموماً أو الغائلين المجهولين إجمالاً في التشخيص القضائي (تُقام الدعوى على مجهول) وكذلك في التشخيص السياسي (توجه التهمة إلى عدو غاشم) المبني على شُبهات العداوة السياسية. تنطوي النماذج الاغتيالية في الحالة اللبنانية على ثلاثة أشكال رئيسة: الاغتيال السياسي المحض؛ ومحاولات الاغتيال الفاشلة؛ والنفي والحبس والخطف.

1 ـ الاغتيال السياسي المحض

ينطوي هذا الشكل الاغتيالي على سبعة نماذج (سنتناولها هنا على سبيل العينات، ثم نتناولها لاحقاً حسب ترتيبها الزمني 1949 ـ 2009): 1) قادة أحزاب أو منظمات أو ميليشيات؛ بعضهم سياسي وكاتب أو إعلامي... ومواطن حزبي أو مُسيَّس، وحين يرد أحدُهم في فئة، لا يتكرَّر ذكرُه في فئاتٍ تالية؛ 2) صحافيّون وإعلاميّون؛ 3) كتّاب وجامعيّون؛ 4) رجال دين؛ 5) رجال دولة؛ 6) موظفون مدنيّون وعسكريون؛ 7) مواطنون آخرون (خارج التصنيف).

1/1 قادة أحزاب ومنظمات أو ميليشيات

في الإحصاء الأولي الذي أجريناه لقادة الأحزاب والمنظمات أو الميليشيات (الجماعات المسلحة، المقاومة منها وغير المقاومة)، يأتي الاغتيال السياسي للسياسيين اللبنانيين والعرب على أرض لبنان، في رأس اللائحة (30 شخصاً):

1 ـ أنطون سعادة: مفكر قومي طليعي، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، أرثوذكسي، يُعَدُّ إعدامُه سنة 1949 بمثابة اغتيال سياسي، مماثل لاغتيال حسن البنّا (زعيم الإخوان المسلمين في مصر) والرفيق فهد (أمين عام الحزب الشيوعي العراقي) في السنة نفسها ـ إثر قيام «اسرائيل» كدولة محتلة سنة 1948.

2 ـ فرج الله الحلو: قائد شيوعي ومفكّر سياسي، جرى تذويبه بالأسيد واخفاء جثمانه في دمشق أيام عبد الحميد السرّاج والجمهورية العربية المتحدة (1959).

3 ـ مهدي عامل (حسن حمدان): مناضل شيوعي، كاتب وفيلسوف وأستاذ جامعي. جرى اغتياله في بيروت (كركول الدروز 1987) بكاتم صوت وبفتوى سياسية.

4 ـ حسين مروة: مناضل شيوعي، كاتب وفيلسوف، جرى اغتياله في بيروت، في منزله، بفتوى سياسية.

5 ـ جورج حاوي: أمين عام سابق للحزب الشيوعي اللبناني، جرى اغتياله في بيروت (وطى المصيطبة) بعبوة.

6 ـ خليل نعوس: مناضل شيوعي، رئيس جمعية الصداقة اللبنانية ـ البلغارية، جرى اغتياله في بيروت.

7 ـ ميشال واكد: عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، جرى اغتياله في بيروت.

8 ـ المير الأيوبي: قائد شيوعي لبناني جرى اغتياله في طرابلس (من قبل جماعة علي عيد).

9 ـ بشير عبيد: مناضل قومي، عمل مع منظمة أيلول الأسود؛ اغتيل في بيروت (ساقية الجنزير).

10 ـ كمال خير بك: مناضل قومي، من أصل سوري، عمل مع بشير عبيد، واغتيل في بيروت.

11 ـ محمد سليم (الصرفند): عميد الدفاع في الحزب السوري القومي الاجتماعي، اغتيل في شتورة بقذيفة B7 .

12 ـ كمال جنبلاط: مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي، أغتيل في الشوف على طريق دير دوريت بين حاجزين للجيش العربي السوري، الأربعاء 16/3/1977.

13 ـ أنور الفطايري: قائد تقدمي اشتراكي (1945 ـ 1989)، اغتيل في الشوف (الجاهلية).

14 ـ عبد الوهاب الكيالي: عضو قيادة قومية لحزب البعث (العراق)؛ مناضل ومفكّر فلسطيني، صاحب دار نشر (المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، موسوعي ومؤرّخ، جرى اغتياله في بيروت.

15 ـ عدنان سنّو: مناضل بعثي، طبيب الفقراء، أُغتيل في بيروت.

16 ـ موسى شعيب: قائد بعثي، مناضل وشاعر، اغتيل بالرصاص على طريق مطار بيروت.

17 ـ تحسين الأطرش: قائد بعثي محام، اغتيل بالرصاص في بيروت.

18 ـ معروف سعد: نائب في البرلمان اللبناني ورئيس بلدية صيدا، قائد التنظيم الشعبي الناصري؛ اغتيل في تظاهرة صيَّادي الأسماك (صيدا، 1975).

19 ـ بشير الجميّل: قائد القوات اللبنانية، رئيس جمهورية منتخب، اغتيل بانفجار في الأشرفية (13/9/1982).

20 ـ إيلي حبيقة: قائد القوات اللبنانية، نائب ووزير، اغتيل بعبوة ناسفة.

21 ـ طوني فرنجية: رئيس تنظيم المردة؛ ذهب مع أسرته وحرسه ضحايا لمجزرة إهدن (12/6/1978).

22 ـ داني كميل شمعون: رئيس حزب الوطنيين الأحرار؛ اغتيل مع زوجته وابنته في بيروت الشرقية.

23 ـ كريم بردقاني: قائد نمور الأحرار، قُتل في الدامور (1976).

24 ـ محمد سعد: قائد المقاومة (أمل) اغتيل مع آخرين بعبوة نسفت حسينية معركة (1985).

25 ـ داود داود: من قادة حركة أمل، أُغتيل مع آخرين في منطقة الأوزاعي، بقذيفة صاروخية.

26 ـ غالب العوالي: المنسق بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية في الداخل، اغتيل في الضاحية الجنوبية بعبوة.

27 ـ عماد مغنية: من قادة حزب الله، قضى في تفجير (دمشق، 2008).

28 ـ علي حسن سلامة: قائد جهاز أمن (فتح 17)، قضى في تفجير (بيروت/ فردان).

29 ـ إيلي حاوي: من قادة القوات اللبنانية في عهد بشير الجميل.

30 ـ القادة الثلاثة لحركة فتح: كمال ناصر (شاعر وضمير الثورة الفلسطينية)، كمال عدوان ومحمد يوسف النجار استشهدوا في عملية كوماندوس اسرائيلي، نفذّها إيهودا باراك (بيروت/ فردان).

*

2/1 صحافيون وإعلاميون

31 ـ نسيب المتني: صاحب جريدة التلغراف؛ هو عميد المُغتالين (بيروت، 1958) بالرصاص.

32 ـ فؤاد حدّاد (أبو الحنّ): صحافي في جريدة «العمل» الكتائبية؛ أُغتيل في بيروت.

33 ـ كامل مروة: صاحب جريدة «الحياة»، اغتاله عدنان سلطاني (بيروت، 1966) بتحريض من ابراهيم قليلات، أيام السفير المصري عبد الحميد غالب.

34 ـ إدوار صعب: كبير مراسلي جريدة لموند؛ رئيس تحرير لوريان ـ لجور، أُغتيل قنصاً (متحف بيروت).

35 ـ سليم اللوزي: صاحب مجلة الحوادث ورئيس تحريرها، خُطف على طريق المطار وجرت تصفيته (23/7/1980).

36 ـ رياض طه: نقيب الصحافيين اللبنانيين، صاحب جريدة الكفاح ومجلة الأحد، اغتيل بالرصاص في منطقة الروشة (بيروت 1980).

37 ـ سُهيل طويلة: صحافي شيوعي (النداء، الأخبار) جرت تصفيته بفتوى سياسية تكفيرية.

38 ـ غسان كنفاني: جريدة الأنوار، كاتب فلسطيني ومناضل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اغتيل بتفجير.

39 ـ ندى اليشرطي: صحافية (فتح)، اغتيلت قصفاً في منطقة بعبدا.

40 ـ ناجي العلي: صحافي كاريكاتوري (جريدة السفير)، اغتيل بالرصاص في لندن.

41 ـ سمير قصير: صحافي في جريدة «النهار»، كاتب واستاذ جامعي، اغتيل بتفجير (2/6/2005).

42 ـ جبران تويني: نائب في البرلمان اللبناني ورئيس تحرير النهار، استشهد في انفجار كبير (الجبل، 2005).

3/1 كتّاب وجامعيّون

43 ـ الدكتور كمال يوسف الحاج: أستاذ في الجامعة الأميركية، له فلسفة اللغة العربية وفلسفة الميثاق. خُطِف وصُفيّ.

44 ـ عبدالله النجار: دبلوماسي وكاتب، له «الموحّدون الدروز»، اغتيل بالرصاص.

45 ـ توفيق يوسف عوّاد: دبلوماسي وكاتب، مولود في بحرصاف. قضى في قصف عشوائي مع ابنته وزوجها سفير إسبانيا في لبنان.

46 ـ مصطفى جحا: كاتب وإعلامي، له «الخميني يغتال زرادشت»؛ كتائبي، قضى بالرصاص.

4/1 رجال دين (سياسيّون)

47 ـ الإمام السيد موسى الصدر (مؤسس حركة المحرومين وأمل): مفكّر ديني إصلاحي/ ثوري، أُخفي مع رفيقيه (الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين) في ليبيا، يوم 28/8/1978.

اعتبرنا الإخفاء بمثابة اغتيال.

48 ـ الشيخ حليم تقي الدين: القاضي الأعلى للمذهب الدرزي، كاتب وأكاديمي، اغتيل بالرصاص في منزله (بيروت).

49 ـ الشيخ صبحي الصالح: أكاديمي ومؤلّف، أُغتيل بالرصاص (ساقية الجنزير، بيروت).

50 ـ الشيخ حسن خالد: مفتي الجمهورية اللبنانية، أُغتيل في انفجار كبير (بيروت).

51 ـ الشيخ راغب حرب: مقاوم من جبشيت (الجنوب)، صفَّاه الاسرائيليون وعملاؤهم.

52 ـ الشيخ نزار الحلبي: رئيس جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية؛ جرى اغتياله في بيروت.

53 ـ السيد عباس الموسوي: أمين عام حزب الله؛ قضى مع زوجته وابنهما، بقصف جوي اسرائيلي، في الجنوب.

ملحظ: لم يتعرَّض للاغتيال أيّ رجل دين من غير المسلمين.

5/1 ـ رجال دولة

هم سياسيّون بامتياز وكذلك بعض الإعلاميين والكتاب ورجال الدين؛ لكنّهم قُتلوا وهم يمارسون السلطة، وأبرزهم:

54 ـ رياض الصلح: مؤسس الاستقلال ورئيس وزارة، اغتيل في عمَّان (1951) بثأرٍ لاعدام انطون سعادة.

55 ـ ناظم القادري: نائب، ووزير، ورئيس حكومة بالوكالة. اغتيل في صالون حلاقة بالرصاص (بيروت).

56 ـ رشيد كرامي: نائب ورئيس حكومة مراراً، اغتيل سنة 1987 بمتفجرة في طوّافة عسكرية ما بين بيروت وطرابلس.

57 ـ رينيه معوض: نائب ووزير مراراً؛ رئيس جمهورية منتخب، أُغتيل يوم الاستقلال (22/11/1989) بمتفجّرة في سيارة الرئاسة الأولى.

58 ـ رفيق الحريري: ثالث رئيس وزارة يُغتال في لبنان (بيروت 14/2/2005) بتفجير هائل، ذهب ضحيته العشرات من القتلى والجرحى في منطقة السان جورج. أفضى هذا الاغتيال إلى انشاء أول محكمة جنائية دولية، لكشف حقيقة الاغتيالات اللبنانية ما بين 2005 و2008.

59 ـ باسل فليحان: أكاديمي، رجل دولة (نائب/ وزير)، قضى مع الشيخ رفيق الحريري، بعد علاج في باريس.

60 ـ بيار أمين الجميّل: كتائبي، نائب ووزير للصناعة، قضى برصاص الاغتيال، في الجبل.

61 ـ وليد عيدو: قاضٍ سابق ونائب، قضى في انفجار كبير، في منطقة الروشة (بيروت).

62 ـ أنطوان غانم: كتائبي، نائب، قضى في تفجير (بيروت).

6/1 ـ موظفون مدنيّون وعسكريون

63 ـ القضاة الأربعة في محكمة صيدا الجنائية: حسن عثمان (رئيس المحكمة)، عماد فؤاد شهاب (قاض) جرى اغتيالهم وهم على القوس، نهاراً، في قصر العدل القديم.

64 ـ العميد فرانسوا الحاج: قائد عمليات الجيش في حرب مخيّم نهر البارد. اغتيل بمتفجرّة في منطقة بعبدا، ووجهت أصابع الاتهام إلى تنظيم «فتح الإسلام». رُقي إلى رتبة لواء.

65 ـ الرائد وسام عيد: قائد فرع العمليات في الأمن الداخلي، أُغتيل بتفجير.

7/1 مواطنون آخرون (خارج التصنيف)

بلغ عدد قتلى حروب لبنان أكثر من 200 ألف شهيد، فكانوا ضحايا الاغتيالات الجماعية بقصف ومجازر أو مذابح أُرتكبت في مختلف أنحاء البلد. نذكر على سبيل المثال:

ـ عبدالله عادل عسيران الذي اغتيل في صيدا (1972) إبَّان الانتخابات النيابية، برصاص المدعو سميح الزَّين.

ـ عبداللطيف سعد: خُطِف من بلدته معركة (الجنوب) ودُفِن حيّاً؛ وحين اكتشفت جثّته، دُفن جثمانه في منزله، لا في مقبرة البلدة. (تكفير المقتول).

ـ جورج أبو ماضي: اغتاله 4 درّاجين مسلحين في بيروت (عين الرمانة 2009) وجرحوا 5 مواطنين آخرين. إلخ.

2 ـ محاولات اغتيال فاشلة

بالمقارنة مع عمليات الاغتيال السياسي الناجحة، المحقّقة لهدفها (الاغتيال الجسدي) تُعَدّ قليلةً محاولات الاغتيال الفاشلة في لبنان. هنا نذكر بعضها على سبيل المثال:

1 ـ نسيم مجدلاني: تقدمي اشتراكي، نائب رئيس الوزارة، نائب ووزير أرثوذكسي. تعرَّض في مكتبه (بيروت، 1959) لمحاولة اغتيال، أفضت إلى شطب وجهه بالموسى.

2 ـ كميل نمر شمعون: نائب، ووزير، ورئيس جمهورية؛ مؤسس حزب الوطنيين الأحرار، جرت محاولة لاغتياله أمام المجلس النيابي في بيروت.

3 ـ سليم الحص: رئيس حكومة مراراً، جرت محاولة لاغتياله (الروشة، بيروت) بتفجيرٍ سقط فيه قتلى وجرحى.

4 ـ وليد جنبلاط: رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، تعرَّض لعدة محاولات اغتيال (بيروت والجبل) بعد حرب الجبل (1983).

5 ـ مصطفى معروف سعد: رئيس التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، تعرَّض منزله لتفجير كبير، ذهبت ضحيته طفلته ناتاشا؛ فقد بصرَه وتشوَّه وجهه. إنه رمز الشهيد الحي.

6 ـ السيد محمد حسين فضل الله: مجتهد شيعي كبير، تعرَّض لمحاولة اغتيال بمتفجّرة بير العبد (بيروت/ الضاحية الجنوبية) التي أدَّت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.

7 ـ الياس المر: وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة؛ تعرَّض لمحاولة اغتيال بسيارة مفخَّخة.

8 ـ مروان حمادة: نائب ووزير. تعرَّض لمحاولة اغتيال بالصواريخ في بيروت (عين المريسة، 2004). قُتل مرافقه.

9 ـ مي شدياق: إعلامية، جرت محاولة اغتيالها بتفجير سيارتها المفخخة (2005).

10 ـ ميشال أبو جودة: كاتب عمود «من حقيبة النهار»، جرى خطفه والتنكيل به. تعرَّض لمحاولة اغتيال بشطب وجهه بالموسى.

11 ـ فؤاد مطر: صحافي وكاتب، تعرَّض لمحاولة اغتيال وهو يعمل في جريدة النهار.

12 ـ خليل أحمد خليل: كاتب وأكاديمي، تقدمي اشتراكي، حاصره مقنعون في منزله في محاولة لاغتياله (بيروت 28/1/1987).

13 ـ ريمون إده: نائب ووزير، عميد الكتلة الوطنية؛ تعرَّض لعدة محاولات اغتيال (1975 ـ 1976).

3 - نفي وحبس وخطف

أ) نفي سياسي بمثابة إبعاد أو اغتيال رمزي

من أبرز المنفيين اللبنانيين:

ـ العميد ريمون إدة (باريس، 1976 ـ 2000).

ـ الجنرال ميشال عون مع عائلته وزميليه الجنرالين عصام أبو جمرة وإدغار معلوف (باريس، 1989 ـ 2005).

ـ الرئيس أمين الجميل وعائلته (باريس، 1988).

ـ العقيد جوني عبده: مكتب ثانٍ، سفير (باريس).

ـ ابراهيم قليلات (أبو شاكر): رئيس تنظيم الناصريين المستقلين (المرابطون)، نُفي من دمشق إلى فرنسا (الكوت دازير).

ـ كمال شاتيلا: رئيس اتحاد قوى الشعب العامل.

ـ ضباط المكتب الثاني: سامي الخطيب وآخرون (دمشق، 1971) وعودتهم بعد 1976.

ـ ضباط جيش لبنان العربي: أحمد الخطيب، عمر عبدالله، وليد سكرية (نائب حالياً).

ب) الحبس السياسي

هو بمثابة اغتيال معنوي للمحبوسين، وأبرزهم السوريون القوميون، بعد محاولة انقلابية فاشلة (1961)، وسمير جعجع، قائد حزب القوات اللبنانية المنحلّ، الذي قضى 11 سنة في سجن عسكري، أخرج منه بقانون عفو نيابي (2005)؛ والضباط الأربعة المتهمون زوراً باغتيال الرئيس رفيق الحريري (2005 ـ 2009)، الذين جرت تبرئتهم والإفراج عنهم بقرار من المحكمة الدولية: اللواء جميل السيد، اللواء علي الحاج، والعميد ريمون عازار والمقدَّم مصطفى حمدان.

ج ـ الخطف (وما يرافقه من اعتقال وتعذيب، وأحياناً من قتل)

تعرَّض اللبنانيون بلا حساب لعمليات الخطف والقتل على الهوية. من أبرز المخطوفين السياسيين داخل لبنان: بشير الجميّل، على أيدي الفدائيين الفلسطينيين بعد حوادث الكحَّالة؛ وليد جنبلاط، على أيدي الكتائبيين المسلحين؛ خطف الصحافي علي عادل عسيران (نائب منذ 1992) والمهندس جوزيف صادر من مغدوشة (الجنوب) على طريق المطار (2009). أما المخطوفون من لبنان إلى اسرائيل فقد جرى تبادل الأسرى منهم والجثامين، على دفعات، في تبادل للأسرى بين حزب الله وإسرائيل بالواسطة الألمانية. وأما ملفّ المفقودين أو المخطوفين إلى سورية فلا يزال عالقاً بين البلدين، وكذلك الحال بالنسبة إلى ملف الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه (في ليبيا).

ـ اغتيال دبلوماسيين عرب وأجانب في بيروت الغربية

22/5/1975: اغتيل سفير اليمن المتجول، أحمد محمد الشامي (تلّة الخياط)، وبعد شهر اغتيل وزير خارجية اليمن السابق، محمد أحمد النعمان (محلة الظريف).

16/2/1976: اغتيل السكرتير الأول في السفارة التركية في بيروت، أوكثار سيريت (الحمراء).

16/6/1976: اغتيل السفير الأميركي في بيروت وسائقه زهير المغربي مع روبرت وارينغ، المستشار الاقتصادي في السفارة الأميركية.

27/5/1981: اغتيل محمد علي خضير عباس، الملحق في السفارة العراقية مع مرافقه (الروشة) ثم بعد أقل من أسبوع اغتيل المستشار السياسي للثورة الايرانية لشؤون الشرق الأوسط، محمد صالح الحسيني (الرّملة البيضاء).

4/9/1981: اغتيل سفير فرنسا في لبنان، لوي دلامار (البربير).

12/12/1982: اغتيال رابح خرواع، الوزير المفوض في سفارة الجزائر لدى لبنان، بعد خطفه من منزله في حي بئر حسن.

وبعد ثلاثة أشهر أُغتيل الدبلوماسي الفرنسي غي كافالو وزوجته كارولين في منزلهما (ساقية الجنزير).

15/4/1984: اغتيال قنصل النمسا في لبنان، غيرهارد لوشنبارو في مرأب مبنىً يقطنه.

30/9/1985: اغتيال الدبلوماسي الروسي أركادي كاناكوف، بعد خطفه في بيروت.

29/12/1994: اغتيال نائب عمران المعايطة، السكرتير الأول في السفارة الأردنية، في محلة الروشة.

... اغتيالات أخرى

19/2/1990: اغتيال الدكتور الياس الزايك (الأشرفية).

7/5/2002: خطف المهندس رمزي عيراني، الناشط في «القوات اللبنانية»، والعثور على جثته في صندوق سيارته في شارع الحمراء...

20/6/1979: اغتيال عادل عبد المجيد وصفي، نائب رئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة»، وفي العام نفسه أُغتيلت كارلا روبير نيغر، مراسلة مجلة «شتيرن» الألمانية في بيروت (حي المنارة).

29/8/1980: اغتيال يحيى الحزوري، الصحافي البعثي في جريدة «اللواء» (الشيّاح).

9/7/1985: اغتيال سمير عاصم الشيخ، رئيس تحرير «الفهرست» وزوجته وولديهما في محلة رأس بيروت.

* اغتيال الصحافي حسن فخر بقذيفة أُطلقت على سيارته بين بشامون ودير قوبل (جبل لبنان).

X - الحالات اللبنانية (1949 - 2009)

اغتيالات في بيت العنكبوت

1 ـ ساحة شهداء مفتوحة

قلَّما يُحكى عن الاغتيال، عن الموت اغتيالاً والمذابح والمجازر المُرتكبة في عهد الانتداب الفرنسي (1918 ـ 1946)، إذ جرى وصف الثوار في بلاد الشام بأنهم «عصابات» إرهابية تخرج على قانون المستعمِر وجيشه. [هونتزيغر، الكتاب الذهبي لجيوش المشرق (24)؛ تعريب إدوار البستاني، بيروت 1938]. وعليه، يُكتفى عموماً بالإشارة إلى شهداء 6/5/1916 الذين أعدمهم جمال باشا في ساحة البرج، والذين جرى الاحتفال بعيدهم (عيد الشهداء) حتى وقعت اغتيالات الصحافيين والمفكرين، فتحوَّل عيد الشهداء إلى يوم «حرية الصحافة». يبقى أنَّ للانتداب الفرنسي ضحاياه وشهداءه الذين لم تُنبش ذكراهم حتى اليوم، وتالياً ما برحوا خارج الذاكرة الوطنية، أمثال أدهم خنجر وصادق حمزة وشكيب وهّاب... حتى إن الكلام على مقاومة وطنية، في لبنان وسورية وفلسطين، ما بين 1918 و1948، ما زال مشوباً بالإبهام أو النسيان. نلفتُ إلى ذلك ونحن ندرسُ الحالات اللبنانية ما بين 1949 و2009، ونشدّد على أن لكل منعطف سياسي في زمن البدائل الشرق أوسطية، مقاوميه وشهداءه من السياسيين والنواب والوزراء ورؤساء الجمهورية، ومن رجال الدين المسلمين المضطهدين (مثلاً السيدين محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين في زمن الانتداب الفرنسي، اللذين تعرَّضا لمحاولات اغتيال ونفي)، وأيضاً من المفكرين والصحافيين، وعموماً من عامّة المواطنين... «إن 75% من الذين قتلوا خلال العام الماضي [2005] تعرضوا للاغتيال، وإن في 90% من الحالات لم تتم معاقبة الفاعلين»، كما جاء في تقرير لجنة حماية الصحافيين. وأوضح هذا التقرير أن الجسم الصحافي يسدّد ثمناً استقلالياً عند كل منعطف سياسي، لأن الصحافيين يمثلون «رموز مشروع سياسي لم يولد بعد، قوامه الديموقراطية والحرية» ولأنهم «يحتلون الموقع الريادي في المعارك السياسية، ويمثلون أحد أبرز أطراف السجالات الوطنية التي تحصل حول مشاريع الوطن المستقبلية. لم تعد هذه الحوادث فريدة، ولا تقتصر على العالم العربي، إذ إن الصحافة بشكل عام تعيش في صراع دائم مع السلطة...». لماذا تُعتبر الصحافة اللبنانية ساحة شهداء مفتوحة؟ ربما لأنَّها سلطة رأي وأداة تواصل سياسي بين رجال السلطة والنّاس. وفي كل حال، نجدنا أمام نظام ترهيبي يهرع إلى إرهاب الفكر، كلما تبيَّن له أن الفكر المناهض للسلطة يهدّد الحاكمين كافة ـ الذين زعم بعضهم أن المشكلة «ليست حماية حرية الصحافة من السلطة، بل حماية السلطة من حرية الصحافة». بطبيعة الحال، لا ترد السلطة على الفكر بالفكر، بل بالحديد، بالمطاردة والتشريد والتهجير والتعذيب والقتل. وهذا ما يُستفاد من إقدام جمال باشا على شنق مواطنين لبنانيين، من بينهم 12 صحافياً: الشيخان فريد وفيليب الخازن (صاحبا جريدة الأرز، جونية) ومحمود المحمصاني، وعبد الكريم الخليل، وسعيد فاضل عقل، والشيخ أحمد حسن طبّارة، وعُمَر حمد، وعبد الغني العريسي، وباترو باولي، وجرجي حدَّاد، والأمير عارف الشَّهابي. لكن، لماذا حظيت الصحافة اللبنانية بهذا القَدْر من منسوب الاغتيال؟ لأنَّ الأنظمة الضيّقة، التوتاليتارية، كما وصفها وزير الاعلام السابق غازي العريضي، أراد أربابها «أن ينتقموا من لبنان، لأنّهم يخشون انتقال عدوى الحرية إلى بلادهم». هذا يؤشر على أن حالات الاغتيال وافدة بمعظمها من وراء حدود هذا البلد الديموقراطي الليبرالي الصغير، الصامد بحريّاته ومقاوميه: «إن صراع الأنظمة العربية المحيطة ببلدنا، كما يقول طلال سلمان رئيس تحرير «السفير»، تسبّب باهدار أرواح العديد من الأبرياء اللبنانيين، لأننا في نهاية

الأمر نعيش في عالم سياسي واحد [...] ولأن الطابع العسكري المخابراتي وسياسة رفض الآخر ومحاولة إلغائه مازالا يطغيان في الدول العربية. إن الأنظمة العربية تعاني ضيق صدر في آفاقها السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى الحَجْر على الكلمة والأفكار والآراء. ويظهر ذلك في الاغتيالات التي تترجم حجمَ الترّدي في الحياة السياسية في هذه الدول (فضلاً عن مسؤولية اسرائيل عن بعض الاغتيالات التي حصلت بسبب الصراع العربي الاسرائيلي)». أما الاغتيال فيصفه طلال سلمان بأنه «فعل غبي»، لأنَّ المجرم الذي يعتقد أنَّه بتصفيته الصحافي سوف يقضي على فكرته أو مشروعه أو رأيه، مخطىء في تقديره. فالفكرة لا يقتلها الرصاص، وإنما يزيد من وهجها حتى لو لم تكن صحيحة.

قبل الولوج الكرونولوجي في قائمة الموت ـ أو دفتر اللحم ـ التي تقدّم لبنان وكأنه «ساحة جرائم متنقلة»، من المفيد أن نستعيد هنا بعض ما قاله ذوو الصحافيين المغتالين. السيد جميل مروة، صاحب الديلي ستار وابن الشهيد كامل مروة (صاحب الحياة) يرى «أن الفرق بين النهج القانوني في الدولة والعقلية الأمنية يكمنُ في أن الأول يعتمد على المحاسبة، في حين أنَّ الثاني تسود فيه سياسة الأوامر التي تُختصر بـ «نفّذ ثم اسأل» أو اعترض». والسيدة جيزيل خوري، زوجة الشهيد سمير قصير (2/6/2005) الذي انضم ـ كما سنرى ـ إلى قافلة شهداء الرأي، تقول إن اسم زوجها كان وارداً على قائمة الموت التي جرى ترويجها لترويع اللبنانيين. وتؤكد أنها كانت على علم مُسبق بقرار إعدامه المتّخذ في مكانٍ ما لسببين: «الأول انتقاماً لدوره الريادي في حرية التعبير في فترة الوصاية [السورية] ولتمرّده على قادة الأجهزة وانتصاره عليهم. أما الثاني فكان لدوره البارز في ولادة ثورة الأرز [14 آذار، مارس، 2005] التي كان عرَّابها». ذاك أن سمير قصير، اللبناني من أصل فلسطيني، عمل دائماً على بثّ الأفكار النهضوية وحلم أن تتفجّر النهضة في مدينة بيروت لتكون القدوة لبقية العواصم العربية [سمير قصير، تاريخ بيروت (25)، بيروت دار النهار، 2006]. الحاصل أن الاغتيال هو من مقدورات الصحافيين والمفكرين في الدول العربية، طالما أن مهنتهم ترمز إلى السير على حافة الموت، بلا أمل في حماية ونجاة لاسيما إذا تدخلت الدول في قرارات التصفية. ويعتقد ذوو شهداء الاغتيال، الفكري والسياسي، أن كتاباتهم تؤثر في الرأي العام وهم أحياء، وأن استشهادهم سيكون له تأثير أكبر في مجرى الأحداث المقبلة. والحال لا يضارع دفتر اللحم اللبناني من حيث رعبه الكبير، سوى ما يشهده العالم العربي من إرهاب إسرائيلي في فلسطين المحتلة، وما يعانيه شعبُ العراق الأبي من مهرجانات الدم وحوادث القتل حبّاً بالقتل، بدافع من المحتلين الأميركيين وعملائهم وحلفائهم.

أشرنا إلى أن الاغتيال هو حادثة قتل استثنائي، حادثة صغيرة/ كبيرة، فردية جماعية، قد تتحوّل مع الزَّمان المتمادي إلى «قتل عادي» [وضّاح شرارة، أيام القتل العادي (26) ، بيروت، دار النَّهار، 2007] طالما أن «الحرب هي الكذب على العنف» وأن الأهل يخرجون على الدولة. لكن، ماذا عن الخلافات والوصايات، ماذا عن الصراعات للسيادة على هذه المنطقة التي جعلت لبنان ساحة مفتوحة على الاغتيالات المتعاقبة؟ يقول وضّاح شرارة: «فالاغتيالات السابقة وأعمال القتل الخاصة [...] كانت رافداً ثانوياً أو جانبياً من روافد طور أو حال سياسية أوسع من الاغتيال نفسه وأكثر تعقيداً. وكان الاغتيالُ صدى من أصداء الطور أو الحال. ولم يكنْ عاملاً قوياً أو راجحاً في إنشائه. فلا اغتيال رياض الصلح ولا اغتيال كامل مروّة، نجم عن انعطاف الحال السياسية بلبنان أو المشرق انعطافاً داهماً أو آذنَ بانعطافها على هذا النحو. وهذا على خلاف اغتيال رفيق

الحريري. وكلا الاغتيالين السابقين «اللبنانيين» تولّته شِلل محلّية في خدمة أجهزة أو فروع أجهزة، ودعت إليه ثاراتٌ عصبية وسياسية. وكانت هذه ردّ جواب على حوادث مضت فوق ما كانت إعداداً لحوادث آتية أو سعياً في اتّقاء تداعيات مقدَّرة أو متوقعة [...] ومقتل رفيق الحريري كان فاتحة اغتيالات لم تنتهِ فصولاً» [شرارة، أيام القتل العادي، ص 219 ـ 220].

2 ـ وبعد، ما هو الجامع المشترك بين المتعاقبين على الاغتيالات في مختلف الحالات اللبنانية؟

لا وهم أنَّ المؤشّرات التي تكشف خلفيّة القتلة تحتاج إلى دراسة علمية متخصصة، سنحاول هنا إرساء بعض توجّهاتها:

ـ نفي الصفة الشخصية الفردية أو الإنسانية عن القتيل (الضحية المُغتالة)، وتالياً تجريد المقتول من حقوقه التي يظنُّ القاتل أنَّه قد امتلكها بقوة الدم الذي أهدرَه، واستلّ منه روح قوّته، فلم يعد يرى أحداً سوى نفسه في المكان المرصود.

ـ الإنكار على هيئةٍ من الهيئات، السياسية أو القانونية الحقوقية (كما سنرى في السجال الدائر حول المحكمة الدولية لأجل لبنان، بعد اغتيال ر. الحريري ولاحقيه) التمتّع بصلاحية النظر في الجريمة كجريمة؛ وإنكار جواز قيام مثل هذه الهيئة أصلاً.

ـ إسقاط التبعية المباشرة أو العينية، المعنوية والأخلاقية، عن القاتل المادي أو القتلة، بدعوى أن القاتل سياسي، وأنه لم يقتلْ نَفْساً، بل قتل ما يمثله القتيل أو القتلى؛ بمعنى أن الرَّامز السياسي يقتل المرموز السياسي، وأنَّ المشكلة ترميزية، مشكلة راموز (Code) ، شيفرة، لا مشكلة مخلوق بشري أُريق دمه وأزيل عنوةً وخلسةً من الوجود.

ـ فوق ذلك، يكون القاتل السياسي بمثابة «الأب الحاضن» للقتلة، والمحدِّد للمقتولين: في حالة اغتيال رياض الصلح، كان الخطاب الاغتيالي «خذها من يد سعادة»؛ وفي حالة اغتيال كامل مروّة «خذها من يد عبد الحميد السراج أو عبد الناصر»؛ وفي حالة كمال جنبلاط «خذها من يد حافظ الأسد» إلخ.

ـ القتيل منسوب، بنظر القاتل، إلى عدو. والعدو يجب قتله بلا عقوبة. هكذا يجري تأويل سياسي للاغتيالات، وكذلك للحروب بين الأهل، وتالياً لاغتيالات مُستنسخة، علنية أو مقنَّعة. في مقابل القتيل الفردي، المعزول عن جماعته بنظر أعدائه، يصف القاتل السياسي نفسه بأنه جماعي، قومي، ديني، أهلي... ينفّذ إرادة الجماعة في فرد منبوذ أو مطلوب نبذه من الجماعة.

ـ إن الإفراد (كما في حالة طرفة بن العبد: تحاشتني العشيرة كلها... وأُفرِدت إفراد البعير المُعبَّد ـ أي الأجرب) هو عقاب تنزله الجماعة بفردها هذا وتجزي خروجه عنه بعزله. وعليه، العزل السياسي هو وارث الإفراد. إنه خلع من هوية جماعية. إنَّ الاغتيال هو القصاص الأمثل للإفراد والعزل... وهكذا، يجري القتل الخفي لأفراد بلا حقوق، هناك حيث «الحقوق» هي للشعوب وحدَها، التي يحكمها واحد مُطلق، بلا رقيب ولا حسيب. إنَّه قانون جمع المتعدّد في واحد، للاستفراد بكل من أفراد الجماعة وعزله الممّهد لقتله.

ـ تشكل حالة رفيق الحريري أنموذجاً فريداً للاغتيال السياسي المزمع تنفيذه. لهذه الغاية، لجأ القاتلُ السياسي إلى الاغتيال الرمزي، تمهيداً للاغتيال الجسدي للمقتول المرصود، موجّهاً إليه من الاتهامات ما يكفي لتشويه سمعته وهدر دمه: فهو «الثري الفاحش الثراء»، وكيل «الأعراب» في لبنان، صاحب الشركة العقارية ومقاولها (سوليدير)؛ الفاسد المُفسِد؛ المحتكر والأخطبوط؛ النازع إلى استبدال الوطن بعصبية عقارية أو بهونغ كونغ؛ وهو البركيل (أفعى ضخمة تبتلع ضحاياها

وتهضمهم في معدتها العظيمة)؛ عدو المُسْتضعفين والمهجّرين؛ الأميركي (الصهيوني مواربةً)، دسَّاس الدسائس عند العدو [إلى آخر اللائحة الاتهامية التي رصدها و. شرارة، أيام القتل العادي، ص 224].

ـ هنا يُستعمل «السياسي» للتخفيف من الجرم الفردي. والحال، لا مناص من نفي المحاكمة، برفض التحقيق أو منعه... كأنَّ كل اغتيال في لبنان يستدعي عودةً إلى قانون العفو عن جرائم الحرب، كما حدث سنة 1990، وأيضاً سنة 2005 (العفو عن سمير جعجع والمتورطين في أحداث الضنية مع الجيش اللبناني).

3 ـ التسلسل الزمني للاغتيالات في لبنان

1949

صُوِّرت محاكمة أنطون سعادة (1/3/1904 ـ 9/7/1949) في «صُورة اغتيال»، فكان لها ما بعدها من منازعات أهلية، سياسية وعصبية، بدعوى أن الحرب استمرار للسياسة بآلات عنفية. في لبنان، استمرار الجريمة هو القانون، وعقابها هو الاستثناء. لماذا؟ لأنَّ تنكير الفاعل، بجعله عاماً أو جماعياً، هو نقض للعدالة، ولأن مدّبري القتل يورطون الجماعة أو الأهل «فلا يسع العصبيّة التنصّل من القاتل؛ فتُدخَل أعمالُ القتل في الأعمال الحربية، الأهلية أو الخارجية» [شرارة، أيام القتل العادي، م. س.، ص 231]؛ ولأن الاغتيال «مناقضة منطقية» ينبغي نفيها عن «القيادة» السورية مثلاً، وهي المنزَّهة عن مثل هذا، على ما تحسب ويحسب أنصارُها ويقولون ويُعلنون [م. ن.، ص 232].

1951

جرى على طريق مطار عمّان اغتيال رياض بن رضا بن أحمد الصلح (صيدا 1894 ـ عمَّان 16/7/1951)، وهو برفقة طبيبه الدكتور نسيب البربير (صاحب مستشفى البربير؛ وزير) ومستشاره محمد شقير (توفي سنة 1987 في بيروت) وحارسه المفوَّض عبد العزيز العرب. شارك في اغتياله: مخايل الديك، ومحمد الصلاحي واسبيرو وديع. عُرفوا ولكنهم لم يحاكموا ويُعاقبوا. في العام نفسه، أقدم مصطفى شكري كشو على اغتيال الملك عبدالله (القدس، 20/7/1951). ملحظ: ورد في جريدة الشرق الأوسط (العدد 10221، 22/11/2006): «اغتيل [رياض الصلح] على أيدي ناشطين من أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، ثأراً لإعدام زعيم الحزب انطون سعادة عام 1949».

1952

في عهد الرئيس كميل شمعون، أُغتيل على بوابة القصر الجمهوري (بيت الوسط حالياً) في حي القنطاري في بيروت، النائب والوزير السابق محمّد العبود. أُدين بالجريمة وأُعدم أحمد محمود الشيخ، من أنصار النائب والوزير السابق سليمان العلي وشقيقه مالك (عكار).

1958

في آخر عهد الرئيس شمعون أُغتيل نسيب المتني، الصحافي المعارض، صاحب جريدة التلغراف؛ وأفضى اغتياله إلى احتقان وانفجار ثورة 1958. وفي العام نفسه اغتيل أبو الحنّ (فؤاد حدّاد)، الصحافي الموالي المعلّق في جريدة العمل الكتائبية، المؤيدة لسياسة الرئيس شمعون. يُوصف اغتيال نقيب المحرّرين نسيب المتني بأنّه أول اغتيال صحافي «صُنع مئة بالمئة في لبنان»، خلافاً للاغتيالات اللاحقة التي ارتكبت بأيدي أجهزة مخابراتية، عربية، واسرائيلية وأجنبية.

1959

اغتيال أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني، فرج الله الحلو (1906 ـ 1959) الذي أعلن منذ 1948: «لبنان باقٍ في جبهة الحرية»، خُطف عند الحدود السورية ـ اللبنانية. صُفّي بالأسيد.

1961

في عكار (شمال لبنان) في 17/4/1961، اغتيل النائب ألبير الحاج.

1966

في عهد الرئيس الصحافي شارل حلو، وقع اغتيال كامل مروّة (1915 - 1966) وهو في ذروة تألقه الصحافي (جريدة الحياة وذي دايلي ستار). اغتاله عدنان سلطاني بكاتم صوت، بالتواطؤ مع ابراهيم قليلات وتوفيق النقيب ومحمود الأروادي وأحمد المقدّم، وبتدبير من مخابرات عربية. كان عدنان سلطاني موظفاً في بنك أنترا (بيروت). انكشف أمره فجرى اعتقاله واقتياده إلى سجن الرَّمل (بيروت). أحال رئيس الحكومة الدكتور عبدالله اليافي القضيّة على المجلس العدلي. وبما أنَّ مروّة كان شيعيّاً، وكان القاتل سنيّاً، ظهرت بوادر احتقان شيعي/ سنّي، بعدما عاد ابراهيم قليلات من قبرص واجتمع بمحاميه النائب السابق عبدالله الغطيمي (تبنين). في الإعلام، جرى التعامل مع اغتيال مروّة بصيغ اتهاميّة للشهيد الفرد، تبرئةً للجماعة القاتلة: «اغتيال الصحافي اللبناني المشبوه»، «الحلف الإسلامي: فقد الحلفُ الرأسَ الذي اختاره الاستعمارُ للإشراف على إنفاق الأموال السعودية» [عبد الحميد السراج، أخبار اليوم، 24/2/1967]. في العام نفسه، أعدم في مصر القائد والمفكّر الإخواني سيد قطب. وفي لبنان جرى اغتيال «بنك أنترا»، على إيقاع أول صدام مسلح بين الفدائيين والجيش.

في الوقائع، اغتيل كامل مروّة، ليل الاثنين 16/5/1966: «كامل مروّة ملقىً على الأرض أمام مكتبه والدماء تفور من صدره، والى جانبه مسدّس صغير مزوَّد بكاتم للصوت: رصاصتان فقط وضعتا حدّاً لحياة مؤسس «الحياة»، إحداهما أصابته في بطنه والثانية في رئته» [الحياة، ص 1، 17/5/1966]. بعد أكثر من 30 عاماً على جريمة اغتياله، كشفت الخارجية الأميركية وثيقةً تؤكد أن قرار تصفيته كان برعاية مباشرة من عبد الحميد السرّاج. فكانت تلك أول عملية اغتيال صحافي في لبنان على يد جهاز استخبارات عربي، حسب تعبير جميل كامل مروّة. بعد اغتياله هذا، لقي ستة من كبار الصحافيين اللبنانيين المصير نفسه، ولو بأشكال مختلفة (قتلاً بالرصاص، تعذيباً بالأسيد أو تفجيراً): ـ سليم اللوزي (1980)، رياض طه (1980)، سهيل طويلة (1986)، حسين مروّة (1987)، سمير قصير (2005) وجبران تويني (2005).

1971

اغتيل عبدالله عادل عسيران، نجل رئيس مجلس النواب السابق (22/12/1971).

1972

اغتيال غسان كنفاني.

اغتيال ايهودا باراك للقادة الفلسطينيين كمال ناصر/ كمال عدوان/ محمد يوسف النجار (بيرت).

1974

اغتيل المحامي خالد صاغية (عكار 4/7/74).

1975

في صيدا، يوم 26/2/1975 أغتيل معروف سعد المصري، زعيم صيدا (نائب في البرلمان اللبناني ورئيس بلدية)، عندما كان على رأس تظاهرة سلمية لنقابة صيَّادي الأسماك (فقراء البحر) إحتجاجاً على إنشاء شركة بروتيين لاستثمار البحر (صاحبها الرئيس السابق كميل شمعون). أُغتيل برصاص مجهول، بينما كان الجيش اللبناني يُطلق النّار لتفريق المتظاهرين عند ساحة النجمة. أُصيب المناضل أبو مصطفى بجروح بالغة، نُقل على أثرها للعلاج في مشفى الجامعة الأميركية في بيروت؛ لكنَّه تُوفي في 6/3/1975.

13/4/1975: حادثة بوسطة عين الرُّمانة. إنها أنموذج محلي للاغتيال الجماعي (34 قتيلاً، منهم 30 فلسطينياً و4 لبنانيين). في 21/2/1973، كانت اسرائيل قد اغتالت طائرة ركاب ليبية. نلاحظ أن اغتيال معروف سعد قدّم أنموذجاً لاغتيال فردي بسلاح جماعي، مقابل أنموذج القتل الجماعي بسلاح أفراد ينتمون إلى ميليشيا الكتائب (القوات اللبنانية)، وكلاهما استعملا للتأريخ لانطلاق الحرب الأهلية (75 - 1989).

في 20/12/1975، أُغتيل في طرابلس محافظ الشمال فايز العماد. وفي العام نفسه جرى اغتيال الصحافي إدوار صعب (برصاص قناص، عند المتحف، بيروت).

1976

في 27/5/1976 أُغتيلت السيدة ليندا فؤاد جنبلاط، شقيقة الزعيم الوطني كمال جنبلاط، في منزلها الواقع في شارع سامي الصلح (عين الرمانة) وجُرحت ابنتاها في الحادثة التي كانت من علامات نهاية التعايش الإسلامي المسيحي في بيروت، بعدما شُقَّت إلى غربية وشرقية.

رجل الدولة، عميد الكتلة الوطنية ريمون إدّه [الاسكندرية 15/3/1913/ باريس 10/5/2000]، نائب ما بين 1953 و1992، تعرَّض في 25/5/1976 لعملية اغتيال نفَّذها مسلّحو حزب الكتائب بين نهر ابراهيم والضبيّة فأصيب بجروح في رجله. وفي 11/11/1976، تعرَّض «ضمير لبنان» لمحاولة اغتيال ثانية أمام منزله في الصنائع (بيروت الغربية)، فما كان منه إلّا أن نفى نفسه في 22/12/1976، واستقرّ في فرنسا لممارسة نشاط سياسي من بعيد [ريمون إده، ضمير لن يموت، بيروت، دار الجيل، 2000]. من أبرز مشاريع القوانين التي اقترحها:

ـ سريّة المصارف (1956).

ـ إعدام القاتل (1959).

ـ إلغاء الضريبة التصاعدية على الأراضي الزراعية (1959).

ـ الحساب المشترك وحماية الشّيك (1961).

ـ مشروع قانون بفصل قوى الأمن الداخلي عن الجيش (1969).

ـ اقتراح باستدعاء قوّات طوارىء إلى جنوب لبنان.

ـ اقتراح قانون بالزواج المدني، إلخ.

كمال يوسف الحاج (1917 ـ 1976) خطف وقتل؛ أستاذ فلسفة في الجامعة الأميركية (بيروت).

ملحظ: ما بين 1972 و1974 تعرّض الصحافي ميشال أبو جودة لمحاولتي اغتيال: الأولى، تفجير قنبلة في مطابع النهار (15/11/1972)، والثانية يوم خطفه في 16/7/1974. بعد وفاته (17/9/1992، جُمعت مقالاته «من حقيبة النهار» (27) في جزءين وصدرا عن دار النهار (بيروت، 1993). كتب متسائلاً: «هل تكون مأساة الصحافة في الحكم والحكام أم أن مأساة الحكم في الصحافة؟» [من حقيبة النهار، ج 1، ص 18]. وبعد خطفه وإطلاقه بمعجزة، صرخ: «ماذا فعلتُ؟ لقد بقيتُ حيّاً»! وأوضح: «قاعدة الخطف ثابتة لا تتغيَّر: ـ فإمَّا أنْ يُعاد المخطوف ولا تُعرَف القصة...

... وإما أن تُعرَف القصة ولا يُعاد المخطوف»[م. ن.، ص 428].

لمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة، راجع:

ژ1 صائب سلام (1905 ـ 2000): شهادات محبة ووفاء (28)؛ بيروت، مكتب صائب سلام الإعلامي، 2000.

ژ1 جورج حاوي (1938 ـ 21/6/2005): ـ كما يرويه الأصدقاء (29)، بيروت، دار الملتقى، 2006.

ـ جورج حاوي في حوارات (30)، بيروت، دار الفارابي، 2006.

ژ1 ليديا كرم: رفيق الحريري (31) (1944 ـ 2005)، شهيد في ضمير الوطن، بيروت، ب. ت.

ژ1 فؤاد بطرس: المذكرات (32)، بيروت، دار النهار، 2009.

ژ1 نقولا ناصيف: جمهورية فؤاد شهاب (33)، بيروت، دار النهار، 2008.

ژ1 شارل حلو: حياة في ذكريات (34)، بيروت، دار النهار، 1994.

ژ1 زهير عسيران يتذكر المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب (35)، بيروت، دار النهار، 1998.

1977

16/3/1977: الأربعاء، وقع اغتيال كمال جنبلاط (1917 ـ 1977)، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، قائد الحركة الوطنية اللبنانية المُعارض الشديد للتدخل العسكري السوري في لبنان، وأمين عام الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، الكاتب والشاعر بالعربية والفرنسية والانكليزية، رجل الدولة المرموق، نائباً ووزيراً؛ أحد أبرز مناضلي العالم الثالث ضد الاستعمار والصهيونية، إلى جانب المهدي بن بركة (المقتول سنة 1965 في فرنسا) وتشي غيفارا (المغدور سنة 1967 في بوليفيا). استشهد كمال ورفيقاه حافظ الغصيني وفوزي أبو شديد، في كمين منصوب لهم عند مفرق ديردوريت [را. خليل: كمال جنبلاط، ثورة الأمير الحديث (36)؛ بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984؛ و ـ مع كمال جنبلاط (37)، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2009]. في مذكّراته، يبحث فؤاد بطرس عن حيثيات اغتيال كمال جنبلاط، مشيراً إلى قاتل كمال جنبلاط، الرائد ابراهيم الحويجي، مساعد محمد غانم، رئيس «جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان» [بطرس، المذكّرات، ص 179]؛ ملاحظاً أن سوريا سنة 1976 كانت

«مصرّة على تجاوز كمال جنبلاط والشيوعيين» [م. ن.، ص 181] وأن حافظ الأسد أفهمَه أنَّ «كمال جنبلاط انتهى. لم يعد يمثّل شيئاً» [...] فجنبلاط «لا يفهم إلّا لغة القوّة وهو مسؤول عن كل ما حصل في لبنان» [م. ن.، ص 183]، ويورد بطرس ما قاله خدّام في كمال جنبلاط: «كان جنبلاط وراء كل شيء وانهزم، ولم يعد شيئاً في السياسة اللبنانية. هل تريدون أن تعيدوه؟ هناك غالب ومغلوب، ويجب أن يُعامل معاملة المهزوم» [م. ن. ص 186]. أما كمال جنبلاط فهو في مرآة المناضلين الوطنيين اللبنانيين، قائد الخط الوطني (1958 ـ 1975 ـ 1976] الذي قاوم العصبية الطائفية بوصفها «زرائب حيوانية» (1964). هنا شهادة مواطن مناضل، أنطوان مخايل حدّاد: «خاضت القوى التي كان يقودُها كمال جنبلاط عدَّة معارك عام 1958، فأسعف جرحى أخصامه من الدَّرك والشمعونيين في الفريديس والباروك ووادي الست [جبل لبنان، الشوف]، ولم يسمح بقتل جريح أو أسير، ولا بنهب بيت مسيحي متروك ـ بقيت قماشيل الثّوم معلَّقة على الحبال حتى عودة أصحابها... كان كمال جنبلاط الإنسان وممارساته هو الضمانة للمسيحيين والضمانة لحياتهم عقب أية حادثة... وحتى عندما قُتِلت شقيقته ليندا عام 1976 في منزلها في عين الرّمانة وجُرحت ابنتاها، لم يسمح بردود فعل مذهبية على هذا الاغتيال. لقد وقف كمال جنبلاط ضد عبادة قصر المختارة، ووقف إلى جانب العامل والفلَّاح، وضد زيادة سعر صفيحة البنزين 25 قرشاً (عكس ما يجري اليوم)».

على الرغم من وجود الجيش العربي السوري في الشوف، ومن قرار قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، تَغوَّلَ السلاحُ واغتال عدداً من المسيحيين الأبرياء الذين طالما أفتداهم وحماهم الشهيد كمال جنبلاط.

1978

يوم 12/6/1978، قامت القوّات اللبنانية بقيادة سمير جعجع بارتكاب مجزرة إهدن. فبعد مقتل جود البايع مسؤول الكتائب في منطقة زغرتا ـ الزاوية، قرّر بشير الجميل الضرب بقوة وكلَّف سمير جعجع بالهجوم على معقل فرنجيّة الصيفي، الذي نجم عنه مقتل النائب/ الوزير طوني سليمان فرنجية وزوجته ؟يرا قرداحي وابنتهما جيهان (عامان ونصف العام) وأكثر من ثلاثين قتيلاً من أنصاره. وكانت مجزرة إهدن من عوامل تفجير حرب المئة يوم، صيف 1978، بين المردة والقوات السورية من جهة وبين قوات «الجبهة اللبنانية» بزعامة كميل شمعون، من جهة ثانية. في كتاب «إهدن لعنة المسيحيين العرب» سلَّط الصحافي الفرنسي ريشار لابي؟يير، الأضواء على علاقة بشير الجميّل بمسؤول الموساد دي؟يد كيمحي، وأبرز هدف تلك المجزرة: وضع اليد الكتائبية، حليفة إسرائيل، على القرار المسيحي اللبناني. وكشف الكاتب عن «تعيين سمير جعجع قائداً لقوات الكتائب في شمال لبنان، بناء لطلب من الموساد الاسرائيلي، انطلاقاً من التحليل النفسي لشخصية سمير جعجع». وكان رأي الموساد أن اختيار سمير جعجع على رأس «ألف مقاتل» لتولي عملية إهدن، لا يترك مجالاً أمام طوني فرنجية سوى المواجهة، وهي تالياً بمثابة «انتحار» وقبلئذ، كانت الكتائب قد صفّت نمور الأحرار، فلجأ الياس الحنش وداني شمعون إلى الغربية، وكانا «على صلة بمخابرات فلسطينية».

في 28/8/1978، وقع في ليبيا إخفاء الإمام موسى الصدر (طهران 1928) مع رفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين. وما فتىء هذا الاخفاء متمادياً، على الرغم من إحالته على المجلس العدلي في لبنان. وعندنا أن هذا الإخفاء هو بمثابة اغتيال مقنَّع.

1979

اغتيال علي حسن سلامة، مسؤول جهاز أمن (17) بسيارة مفخخة (22/1/1979). اغتيال أحمد المير الأيوبي في طرابلس ليل 13/14 حزيران 79.

1980

اغتيال الشاعر كمال خير بك (القرداحة 1935 ـ بيروت 1980)، مع بشير عبيد (5/11/1980) وناهية بجاني.

اغتيال شاعر «غزل الكادحين»، موسى شعيب في بيروت (الشرقية 1943 ـ بيروت 1980). كتب قبل اغتياله: «قتلوني يا عار بنادقهم!».

اغتيال الصحافي سليم اللوزي (طرابلس 1922 ـ عرمون 25/2/1980): درس في مدرسة الصنائع وسافر إلى يافا بحثاً عن عمل. سنة 1944، التحق بإذاعة الشرق الأدنى (كاتب تمثيليات إذاعية) ثم استقال وانتقل إلى العمل في مجلة «روز اليوسف» المصرية. سنة 1950 عاد إلى بيروت وعمل في مجلة «الصيَّاد» حيث لمع قلمُه الصحافي. بعدئذ، انتقل سليم اللوزي إلى العمل في جريدة «الجمهور الجديد»، واتخذ من «دار الهلال» في بيروت كمقر له، مراسلاً مجلتي «المصوَّر» و «الكواكب». في 19/10/1956، أصدر مجلة «الحوادث»، معارضاً، رافعاً شعار «لن أركع». دافع عن سيادة لبنان وحريته وعارض بشدة تدخل النظام السوري في الشؤون اللبنانية (1973). سنة 1976، نفى نفسه إلى لندن حيث أخذ يصدر مجلة «الحوادث»، هرباً من تهديدات ومضايقات. عندما توفيت والدته، عاد إلى لبنان مراهناً على «حرمة الموت»، إلّا أن رهانه لم يكن في موضعه: خطفوه على طريق المطار يوم 25/2/1980، وبعد 9 أيام وُجدت جثته المشوهة في أحراج عرمون (جنوب شرقي بيروت). دُفن في 4/3/1980. وصفت الصحافة مشهد تعذيبه السَّادي الأبشع: «عُثر عليه [...] ملقىً على بطنه، في مؤخرة الرأس طلقٌ ناري حطّم الجمجمة ومزَّق الدماغ. ذراعه اليُمنى مسلوخ لحمها عن عظمها حتى الكوع وأصابعه الخمس سوداء نتيجة التعذيب بحامض الكبريت. كما عُثر على أقلامه الحبرية مغروزة بعنف داخل أحشائه من الخلف».

اغتيال رياض طه، نقيب الصحافة اللبنانية، بست رصاصات من النوع المتفجّر (خارق حارق) اخترقت عنقه وصدره، صباح 23/7/1980، وهو في طريقه إلى مقابلة الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة المستقيلة آنذاك (آخر عهد الرئيس الياس سركيس). يُقال إن إحدى افتتاحياته في صحيفته «الكفاح العربي» كانت من أسباب إهدار دمه واغتياله في «بيت العنكبوت». قال فيها لفلان: «إن قافلة الوعي والتقدّم تنطلق بسرعة، فإياك أنْ تتعرَّض لها لأنها ستجتاح كلَّ مَنْ يقف دونها. ليتك تقرأ... لتدري أنَّ المصارعين من رجال الأفكار والمبادىء لا يُوهِنُ عزائمَهم إرهابٌ أو اضطهاد ولا يُخيفهم سلاح، لأنَّهم لا يخشون الموت... ولكنك لا تقرأ ولا تدري [...] وإذا قتلتَ رياض طه فإنَّ قتله سيخلّده وستثب من دمه نار تلتهمُك أنتَ وذريَّتك [...] حقاً إنني لا أحقدُ عليك بقدر ما أرثي لك». قبل اغتياله، تعرَّض رياض طه لمحاولات اغتيال وسجن، هو المرشح عن المقعد النيابي الشيعي في دائرة بعلبك الهرمل، على رأس لائحة معارضة للاقطاع السياسي. حمل رياض طه لواء الحريات الصحافية في لبنان، فانتخب سنة 1967 بالاجماع نقيباً للصحافة

اللبنانية. اعتباراً من 1980، كرَّس النقيب رياض طه يوم السادس من أيار (مايو) عيداً لشهداء الصحافة اللبنانية.

1981

اغتيال الكاتب الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي (يافا 1939 - بيروت 1981) برصاص في مكتبه، في «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» التي كان يديرها من لندن وبيروت. عضو بارز في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (العراق). أشرف على إصدار عدة موسوعات (الموسوعة السياسية، الموسوعة العسكرية) وكتب في التاريخ والسياسة. من بعده استمرَّت المؤسسة العربية بإدارة أخيه الأستاذ ماهر الكيالي، هذه المرة من عمَّان.

1982

بشير الجميّل (1949 بكفيا - 1982 الأشرفية): كتائبي، قائد القوات اللبنانية؛ رئيس جمهورية منتخب في ظل الاحتلال الاسرائيلي (1982). قضى مع رفاقه ومناصريه في انفجار الأشرفية (13/9/1982). فجرى انتخاب شقيقه أمين الجميل (1982) المولود في بكفيا سنة 1942، والمنفي طوعاً إلى باريس بعد انتهاء ولايته، ما بين 1988 - 2000؛ ابنه بيار اغتيل لاحقاً.

مجازر صبرا وشاتيلا: تلت اغتيال بشير الجميل في انفجار الأشرفية؛ فاقتحمت قوّات الاحتلال الاسرائيلي مع عملائها، ولاسيما القوات اللبنانية، بيروت الغربية، وارتكبت مجازر صبرا وشاتيلا التي قضى فيها الألوف من الفلسطينيين واللبنانيّين وسواهم. في السياق نفسه وقعت تفجيرات السفارة الأميركية في بيروت، والسفارة العراقية، ودُمّرت مواقع القوات الأميركية والفرنسية باقتحامها بشاحنات مفخّخة.

16/3/1982: اغتيال النائب السابق بشير كيروز (بيروت/ الحازمية).

26/4/1982: اغتيال الشيخ أحمد عساف رئيس «اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية في لبنان» في بيروت الغربية.

1983

في 1/12/1983، اغتيل الشيخ حليم تقي الدين، رئيس القضاء المذهبي الدرزي والأستاذ الجامعي والكاتب المرموق، في منزله (بيروت/ الظريف). في 3/1/82 جرى اغتيال الدكتور مالكولكم كيو رئيس الجامعة الأميركية في بيروت. السيدة أديل حمدان تقي الدين، زوجة الشيخ حليم، وضعت سيرة مفصلة: [«الشيخ حليم تقي الدين، الرئيس الأعلى للقضاء المذهبي الدرزي» (عالم الكتب، 1987)]، كما نُشرت «مختارات» من كتاباته ومواقفه المبدئية الجريئة حول أحداث لبنان الدامية. له: [الوصية والميراث عند الطائفة الدرزية (بيروت/ دار العودة)].

1984

استشهاد الشيخ راغب حرب (1952 - 1984 جبشيت/ جنوب لبنان)، مناضل مقاوم للاحتلال الاسرائيلي ونصير للثورة الإسلامية. خطفه الاسرائيليون (8/3/1983) واغتالوه ليلة الجمعة 16/2/1984.

1986

29/9/86: اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش اللبناني، العميد الركن خليل كنعان في منزله (الفياضية/ جبل لبنان) ضمن المنطقة العسكرية.

7/10/86: اغتيال رئيس «المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى»، الشيخ الدكتور صبحي الصالح، الأستاذ في الجامعة اللبنانية، وذلك في بيروت الغربية (ساحة ساقية الجنزير) ـ كان يؤكد أن «العدوان على حياة فرد واحد في نظر الإسلام عدوان على كل إنسان حي، وكفَّ الجاني بالقصاص عن قتل حياة واحدة هو في الواقع كفّه عن إزهاق الحياة كلها في أشمل معاني الحياة وأوسعها مدلولاً وأكثرها تفصيلاً، فما القصاص إلّا حياة لأنه الحياة وفي سبيل الحياة...». لكنَّ أعداء الحياة أغتالوه في بيروت وهو في أوج عطائه، أمام «مدرسة جمال لأيتام المسلمين».

24/2/86: بفتوى سياسية جرى اغتيال الصحافي الشيوعي سهيل طويلة (النداء، الطريق) في محلة النورماندي (بيروت) بعد خطفه من منزله وإعادته ثم خطفه ثانية وتعذيبه وقتله بست رصاصات في عنقه ورأسه.

1987

اغتيال رشيد كرامي، ثاني رئيس حكومة لبنانية (بعد رياض الصلح)، بتفجير طوافة عسكرية لبنانية، كان يستقلها للتنقل بين بيروت وطرابلس، بعد قطع القوات اللبنانية طريق الشمال.

اغتيال المفكر والصحافي الشيوعي حسين مروة (حدّاثا 1910 ـ بيروت 1987) في 17/2/1987، حين أقدم ثلاثة مسلحين على «تنفيذ أوامر معلميهم» وإعدامه في منزله (بيروت/ الرملة البيضاء).

اغتيال المفكر الشيوعي مهدي عامل (حسن حمدان) في محلة كركول الدروز (بيروت) قرب منزله.

اغتيال محمد سليم، عميد الدفاع في الحزب السوري القومي الاجتماعي، بقصف في شتورة (جبل لبنان) وما زالت صورته مرفوعة على طريق بلدته الصرفند، سائلة عن قتلته. كما جرت تصفية توفيق الصفدي وايلي الجقل والعشرات من مناضلي هذا الحزب المنخرط في صفوف المقاومة للعدو الاسرائيلي.

ما بين 1980 و1987، تعرَّض السيد محمد حسين فضل الله (عيناتا 1935 ـ 4 تموز 1910) لعدّة محاولات اغتيال، نجا منها كلها، وآخرها متفجّرة بير العبد (بيروت/ الضاحية الجنوبية) التي خلّفت دماراً كبيراً وأودت بحياة العشرات من القتلى والجرحى.

محاولات لاغتيال الزعيم التقدمي وليد جنبلاط (المختارة 1949).

1988

محاولة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص (بيروت 1929)، الأكاديمي البارز في المجال الاقتصادي، الملتزم بقضايا الوطنية والعروبة في لبنان والعالم العربي؛ الوزير الناشط، ثم النائب عن بيروت (1992 ـ 2000). بعدما أقدم الرئيس أمين الجميل في آخر ولايته (1988) على تشكيل حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون، ظلّ الرئيس الحص على رأس حكومة وطنية حتى اتفاق الطائف (1989) وتعرَّض لعدة محاولات اغتيال، أبرزها تفجير الروشة

(غرب بيروت) الذي أدى إلى نجاته وسقوط بعض الضحايا. له: [لبنان المعاناة والسلام ـ لبنان على المفترق ـ نقاط على الحروف ـ ذكريات وعبر ـ حرب الضحايا على الضحايا ـ على طريق الجمهورية الجديدة ـ القرار والهوية ـ تجارب الحكم في حقبة الانقسام ـ بين العمل والجدية]. مؤسس ورئيس، «ندوة العمل الوطني». له بالانكليزية: [تطور السوق المالي في لبنان ونافذة على المستقبل].

1989

اغتيال الكاتب والسفير توفيق يوسف عوّاد (1911 ـ 1989)، مع ابنته وصهره سفير اسبانيا لدى لبنان، بقصف عشوائي لبلدته بحرصاف. في روما كان عوّاد قد تعرَّض سنة 1972 لمحاولة اغتيال اسرائيلية.

اغتيال الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية (1921 ـ 1989) بتفجير داخل سيارته قرب دار الفتوى، ذهب ضحيته كثير من المواطنين.

اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب رينيه معوَّض (اهدن 1935 ـ بيروت 1989) بتفجير سيارته الرئاسية يوم استقلال لبنان (22/11/89).

اغتيال النائب والوزير ناظم القادري يوم 21/9/1989 في بيروت الغربية. «وبدا المسؤولون السوريون ناقمين جداً على النائب/ الوزير ناظم القادري وقد ركّزوا عليه كثيراً» [فؤاد بطرس، المذكّرات، ص 419) لعلاقته بالرئيس صائب سلام.

أفق: سامي الخطيب كان ضابطاً في الجيش اللبناني (شعبة المخابرات) مولجاً بمراقبة الصحف. سنة 1969 هرب مواطن سوري إلى لبنان، فطلب حافظ الأسد، وزير الدفاع السوري، من الخطيب تسليمه الهارب؛ لبَّى الخطيب طلب الأسد واعتقل المطلوب وسلَّمه للسلطات السورية. بعد محاكمات ضبَّاط الشعبة الثانية في مطلع 1970، حوكم الخطيبُ وسرِّح من مخابرات الجيش، فعاش سنواتٍ في سوريا منفياً ولاجئاً سياسياً. سنة 1976، رقي إلى رتبة جنرال وطلب منه أن يتولّى قيادة «قوات الرّدع العربية»، السورية بمعظمها. قبلئذ، سنة 1961، كان الملازم أول سامي الخطيب قد توَّلى مهمة التحقيق مع القوميين السوريين إثر انقلابهم الفاشل على فؤاد شهاب وحلّ حزبهم. سنة 1990، قبل مهمة قيادة «ألوية الجيش» الموجودة في المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية ـ حين كان جيشُ لبنان جيشين، أحدهما يغلب عليه «الانتماء المسيحي» بقيادة الجنرال ميشال عون، وثانيهما «إسلامي» بقيادة الجنرال سامي الخطيب، التابع لحكومة سليم الحص، مقابل حكومة ميشال عون (قصر بعبدا) الذي حورب وطرد من لبنان، فخلفه الجنرال إميل لحّود، على أن يعين الخطيب مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، الأمر الذي رفضه الرئيس سليم الحص. تحت الضغط، استقال الحص، فكلّف عُمَر كرامي تشكيل الحكومة التي ضمَّت سامي الخطيب وزيراً للداخلية. في الشارع سقطت حكومة عمر كرامي الأولى (وكذلك ستسقط في الشارع حكومته الثانية، سنة 2005، إثر اغتيال رفيق الحريري)، فجرى مجدداً تكليف اللواء سامي الخطيب وزارة الداخلية التي أشرفت على الانتخابات التشريعية (1992) بعد انقطاع دام عشرين سنة (منذ 1972). أُنتخب الوزير الخطيب نائباً عن البقاع الغربي. وحين جاء رفيق الحريري «ابن التدويل» إلى المسرح السياسي اللبناني، جرى استعمال سامي الخطيب «فزَّاعة» سورية تُشْهَر في وجهه. كان سامي الخطيب رجل مهمات طارئة، رجل مراحل انتقالية، عمل عند

السوريين، فكان على الدوام مرؤوساً ولم يكُ يوم رئيساً. [إيلاف، بلال خبيز، سامي الخطيب، رجل المراحل الانتقالية، 16/3/2005].

1990

اغتيال داني كميل شمعون (26/8/1934 - 22/10/1990)، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، النجل الأصغر للرئيس كميل شمعون. قاد ميليشيا «نمور الأحرار» بالتعاون مع ميليشيا الكتائب («في كل دار: كتائب وأحرار») أيام الجبهة اللبنانية، إلى أن قضت عليها القواتُ اللبنانية في مجزرة الصفرا (1980). سنة 1983، تَوَّلى منصب الأمين العام لحزب الوطنيين الأحرار، ثم منصب رئيس الحزب خلفاً لوالده المتوفّى سنة 1985. أسس سنة 1988 «الجبهة اللبنانية الجديدة» لدعم قائد الجيش العماد ميشال عون. اغتيل يوم 22/10/1990 في منزله، مع زوجته أنغريد عبد النور وطفليهما طارق وجوليان. خلفه أخوه دوري (نائب حالياً) في رئاسة حزب الوطنيين الأحرار؛ ظل اغتياله ملتبساً بين قاتلين: إيلي حبيقة وسمير جعجع قائد ميليشيا القوات اللبنانية.

أفق: إميل لحّود: حدثت في عهده اغتيالات مفتوحة.

هو إميل جميل لحّود (بعبدات 12/1/1936). تطوع في الجيش بصفة تلميذ ضابط (1/10/1956) ورقي إلى رتبة ملازم بحري (18/9/1959). رقي إلى رتبة عماد بتاريخ 28/11/1989 وعين قائداً للجيش في العام نفسه. رزق وزوجته أندريه عمدوني ثلاثة أولاد: كارين (1969، زوجة سابقة للوزير الياس المر)؛ إميل (1975، نائب ما بين 2000 - 2005) ورالف (1977). تولَّى رئاسة الجمهورية من 24/11/1998 إلى 23/11/2007. في عهده نشطت حملات اعتقالات من قبل مخابرات الجيش ضد المتشدّدين الإسلامويين، الأمر الذي أفضى إلى مواجهة بين الجيش والقوى الأمنية في منطقة جرود الضنية (شمال لبنان). كما واجه أنصار قائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع، وقائد الجيش العماد ميشال عون المنفي إلى فرنسا، بأسلوب التشدّد والاعتقال نفسه.

1992

اغتيال السيد عباس الموسوي (النبي شيت 1952/ الجنوب 16/2/1992) أمين عام حزب الله. أقدمت طوافة عسكرية إسرائيلية على اغتياله بقصف صاروخي لسيارته التي استشهد فيها مع عائلته. خلفه السيد حسن نصرالله على رأس حزب الله، وبدأت مرحلة جديدة للمقاومة وللصراع السياسي على لبنان.

اغتيال الكاتب والصحافي مصطفى جحا (1940 - 1992). درس في الجعفرية (صور) وكان يتيماً فقيراً ذا ميول يسارية. عمل في وكالة لتجارة المواد الزراعية (صور). خُطف غير مرَّة وأخلي سبيله (فتح/ الصاعقة). ترك عائلته لفترةٍ في صور (جل البحر) وهُجِّر إلى بيروت (بدارو). مارس الكتابة والصحافة (مقالات وكتب). صدرت فتوى تكفيرية باغتياله. في 15/1/1992 وقع اغتياله في منطقة الجديدة من قبل «مسلّحي الظلام» في سيارته. سقط القلمُ من يده وتحوَّل الحبر إلى دم. دعا مصطفى جحا إلى محاربة الثورة الايرانية، محذّراً على الفكر والحضارة في إيران، وتالياً على الشيعة ككل في الشرق: «أنا أكتب للبنان. وليست حياتي ولا عائلتي أغلى من لبنان [...] إذا شاء الجهل المجرم أنْ ينتزع حياتي كما أُنتزعت حياةُ الألوف من

اللبنانيين الأبرياء الشرفاء على الحواجز والطرقات والساحات، من جميع الطوائف والاتجاهات، فما عليه إلّا أن يفعل. وما على التاريخ إلّا أن يسجّل اسمي بين شهداء الحرية والقضية والواجب [الأنوار، 26/1/1980]. له: ا[لمخالب؛ صدى ونغم؛ أية عروبة؟ أية قضية؟ رسائل من خلف المتراس (1 و2)؛ إلى امرأة واحدة؛ لبنان في ظلال البعث؛ يوميّات تائه؛ الخميني يغتال زرادشت؛ محنةُ العقل في الإسلام؛ أبعد من زحلة وصُور؛ جزيرة الكلمات؛ حبيبتي ما زالت تُغالب الفجر؛ شاهِدُ الثعلبِ ذنبُه؛ رسالتي إلى المسيحيين؛ قاموس حرب علي ومعاوية وسباعيّة طلال سلمان؛ نحن وصنمية التاريخ؛ قضايا مشرقيّة؛ سجين الصحراء: الفار عاملي الإمام موسى الصدر؛ في سبيل الشعر؛ عقائد ورجال].

1994

ارتكب حسين عاصم عواضة مقتلة دورس ليل 30/31/1/1994، وهو في السادسة عشرة، أطلق النَّار على الأولاد علي ناصر الدين وحسين وزينب ووالدتهم مها رفيق اللقيّس. طعن الخادم الليبيري وسرق سيارة الأب زهير ناصر الدين. ثم قُتِل القاتل.

1995

اغتيال الشيخ نزار رشيد بن حسن الحلبي (بيروت 1952 - 31/8/1995). تخرج من جامعة الأزهر ـ كلية الشريعة والقانون ـ عام 1975. تولَّى إمامة وخطابة جامع أبي حيدر في بيروت. رأس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية. اغتالته «عصبة الأنصار» الموالية للقاعدة ـ أمام منزله في حي الطريق الجديدة (بيروت).

1998

اغتيال القضاة الأربعة في صيدا، على يد «عصبة الأنصار» و «جماعة الضنية»: حسن عثمان، عماد شهاب، وليد هرموش وعصام أبو ضاهر.

2001

اغتيال ايلي حبيقة، النائب والوزير السابق بعبوة ناسفة (1956 - 2001).

2002

في 31/7/2002، أقدم أحمد منصور (46 عاماً) من بلدة اللوبية (الزهراني/ الجنوب) على قتل 8 أشخاص وجرح 4 أشخاص، في مكتب صندوق التعويضات (بيروت)، ومعه رشيشان، ومسدس، وقنبلة ومئة رصاصة.

2003

اغتيال المقاوم الفلسطيني علي صالح، في الضاحية الجنوبية (بيروت).

2004

في 1/10/2004، تعرَّض النائب والوزير مروان حمادة لمحاولة اغتيال صاروخية (عين المريسة، بيروت) نجا منها واستشهد مرافقه العسكري غازي أبو كرّوم: «مروان حمادة غير

مقبول. محسوب علينا صحيح [الكلام للسوريين] ولكن له ارتباطات مشبوهة؛ وهو وعادل حمية من فصيلة درزية واحدة» [فؤاد بطرس، المذكرات، ص 377].

اغتيال اسرائيل للمقاوم غالب العوالي بزرع عبوة ناسفة تحت سيارته، صباح التاسع عشر من تموز (يوليو) 2004. فسقط «شهيداً للبنان وفلسطين»، كما نعاه السيد حسن نصرالله، أمين عام حزب الله.

2005

مجزرة 14/2/2005 في منطقة السان جورج (بيروت): سقط فيها الرئيس رفيق الحريري و20 قتيلاً و140 جريحاً. يُقال: إن مرتكبها يدعى أحمد أبو عدس. وكان برفقة الرئيس الحريري الوزير باسل فليحان، المولود في بيروت عام 1962، الذي عاد من الخارج إلى بيروت يوم 13/2/2005 واستشهد يوم 18/4/2005. أما الشهيد الرئيس رفيق الحريري (1944 - 2005) فكان قد درس في مدرسة فيصل المجانية (صيدا) حتى الثانوي؛ ثم درس المحاسبة في جامعة بيروت العربية. عاضد حركة القوميين العرب وهاجر عام 1965 إلى المملكة العربية السعودية حيث عمل مدرّساً ومحاسباً ومقاولاً (تأسيس شركة خاصة: سيكونيست). سنة 1969 انطلق كمقاول لبناني بجنسية سعودية (الشيخ رفيق)؛ وفي سنة 1970 أنشأ شركة أوجيه (Oger) . صُنّف سنة 1980 في عداد أغنى مئة رجل في العالم. أقام في لبنان «مؤسسة الحريري العلمية» التي قدمت منحاً دراسية لخمسة وثلاثين ألف طالب. دعم الأهداف السياسية لبشير الجميل (1982). أرسى سلوكه السياسي على الإعلام والسياسة التوافقية والمال. أنشأ شركة سوليدير؛ ورأس الحكومة اللبنانية مراراً، وانتخب نائباً عن بيروت سنة 2000، مُطلقاً، تيّار المستقبل، وجريدة المستقبل وتلفزيون المستقبل... خلفه نجله الشيخ سعد الدين الحريري في قيادة تيار المستقبل وكتلته البرلمانية ورأس حكومة توافقية (2009) انطلاقاً من أكبر كتلة برلمانية بعد انتخابات 2009. لأجله، لأجل لبنان وكشفاً لحقيقة الاغتيال، أنشأ مجلس الأمن الدولي محكمة جنائية دولية ما برحت تبحث عن الحقيقة، بكلفة 55 مليون دولار سنوياً، يدفعها المكلَّف اللبناني.

اغتيال سمير قصير (1960 - 2/6/2005) بانفجار سيّارته في بيروت: «لن أكلّفهم سوى رصاصة واحدة أو بضع رصاصات كحد أقصى»، كتب في النهار. لكنّهم اغتالوه بالمتفجّرات صباح الخميس 2 حزيران (يونيو) 2005. كتب في «لموند ديبلوماتيك» وعمل في جريدة «النهار» فضلاً عن عمله الأكاديمي كأستاذ جامعي. رأس تحرير مجلة «أوريان إكسبرس» الثقافية الشهرية. كان صحافياً ومؤرخاً وسياسياً مخضرماً، دافع عن القضية الفلسطينية معلناً عداءه المطلق لاسرائيل والمشروع الصهيوني وأقام جسر حوار مع المثقفين السوريين. له: «تاريخ بيروت».

اغتيال جورج حاوي (بتغرين 1935 - بيروت 21/6/2005)، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، بتفجير سيّارته في منطقة وطى المصيطبة (بيروت).

محاولة اغتيال الياس المر (1962)، نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يوم 12/9/2005، بتفجير موكبه، بسيّارة مفخخة.

محاولة اغتيال الإعلامية ميّ شدياق، المولودة في 20/9/1963 في بيروت. عملت في «إذاعة صوت لبنان» (1982) والمؤسسة اللبنانية للإرسال 1985 (LBC)، وفي السفارة اللبنانية في

سويسرا (1990). عادت إلى العمل في لبنان سنة 1991، وعُرفت بنقدها الشديد للنظام السوري في لبنان. تعرَّضت يوم 25/9/2005 لمحاولة اغتيال بتفجير سيارتها في منطقة جونية. لها بالفرنسية: [Le Ciel m'attendra, 2007] .

اغتيال السياسي الصحافي جبران غسّان تويني (الأشرفية 15/9/1957 - 12/12/2005) بسيارة مفخخة انفجرت به على طريق عودته من منفاه الباريسي إلى لبنان. والده الصحافي السياسي الكبير الاستاذ غسان جبران تويني ووالدته الشاعرة ناديا تويني (حمادة)؛ خاله السياسي الوزير مروان حمادة... تدرّج في صحيفة النهار ورأس تحرير «النهار العربي والدولي» (باريس، 1978)، ثم أصدر «نهار الشباب» (1993)، وأخيراً تولّى إدارة النهار عام 2000. أنتخب نائباً عن بيروت (2005) ثم خلفه والده في مقعده النيابي، ثم نائلة ابنة جبران (2009). قضى مع اثنين من مرافقيه. ولع ببشير الجميل وتعلّق بسمير جعجع (فكان عضواً في الجبهة اللبنانية). تزوج ميرنا ميشيل المرّ ورزقا نائلة وميشال؛ ثم تزوج ثانية (2002) سهام عسيلي ورزقا غابرييلا وناديا.

2006

اغتيال بيار أمين الجميل (23/9/1972 - 21/11/2006) نائب ووزير عن حزب الكتائب. خلفه شقيقه سامي في مقعده (المتن الشمالي، 2009). مجاز في الحقوق، نجح في الانتخابات النيابية عامي 2000 و2005. تولّى وزارة الصناعة في حكومة فؤاد السنيورة الأولى. أطلق عليه ثلاثة مجهولون (يقال إنهم من فتح الاسلام) النّار، في منطقة الجديدة (ضاحية بيروت الشمالية). متأهل من باتريسيا الضعيف منذ 1999، ولهما ولدان، أمين والكسندر.

2007

اغتيال وليد أحمد عيدو (2/4/1942 - 13/6/2007)، نائب عن بيروت وعضو قيادة «تيَّار المستقبل». سنة 1966، نال إجازة الحقوق من الجامعة اللبنانية، ودخل السلك القضائي (1967) واستقال منه في 31/1/2000، عمل في صفوف «حركة المرابطين» ما بين 1978، و1980، بقيادة ابراهيم قليلات. انتخب نائباً عن بيروت (2000 و2005). أُغتيل معه ابنه خالد في تفجير سيارته عند الحمَّام العسكري (بيروت) في الثالث عشر من حزيران (يونيو) 2007.

اغتيال أنطوان غانم (10/8/1943 - 19/9/2007) النائب الكتائبي عن جبل لبنان (2000 و2005)، بانفجار سيّارة مفخخة في منطقة سن الفيل (بيروت الشرقية).

اغتيال العميد فرانسوا الحاج (رميش 1953 - بيروت 12/12/2007) مدير العمليات في الجيش اللبناني: إسرائيل حاولت اغتياله وجعجع طلب إبعاده والعبسي [شاكر، قائد تنظيم فتح الإسلام في معارك مخيّم نهر البارد] فرَّ من بين يديه. دخل المدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط (13/11/1972)، رقي بعد استشهاده بعبوة ناسفة إلى رتبة جنرال، وكان ابنُ مزارع التبغ الجنوبي «المرشح الأول لقيادة الجيش» بعد العماد ميشال سليمان الذي انتخب رئيساً للجمهورية (2008). اعتباراً من 25/2/2002، رُقي إلى موقع مدير العمليّات وقاد مواجهة الجيش لفتح الإسلام في مخيم نهر البارد، واثقاً «بالقدرة الاستثنائية على القفز فوق الموت»، بعدما استفزّته صُوَر نحر المتشدّدين لعناصر الجيش. قبل سبعة أعوام، كان فرانسوا الحاج قد أدار المعركة بين الجيش، و «مجموعة الضنيّة»، ناهيك عن تجربته المرَّة مع القوات اللبنانية عام 1989. وفي

بلدته رميش قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتفجير سيّارته عام 1976. هكذا، بدا لبنان ساحة جذب للإرهاب: «هذه السابقة تمثّلت في تطور نوعي خطر للعمليّات الإرهابية في السلسلة التي شملت نحو 20 تفجيراً واغتيالاً ومحاولة اغتيال منذ 1/10/2004، وهو أنها جريمة الاغتيال الأولى التي استهدفت قائداً عسكرياً...» [تقرير الحالة الشيعية في لبنان، العدد 3، 2007، ص 29].

2008

في 16/1/2008، وقعت مواجهات مسلحة في بيروت وسقط عشرات الجرحى، في شريط اضطراب امتدَّ من منطقة قَصْقَص إلى زقاق البلاط.

في 27/1/2008، وقع «أحد مار مخايل» حيث جرى اطلاق نار على متظاهرين. كتبت جريدة السفير (2/2/2008): حتى لا تتحوَّل مسألة إطلاق النّار على متظاهرين تقليداً لبنانياً، حماية لكل الفرقاء ولمصلحة الجميع. ونشر البروفسور أحمد بيضون كرّاساً بعنوان: «أشياع السنّة وأسنان الشيعة: كيف حلَّ بلبنان هذا البلاء؟» [بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2007]. سنة 1979، كان الشيخ محمد جواد مغنية قد حذَّر من هذا البلاء في كتابه «الخميني والدولة الإسلامية»، وقتل مصطفى جحا على كتابه «الخميني يغتال زرادشت»، فتأملوا!

في 28/1/2008، اغتيل النقيب وسام محمود عيد (2/10/1976، دير عمار/ عكار) بعبوة ناسفة أدّت إلى مقتله مع مرافقه وأربعة مدنيين في منطقة الحدث (آلان صندوق، إميل فارس، سعيد عازار ورجاء المغربي). رقي بعد استشهاده إلى رتبة رائد مهندس (فرع المعلومات).

اغتيال القائد المقاوم عماد فايز مغنية (طير دبا 7/12/1962 ـ دمشق 12/2/2008) بتفجير سيّارة في كفرسوسة (دمشق)؛ ناضل عماد مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، فكان واحداً من الحراس الشخصيين للقائد ياسر عرفات، وكان له دور رئيس في التخطيط لتفجير معسكرات القوات الفرنسية والسفارة الأميركية في بيروت (1982) والسفارة العراقية في بيروت. هو أعلى قائد عسكري في حزب الله؛ سبقه شقيقاه، فؤاد وجهاد، إلى الاستشهاد في انفجارين سنة 1984. وصفته اسرائيل بأنه «أخطر إرهابي في الشرق الأوسط منذ ثلاثين سنة» وقالت وزارة الخارجية الأميركية: «إن العالم بات أفضل بدونه».

أزمة 5/5/2008 في بيروت والجبل: أقرّت الحكومة اللبنانية بعدم شرعية شبكة حزب الله للاتصالات، وقرّرت نقل مدير الأمن العام في مطار رفيق الحريري، وسط أجواء رعب من حرب أهلية، تجلّت مقدّماتها في أحداث انقلاب 7/5/2008 (اجتياح بيروت ومعارك في الجبل والشمال). في 19/5/2008 عقد اجتماع الدوحة للخروج من الأزمة/ الانقلاب. وفي 30/6/2008، تبادل حزب الله الأسرى مع إسرائيل، فأطلق سراح المقاوم سمير القنطار ورفاقه. في جريدة اللواء (12/5/2008) وضع الأستاذ صلاح سلام حزب الله أمام مسؤوليات تاريخية لا ترحم، مشدّداً على الأبعاد الإقليمية والدولية للمعركة/ الانقلاب. أما في جريدة النهار (16 و17/5/2008) فقد أشار سمير تويني إلى «انقلاب حزب الله على الشرعية اللبنانية»؛ وتحدَّث عبد الكريم أبو النصر عن «انقلاب ناجح عسكرياً وفاشل سياسياً».

2009

درجت عادة الاغتيال بالسمّ:

أب قتل ولديه، انتقاماً من مطلقته، وحاول الانتحار.

ـ أم (غريس جلخ) سمّمت لبناتها الثلاث باللانيت وانتحرت، بدعوى أنها ما عادت تتحمّل غياب زوجها المسافر منذ عشر سنوات، وهي لا تطيق الرحيل وترك بناتها. كان ذلك يوم الخميس 19/11/2009 في بلدة بحرصاف (جبل لبنان) [جريدة السفير، 21/11/2009 والأخبار 20/11/2009]. علّق الدكتور عباس مكّي، أستاذ علم النفس في الجامعة اللبنانية، على حادثة بحرصاف، مشدّداً على أن «أولادها جزء منها»، مشيراً إلى 3 احتمالات:

ـ أول هذه الاحتمالات أنها قد تكون في حالة توتّر شديد؛

ـ ثانيها رغبتها في القول إن بناتها لها، ملكها، وهي أولى بهنّ، وإنها بخيارها قتلهنّ إنّما تحميهنَّ من التعرُّض لاحقاً لما تعرَّضت هي له؛

ـ وثالثها أنها باصطحابها البنات معها تنفصل كلّياً عن زوجها، أي إنّها تعتقد أنّها من خلال الغائها لنفسها ولأولادها الذين يشكلون جزءاً منها، إنّما تلغي ما فعله زوجها. باختصار: تلغي نفسها لتلغي فعلته [جريدة الأخبار، 20/11/2009].

كما درجت عادة الاغتيال بالتمثال، بعد الاغتيال بالحذاء: الأحد 13/12/2009، تعرّض سيل؟يو برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا، لمحاولة لاغتياله بتمثال، نُقل على أثرها إلى المشفى للعلاج ووجهه مضرَّج بالدم.

انعقد في كوبنهاغن مؤتمر البيئة، وانتهى يوم 19/12/2009 بإقرار ضمني، عنوانه: التغوّل الصناعي الرأسمالي أقوى من البشرية التي ستدفع من الآن فصاعداً أثمان أخطر اغتيال بشري للطبيعة الاغتيالية هي الأخرى بدورها. والحال، دخلنا في مرحلة عولمة التغوّل أو الاغتيال الكلي، اغتيال الكل للكل.

خلاصة :من المحكمة الدولية إلى تقريريفينوغراد وغولدستن

1 ـ هل حكمت «محكمة الاغتيال»؟

غالباً ما تكون الجريمة الاغتيالية ترجمة سياسية لهزيمة. فالجريمةُ والهزيمة اللّتان لا يدَّعي أحدٌ ارتكابهما، هما وجهان لحدث عنفي واحد، يتخفَّى فيهما القاتلُ الغالبُ ويتّخذ أحياناً صورة «البطل» ولو كان على باطل؛ ويتجلّى من غبارهما القتيلُ المغلوبُ الذي تقدّمه جماعته في صورة «الشهيد»، «القديس» أو الاثنين معاً؛ وفي الحالين يُعَدُّ المغدورُ شهيداً مظلوماً، أي يستدعي عدالةً وانتقاماً من القاتل المتخفّي في إهاب جماعة أخرى، سلطة، أو جهاز أمن، أو نظام سياسي استبدادي. بقدر ما يُقدَّم المقتولُ كمغدور، شهيد/ شاهد، يُوارى القاتل في طيّات المجهول، ولو كان معلوماً أو شبه معلوم ـ طالما أن الذئب يُعرَف من ذَنَبه أي من آثار جريمته. يُوصف المغدورُ بأنَّه «باق» «لم يمت» و«لن تذهب دماؤه هدراً»؛ «سيبقى فينا وينتصر» أي إنّه سيبقى حياً في وجدان جماعته أو حزبيّته، وسوف يجري الثأرُ لدمه المهدور. من هنا كان اعتقاد الجماعات بتبشير القاتل بالقتل «ولو بعد حين»، أي مهما طال انتظار العدالة؛ وكان إيمانها بارتداد القتل على فاعله، فالمغدور باق «وأعمار الطُّغاةِ قصارُ». ترمي كل هذه الاعتقادات إلى التخفيف من وَقْع الجريمة كهزيمة؛ فهي تكشف حين وقوعها عن قُصُور العدالة عن أخذ مجراها، ولذا كان وصف جريمة الاغتيال بأنها «يتيمة»، عكس الحروب التي تدّعيها دُول استعمارية وتمجّدها من خلال أبطال «وطنيين»، طالما أن الضحايا هم أبناء أوطانٍ أخرى، ولا يستحقّون اعترافاً بحقوقهم في العدالة ولا اعتذاراً رسمياً عن قتلهم الجماعي (فرنسا مثلاً تمجّد استعمارها الجزائر بقانون، ويرفض نظامها الاعتذار لخمسة ملايين جزائري سقطوا شهداء، ما بين 1830 و1962؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى معظم البلدان الاستعمارية، ما عدا إيطاليا التي اعترف رئيس وزرائها سيل؟يو برلسكوني بجرائم حرب ارتكبها الجيش الايطالي في ليبيا، وقدَّم اعتذاراً وتعويضاً بقيمة 5 مليارات يورو). واليوم، تطالبُ الصحافة البريطانية طوني بلير، رئيس الوزراء السابق، بالاعتراف بجرائم الحرب المرتكبة في العراق، والاعتذار عن سياسته العدوانية الموالية للسياسة الأميركية؛ كما تطالب الشعوب العربية وغير العربية بالاعتذار عما أصابها من الكوارث الاستعمارية، منذ احتلال أميركا (1492) حتى اليوم. لكن مَنْ يحكم للشعوب بحقّها المهدور؟ وكيف ينصفها التاريخ بدون عدالة عالمية؟

تكمنُ مشكلة العدالة البشرية، المحلية والاقليمية والدولية، في كون القائمين بها أو عليها لا يعتبرون الحروب «جرائم بذاتها» طالما أنها تصدر بقرار سياسي عن مراجع رسمية معترف بها شرعياً ودولياً، فتكتفي بالإشارة إلى «جرائم حرب» أي جرائم أُرتكبت في أثناء الحرب وتتجاوز شرائعها وأسلحتها المعروفة؛ ولكنها لا تدين الحرب ذاتها كجريمة تستدعي عقاباً عاماً، وعندها لا يبقى أمام أهل المقتولين في الحرب سوى مقاومة القتلة، المحتلّين/ المعتدين. وطالما أن الاغتيال هو جزء من آلة الحرب الخفية، فإنه يُنسب، كما الحرب، إلى مجهول، أي يبقى بلا محاكمة، مع أنّه قرار سرّي بالاعدام، كما أن الحرب قرار علني بالعدوان. عموماً، يصدر قرار الحرب المُعلن وقرار الاغتيال الخفي، عن دولة، عن نظامها وقيادتها. مبدئياً لا تحاكم دولة معيّنة سوى دول أخرى، بالعقوبات

والحصارات والاغتيالات والانقلابات أو الحروب. أفضت فوضى «حروب الدول» إلى تلازم ظاهرة الاغتيال مع ظواهر القتل العام والخاص، الجماعي والإفرادي.... فنشبت الحرب العالمية الأولى في كنف فوضى القتل، إلى أن قام «مجتمع الأمم» الذي نادى به الفيلسوفُ الألماني عمانوئيل كانط (1724 - 1804)، وعُرف عربياً باسم «عصبة الأمم» التي ضحك منها الشاعر الشعبي اللبناني عُمَر الزعني، موليير الشرق، بقوله: «بلا عصبة، بلا مجمع... الحقّ ببوز المدفع». المؤسف أن تاريخ الحروب والاغتيالات في القرن العشرين لم يكذّب موليير الشرق، فكانت أزمة 1929 الرأسمالية إرهاصاً بحربٍ عالمية ثانية قُتِل فيها 50 مليون إنسان، ناهيك عن قتل الحيوان والنبات، والبدء بالاغتيال الأممي للطبيعة أو تغوّل البيئة الذي ظهرت عواقبه في مؤتمر كوبنهاغن (2009): إمكان تدمير مدن وبلدان وقارات بأسرها. لم يُعاقَب على بعض جرائم الحرب العالمية الثانية سوى نفر قليل من مرتكبيها؛ حتى إن أدولف هتلر (1889 - 1945) حين انتحر لم يقدِّم إعتذاراً للشعوب عما ارتكب بحقّها من جرائم، بقدر ما قدَّم لنفسه «براءة» أو تهرّباً من مسؤولية كان عليه أنْ يواجهها كرئيس دولة.

وعلى الفور، بعد انتهاء الحرب التي استعمل فيها الأميركيّون السلاح النووي للمرَّة الأولى في اليابان، بادرت الدول الكبرى، بترسانتها النووية وطاقاتها العسكرية الاقتصادية، إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة (1945) لضبط فوضى الحروب في العالم، في محاولة أممية/ متّحدة لاحتواء العنف البشري الذي أخذ يُقارب ويتخطَّى عنف الطبيعة. لكن، سرعان ما اندلعت فوضى «الحرب الباردة» (1949 - 1989) وكأن اقتسام العنف للعالم في مؤتمر يالطا (ستالين، تشرشل، روزفلت، 1945) بين منتصري الحرب لم يكن كافياً لمحاكمة السياسيين العالميين على ما ارتكبوا من حروب وجرائم حربية واغتيالية. في ظل الأمم المتحدة، وفي سياق تبريد الحرب بين الكبار - مع إبقائها مؤجّجة على أرض غير الكبار - أنشأت بريطانيا العظمى أول دولة دينية في آسيا (الباكستان، 1947)، وأعقبتها بثاني دولة دينية في غرب آسيا (إسرائيل، 1948). إنَّ بؤرة العنف الدولي التي أقامها الكبارُ على أرض فلسطين، نشرت في منطقة الشرق الأوسط وباء الحرب والعنف والاغتيال. في هذا السياق تندرج حالات الاغتيال اللبناني (1949 - 2009) التي تناولناها سابقاً. ستون عاماً من الاغتيالات على أرض لبنان تستدعي مُساءلة: هل حكمت محكمة الاغتيال على القاتل الجمعي، أكان محلياً، أو إقليمياً أو دولياً؟ ليس النقصُ في المحاكم ولا في عدد القضاة، بل في الإرادة السياسية، في الاعتراف بمبدأ إمكان معاقبة القاتل، الفردي والجماعي أيضاً، وتالياً الاعتراف بحق جماعة المقتول في معرفة القاتل، واعتقاله ومحاكمته وإصدار حكم العدالة بحقّه هو أيضاً.

2 - إحالات على مجهول

وقعت الاغتيالات السياسية في لبنان على إيقاع حرب باردة بين قُطبي العالم، الاتحاد السو؟ياتي والولايات المتحدة، حرب معلنة بين حلفين عسكريين عالميين، حلف وارسو والحف الأطلسي (فضلاً عن مشاريع أحلاف إقليمية، كحلف بغداد، في الشرق الأوسط)، في سياق اندلاع حركات التحرير الوطني في العالم الثالث، وعلى رأسها حركة التحرر العربي، نعني حركات التقوّم الوطني الهادفة إلى توحيد الجماعات المحلية وتقريبها من جماعات عربية أخرى بهدف التضامن،

والاتحاد أو الوحدة. في لبنان كانت الاغتيالاتُ السياسية قد حدثت على إيقاع قيام اسرائيل وأقلمة نفوذها عبر حروب متعاقبة شملت محيطها الفلسطيني وجوارها العربي الدولي (مصر، سوريا، والأردن ولبنان) ومن خلال اغتيالاتٍ ارتكبتها في هذه الدول، وفي البعيد، بقصد إرهاب المعارضين لوجودها. بعد اغتيالات المرحلة الأولى، نعمَ لبنانُ بهدوءٍ أمني نسبي في ظل الرعاية العربية (السورية ـ السعودية) تحديداً، تحت مظلّة أميركية أطلسية بعد إسقاط جدار برلين والاتحاد السوفياتي. ثم جاءت مرحلة ثانية، بعد انقلاب السياسة الأميركية على هذه المنطقة إثر كارثة نيويورك (11/9/2001)، دامت من 2004 حتى 2009، وتميَّزت بانشاء محكمة دولية للكشف عن قتلة الرئيس رفيق الحريري وحلفائه، بمبادرة من الرئيس جاك شيراك. وبعد أربع سنوات من البحث عن «حقيقة الاغتيال»، تبيَّن أن التعقيدة اللبنانية المترجمة في تعقيدةٍ اغتيالية سياسية، تمخَّضت عن إخراج القوات العربية السورية من الأراضي اللبنانية، ولكنَّها في الوقت نفسه تميَّزت بصعود القوى المتحالفة مع دمشق وطهران، خصوصاً بعد حرب اسرائيل على لبنان في تموز (يوليو) 2006، وعلى غزة (2008)، وبمزيد من الفشل للجهود السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين برعاية أميركية مباشرة. إقليمياً، أسهم الغزو الأميركي لأفغانستان (2001) وللعراق (2003) في اطراد وتيرة العنف في لبنان (اغتيالات وحرب مخيم نهر البارد؛ احتلال حلفاء دمشق/ طهران للساحات العامة في بيروت وتعطيل الحكم) وفي ازدياد وتائر التدخل العربي والأجنبي في الصراع السياسي على السلطة.

وهكذا، نلاحظ أن المرحلة الأولى من الاغتيالات (حتى المُحالة منها على المجلس العدلي) طُويت مع جرائم الحرب والمجازر بصدور قانون عفو عام؛ وأن المرحلة الثانية من الاغتيالات التي شهدت قيام «محكمة دولية» لأجل لبنان لم تحكم لتاريخه بشيء ملموس، خُتمت بحوادث 7/5/2008 وبمصالحة الدوحة، ثم بتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وزيارة رئيس الحكومة السيد سعد الدين الحريري لدمشق (19 ـ 20/12/2009). تبقى المحكمة الدولية في الخارج، طالما أنها جاءت من الخارج. وتستمر اغتيالات لبنان خارج التحقيق، خارج المحاكمة والمعاقبة، مع أن أنظاراً محلية لا تزال شاخصةً إلى اكتشاف «حقيقة» الغول البعيد/ القريب. الحاصل أنَّ التغوّل السياسي، فضلاً عن التغوّل الطائفي، أفضى إلى تأخير التقوّم الوطني في لبنان والمنطقة، ورسّخ في الأذهان «حقيقة الاغتيال» وأحال على مجاهيل ما حدث من مآس لشعب لبنان وجيشه ودولته. في المقابل، ما انفكَّ الغول الاسرائيلي يتربَّص بلبنان، المستقوي بوحدته، وحدة مؤسساته ومقاومته، بعدما صار «سلاح المقاومة» خارج الجدال.

أ ـ تقرير فينوغراد

لم يحظ لبنانُ بتقرير دولي عما أصابه من جرائم حروب واغتيالات ودمارات ومديونيات... إلّا أن القاضي الاسرائيلي إلياهو فينوغراد وضع في 3/2/2008 تقريراً قوّم فيه الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان ومقاومته، صيف 2006. أما هدف تقرير فينوغراد فلم يكن الكشف عن جرائم اسرائيل واغتيالاتها في لبنان، وتالياً ليس الدفاع عن حق لبنان في العيش بأمان واستقرار، بل لانتقاد «الإخفاق الاسرائيلي الخطير والكبير: «هذه الحرب شكّلت إخفاقاً كبيراً وخطيراً. لقد كشفنا وجود ثغرات خطيرة على أعلى المستويات الهرمية السياسية والعسكرية». ويورد التقرير ما حدث اسرائيلياً في تلك العملية، (مقتل 33 جندياً اسرائيلياً) ويهمل ما حدث من دمار وقتلى (1500) على أرض لبنان. إن تقرير فينوغراد هو ورقة نعي لاسرائيل وجيشها الذي يرسم

بسلاحه حدودها: الدخول في الحرب دون وضع استراتيجية للخروج منها شكّل ثغرة خطيرة ـ التهمة نفسها وجّهت إلى طوني بلير في حربه على العراق: «أخفق الجيش. لم تستخدم إسرائيل إمكاناتها العسكرية بشكل صحيح رغم أنَّها شنت الحرب». الحاصل أنها كانت حرباً مفتوحة، طالما أن الجيش الاسرائيلي لم يتمكّن من وقف إطلاق صواريخ حزب الله على إسرائيل. وخلص تقرير فينوغراد إلى أن «إخفاقات حرب لبنان الثانية [الحرب الأولى بدأت عام 1982 وانتهت عام 2000 بانسحاب اسرائيلي] أكبر بكثير من انجازاتها». وأكدَّ على «أن الثقافة التي لا تتيح لمن أخطأ مواصلة الاضطلاع بمهام منصبه في حالات معينة ليست ثقافة منفتحة على التعلّم والاستفادة، وأن هناك نتيجةً لذلك خطرَ خسارة أشخاص متمرّسين». وفي تقويم اسرائيلي لتقرير فينوغراد، جاء أنه صادر عن «لجنة فحص» لا عن «لجنة تحقيق رسمية» مُلزمة بالعلنية أو النشر، قدر المستطاع. المفيد هو أن ثقافة النقاش لم تعد قائمة في هيئة الأركان العامة الاسرائيلية؛ وأنَّ رئيس هيئة الأركان كان في حرب 2006 متنفّذاً ومؤثراً جداً في قرارات الحرب، فيما كان المستوى السياسي فاقداً للثقة والخبرة، كما فقد رئيس هيئة الأركان ثقته بنفسه. زدْ على ذلك أن تقرير فينوغراد «كشف مرَّة أخرى فجوةً مقلقة بين الأهداف الاسرائيلية وقدرة الجيش على تحقيقها»، كما كشف «اللاتطابق بين التقويم الاستخباراتي وتقويم الوضع». هذا، ولم يشِرِ التقرير إلى خلايا الموساد العاملة في لبنان وما ارتكبت من مجازر واغتيالات. مع ذلك، اعترف التقرير بفقدان اسرائيل «القدرة على الحسم»، ما يعادل انتصاراً مكلفاً للبنان ولحزب الله.

ب ـ تقرير غولدستن

وضعه قاضٍ يهودي شجاع من جنوب أفريقيا، لكشف جرائم حرب اسرائيل على غزّة، مع إشارة إلى بعض تجاوزات «حماس» في قصفها الصاروخي لمستوطنات اسرائيلية جنوباً. وكاد يعرض على مجلس الأمن الدولي لمناقشته والأخذ به، لولا ضغط أميركي اسرائيلي وتواطؤ عربي، جعلا «السلطة الفلسطينية» تطلب تأجيل التصويت على تقرير غولدستن (الذي حظي بعدد كبير من الأصوات: 33 من أصل 47). وبدلاً من محاكمة اسرائيل على نهجها العنفي (الحياة حروب)، انتقلت المحاكمة إلى البيت الفلسطيني حيث يدور صراع بين نهجين: «الحياة مقاومة» و «الحياة مفاوضات» [خالد حروب، الشرق القطرية، 7/10/2009] (38).

ج ـ أين هو التقرير العربي؟

كلما غاب القرارُ السياسي، غاب معه إمكانُ ظهور تقرير لبناني، أو فلسطيني أو عربي. في الحالات اللبنانية، كما في الحالات الفلسطينية المزمنة، والحالات العراقية المُستحدثة، نلاحظ غياب التقرير العربي. في هذا الكتاب «علم الاغتيال وفلسفته»، حاولنا أن نقدّم تقريراً علمياً ـ عالمياً إلى محكمة الضمير الإنساني التي لم تلفظ حتى اليوم حكماً صارماً بإدانة الحرب كجريمة بذاتها، ومحاكمة المتحاربين كمجرمين بحق الإنسانية. ليس فقط المتحاربين بالسلاح، بل أيضاً وخصوصاً المتحاربين بالأدوية، وبالأغذية، وبالبورصات، وبالشركات، والمقامرين بأجساد البشر، العراة للمرّة الأولى/ الأخيرة ـ رغم تحضّرهم المزعوم ـ أمام بيئات ملوَّثة، ومريضة. في زمن «الإنسان العاري»، كان البشر يلوذون بالطبيعة هرباً من تغوّلها. في زماننا، كيف يستمّر البشر أحياءً أصحّاء، وهم يُقتلون بلا سقف، ويسقطون ضحايا جماعيّين لتغوّلين متلازمين: تغوّل البشر وتغوُّل البيئة؟ إن فشل مؤتمرات البيئة، مثل فشل مؤتمرات السلام بين الشعوب، يُنذر البشرية بفنائها، بأيديها هذه المرَّة. والحال هذه، على العلم والفلسفة أنْ يواصلا البحث في حقوق البشرية السويّة،

الطبيعية. إن الحياة هي الحق، وإن القتل بكل أشكاله العلنية والخفية هو العدو المشترك بين سكان الأرض كافةً، من أرض فلسطين المصلوبة منذ قرن، ومن أرض لبنان المنكوبة منذ 60 عاماً، نلفت إلى أنَّ الوحش الاسرائيلي النووي يزداد ضراوة وافتراساً واغتيالاً لهذه المنطقة المؤمنة بالسلام واحترام الحياة والازدهار في كنف ربّ البيت (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) [القرآن الكريم،قريش اية 4].

تذييلحول فلسفة الاغتيال

منذ الآن فصاعداً يبدو العالم، الطبيعي والانساني، مرشحاً للاغتيال بوسيلتي إبادة: إحداهما تحيل على العلم والأخرى تتعلق بالوهم. في رد على سؤال الاغتيال تبيّنت لنا خريطةُ التواصل بين عوالم متعدّدة الأبعاد، ومسارات طرد الآخر والتواصل بين العوالم والحرب الإعلامية. إن هذه التجليات للعنف المقدّس، الذي تكرّسه الطقوس والقوى السياسية، لا تني تفصح عن شاعرية الموت. ففي وقت واحد يجري تصوير الموت كأنه مصدر مزدوج للحياة وللموت، يدور في عالم خفي حيث المخفيُّ يحيل على الأخفى، السرّ أو المجهول الأسمى. في الطبيعة، يتخفّى الإنسانُ أمام عنف الاغتيال، هذه التراجيديا المديدة، مدافعاً عن نفسه في مواجهة الكون وفوضاه، هادفاً إلى إنقاذ نفسه تارةً بالأساطير والطقوس، وتارةً بالعلوم والأوهام. والحال هذه، يتوجّه الانسان الخالد نحو الإله الأبدي أو ما فوق الطبيعة. هنا يفرضُ اتصالٌ في الحلم نفسه، لردم الفجوة بين الكائن والزمن. على مدى هذه التراجيديا ـ الكوميدية التواصلية الخالدة، لم تنقطع رموزُ العنف عن ابتكار لغة خفيّة، لغة الإشارات والشيفرات والأطر المرجعيّة. الإنسان الأرضي يخاطبُ السماء، العقل والمادة، كأنه يسعى إلى تطهير عالمه من الدم، مبدعاً لنفسه عالماً مائياً آخر. بما أنّ عنف الأرض هو مصدر كل عنف ترمزُ إليه النار (أو الطاقة)، فإنه ينفلت من عقاله بحثاً عن مصدر سلام. وهكذا، ينزل وحيٌ مجهولٌ من السماء على النفس البشرية المضطربة بفعل حروب الإبادة اللامتناهية، ويتنزَّل في لا وعي إنسانٍ، بحيث تنمو جذورُ الوعي في أرض معرفيَّة جديدة. في هذه المرحلة من التطور النفسي للإنسان، يتعلّق الأمرُ بوهمٍ معرفيّ. لكن في مرحلة أخرى من الاستبطان والظهور، سيقوم الوعي الإنساني بابتكار علم الوهم، بغية الحصول على علم بحتٍ أو تطهيري [مثل الدين، أساس كل تنشئة اجتماعية إنسانية، حسب رينه جيرار، في العنف والمقدّس (39)، باريس 1972].

لم يتوانَ الإنسانُ العالِم، خلال تاريخه الفلسفي، الإعلامي أو النبويّ، في التساؤل: «ماذا أعرف»؟ وكأنه يسعى بذلك إلى تحديد خريطة جهله البالغ التعقيد. إن الإنسانَ العالِم، هذا الحالم في العالم، أكان ساحراً، أو نبيّاً أو عالماً، لا يني يتوقّف أمام جدار اللامتناهي، جدار بلانك، جدار الموت أو المادة المعتمة. فنورُ العقل البشري المنقوص لا يسمح لنا بعد بأن نعرف لماذا نقتل أنفسنا ونحن نقتلُ نظيرنا. ومع ذلك، تتواصل المقتلةُ كأنها امتداد لجدار الموت (الطبيعي والعنفي) حتى جدار برلين الذي جرى إسقاطه سنة 1989، في إشارةٍ إلى حماية العالم من شر الاختلال النووي... إلّا أن زلزالاً طبيعياً وخارقاً للطبيعة يواصل لعبة العنف الشامل. فالعالم العربي/الإسلامي يغوص، من جانبه، في بحيرة «تاريخية» من الدوغمائية المتعصّبة التي تغذّيها فوبيا مزدوجة: كره الذات وكره الآخر؛ والتي تنتج دورياً أزماتٍ خطيرة واختلالات اجتماعية، على إيقاع عمادة الدموع والدماء. فوق ذلك، يستجمع الاتحاد الأوروبي حضاراته في بئرٍ تشرف على ثقب أسود ـ اغتيال النظام البيئي والإنساني معاً. في المقابل، العملاق الصيني ينافس أميركا، «جانوس» ما وراء الأطلسي هذا الذي يسعى بقواه كلها إلى ترويض العالم، بمفرده، لمصلحته ومصلحة قوى أخرى حليفة. أما أفريقيا «الغنية» المُفْقَرة، فما برحت تغرقُ في حروبها وأمراضها الفتّاكة. والحال، ما معنى هذا العالم المختلّ فلسفياً؟ أمين معلوف [اختلال العالم (40)، بيروت، دار الفارابي، 2009]

بيَّن في موضع آخر أنَّ لفظ Assassin هو من أصل عربي، يدل على «الأساسيّين» حسب منظور الفلسفة الاسلامية الاسماعيلية، وليس على «الحشاشين» أو «السفّاحين». وخلص إلى أنَّ الديموقراطية والسلم والحرية باتت رهائن للمزايدات على الهويّات.

I ـ تكاثُر الأسلحة وإبادة البشر

ماذا نقول في هذا الاغتيال العالمي الراهن، حيث الهوية العظمى تدفع بعنف البنية الكبرى للكوكب الأزرق نحو الإنفجار؟ مثلاً، قبل مجزرة نيويورك المُرتكبة في 11/9/2001، كانت أفغانستان نقطة تواصل بين الغرب والإسلام. وبعدها، صارت ميدان تنازع، نقطة تصادم وإبادة، حيث الغرب المُتَعسِكر يجابه إسلاماً مفككاً إلى قبائل. كذلك هي حال العراق، بعد 2003، حيث اليأسُ يدفع إلى الانتحار الجماعي. وهذا ليس كل ما في الأمر: كلما تكاثرت الأسلحة، تصادم البشر وتقاتلوا... وتكاثرت المقابر. ليست مجزرة مدريد، المُرتكبة في آذار (مارس) 2004، سوى إنذار مبكّر بين إنذاراتٍ أخرى. فما المقصود في العمق؟ هل المقصود إخصاب قاتل، كوميديا مقابر، أم قطيعة ثقافية بين كبريات مناطق العالم الحضارية؟ استطاعت الصين والهند، مع ذلك، وعلى الرغم من تكاثرهما السكاني الهائل ومن تسلّحهما النووي، أن تقوما بثورتين اقتصاديتين، عملاقتين وسلميّتين. لكنْ، في غرب آسيا هناك بلدان صغيران، لبنان وفلسطين، ما برحا عُرضةً للاغتيال المتقطّع منذ عدّة عقود. وما انفك السؤال قائماً: أين هي الدولة الفلسطينية التي كانت قائمة على أرض فلسطين التاريخية العربية منذ 14 قرناً؟ وأين هي الدولة اللبنانية، ذات السيادة، القائمة منذ 1920؟ وفوق ذلك، يجري توطيد نظام حربي معين في «إسرائيل»، هذه المستوطنة النووية، التي تحتلُّ الأراضي الفلسطينية وأراضي لبنانية وسورية. وفي المقابل، يجري فرض الاضطراب والخلل على لبنان وسكّانه المسالمين، دون أي اعتبار لعولمة إنسانية عادلة. سنة 1976، لم يوضع حدٌ للحرب على لبنان، حتى يُتاح لهذا البلد الصغير إعمار نفسه وابتناء نظامه سلمياً والحفاظ على مكانته تحت شمس الحياة. يُلاحظ في الحالة اللبنانية أنَّ مقتولي الأمس، المغدورين، كان لهم هم أيضاً الحق في العيش، في البقاء وفي الإسهام ـ كأحياء ـ في بناء دولة حديثة وبالغة التقدم في هذا المشرق العربي، دولة قادرة وحدها على مقارعة دولة اسرائيل. فلو أن الحرب على لبنان انتهت سنة 1976، لكان لهذا البلد ما يكفيه من تاريخ سلمي لمعالجة نواقص تنميته، ولابتكار نموذج تعايش حر بين جماعاته المتنوعة وسط هذا العالم المُخْتل والقاتل. إن مثل هذا السيناريو كان حقيقة تاريخية جرى اغتيالها على عدَّة مراحل. لقد تواترت الاغتيالاتُ في بلد الأرز، على إيقاع أنظمة سياسية قاتلة. فما يحدث في لبنان وفلسطين والعراق والصومال أو أفغانستان، يدعونا إلى إثارة إشكالية الاغتيال بحد ذاته، إشكالية إعدام الشرعية الدولية والمشروعية الوطنية، حيث تقوم اللادولة والعنف المقدّس مقام الدولة والسلام المنشود. فماذا جرى في لبنان بعد 2005؟ جرى تشريع العنف، وسُمح للمجهول بأن يُهيمن على المعلوم والمُعطى. والحال، كان السؤال: كيف التواصل مع المجهول، الطبيعي، وما فوق الطبيعي والآدمي؟ في 31/1/2010، ضرب زلزال عنيف هايتي (200.000 قتيل ونصف مليون مشرّد). في 20/1/2010، جرى اغتيال القيادي الفلسطيني، محمود المبحوح، في دبي، وليل 24/1/2010، سقطت طائرة أثيوبية، على متنها 90 راكباً، في بحر بيروت... وما هذا سوى قليل من كثير.

فلسفياً، يتكرَّر السؤال نفسه ويتكاثر في غير مكان: كيف التواصل مع المجهول؟ أيمكن استهداف الخفيّ في عالم متعدّد الأبعاد والقوى، حيث «الأنتَ القاتل» يتجاور مع «الأنتَ الحبيب»؟ حيث أضفى أدونيس [أغاني مهيار الدمشقي (41)، بيروت 1961] الشاعرية على الموت الخفي، قال:

يا يدَ الموتِ أطيلي حَبْلَ دربي

خطف المجهولُ قلبي،

يا يد الموتِ أطيلي

علّني أبلغ كُنْهَ المستحيل!

ويتواصلُ السؤال: هل ثمة كنهٌ، معنىً للمجهول، للخفي، للمستحيل؟ أيستطيع اللامعنى أن يعطي ذات يوم «معنىً» لأسئلتنا الوجودية، الوجدانية؟ فريدريك معتوق يحاول اكتشاف معنىً ما لهذا اللامعنى الكبير والمعقّد [نحل الرّاهب (42)، بيروت، دار النهار، 2009، ص 198]. إنَّه يعزو إلى النحل طبعاً عنفياً مقدّساً أو مزاجاً عراكياً: «ذاك أن عدوانية النحل تجاه البشر والحيوانات هي مجرّد فعل دفاع عن النفس. كما أن حياة النحلة خارج القفير هي حرب على الجميع وضد الجميع [نحل الراهب، ص 26 - 27]. في «ظاهرة الحرب»، يتحدّث غاستون بوتول عن النمل، عن إنتاجها وتجديد إنتاجها للحرب، وعن تكاثرها. وعليه، سيمضي الجميع (النحل، النّمل، البشر، إلخ) إلى شن حروبهم الخاصة، كلما امتلأت مخازنهم وفاضت - أي كلما تكاثرت أسلحتهم وتكاثروا هم أيضاً. والحال، يتجدّد السؤال: كيف يمكن إسقاطُ جدار القطيعة بين الذات والآخر، بين البشر والطبيعة؟ وفوق ذلك، أيمكننا بناء علاقة شراكة مع مخلوقات الأرض الأخرى؟ فلسفياً، لكل علاقة طرفان على الأقل: المشاركة والمعاركة. وكلما انقطع التشارك - التفاكر والتسالم - انبجس التعارك - التناكر والتغالب. فنحن الذين نعرف بعلمٍ ما نعلم عن هذا العالم، ما زلنا نحمل في داخلنا المجهولَ/ المستحيل، مجهول الطبيعة ومستحيل البقاء خارج موت، وما زلنا نتساءل: هل الزلزال اغتيال؟ والطوفان والحريق... كما الحروب بين البشر؟ حتى الآن لا يزال الكلامُ يخفي أكثرَ مما يكشف، مما يجعل الكلام رمزياً ومحجوباً، يعطي للألوان، مثلاً، دوراً في التواصل بين البشر والنَّحل، فضلاً عن الكلمات ومتعلّقاتها. بدلاً من الصوائت (Voyelles) التي صاغها أرتير رامبو شعراً ورمَّزها، سنجد أمامنا ألواناً أصواتاً، تستحقّ قراءة رمزية جديدة [كلود لي؟ي - ستروس، النظر، السمع، القراءة (43)، تعريبنا، بيروت، دار الطليعة، 1998].

مثال ذلك أنَّ الأسود يعني الموت، فيما الأبيض يدلُّ على الحياة؛ وأنَّ رواقاً أسود/ أبيض يعني أن الزائر يوشك على الولوج في فضاء يدلّ على ما وراء الحياة وما وراء الموت (الله). «ما أغرب النحلات هذه: يمكنُها انتزاع الحياة كما يمكنها وهبها» [نحل الراهب، ص 76]. وعليه، يشبه البشرُ والنمل والنحل، إلخ.، أسلحة ذات حدين: يمكنها أخذ الحياة هناك حيث يمكنها أن تعطيها. ولئن كانت الطبيعة تهب هباتها، الخيّرة والشريرة، فإن الجنس البشري يفعل مثلها، وأحياناً أكثر. وبعد، هل للنحل لغة تواصل يمكن للبشر اكتناهها؟ السؤال نفسه يطرح على صعيد بقية الأنواع، والأجناس من نباتات وحيوانات، طالما أن الجنس البشري أيقن أنه كائن ناطق (Parlêtre) له لغاته ورموزه وإشاراته.

تكمن لغة النحل في رقص متعدّد الدوائر: الرقص الدائري، الاهتزازي، الدائم الحركة، يدلُّ على حقل أزهار بعيد، وهو يسمح بتواصل النحل في «رقصة الدائرتين» حيث ترتسم في الفضاء أشكالٌ هندسية. العالم الطبيعي اليوناني ديوسكوريدس (Dioscorides) رصد ما يلي: «برقصة دائرية تترجم النحلةُ معلوماتٍ قابلة للاستثمار مباشرةً، في اليوم عينه، وتكون على صلة بالوجود اليومي للجماعة. ومن خلال المثلّث تسعى النحلة إلى تقديم معلومات طويلة المدى، لها صلة ببقاء

النوع» [نحل الراهب، ص 80]. وأوضح ديوسكوريدس أن المثّلث الدلالي المتساوي الساقين لا تقاربه سوى الملكات. فما أن تولد ملكة جديدة تقوم على الفور بعملين: أولهما قتل شقيقاتها الأخريات اللاتي لم يخرجن بعد من نخاريبهن، بشوكتها المعقوفة، لتكون هي الوحيدة التي تسود الجماعة؛ وثانيهما التعرُّف إلى الرسالة المثلثية التي تركتها أمُّها فوق أحد جوانب القفير. هذا، وتجري كتابة الرسالة باللقاح، إذ إن هذه المادة غير قابلة للفناء، وهي مُرَّة لإبعاد العاملات والذكور عن تذوّقها. وحدها الملكةُ الجديدة تقترب من هذا اللقاح المُرّ لتغتذي به؛ وبذلك تعلم بدقّة موضع المخزون ومخبأ البقاء، طالما أن الرائحة التي وضعتها الملكة ـ الأم في اللقاح لا تدركه ولا تكتنهه سوى الملكة الجديدة التي ستخلف أمها على رأس الجماعة. هوذا سرّ الملكات [م. ن.، ص 81 ـ 82]. الحاصل أن لغة النحل تكمن إذاً في ألوان اللقاح:

ـ اللقاح الرمادي يدلّ على القفير،

ـ اللقاح الأحمر يدلّ على النار أو الحريق،

ـ اللقاح الأخضر يدل على نبعة ماء.

أما اللقاح الأسود فيدل على غذاء الملكة، داخل القفير، الذي يجعلها تعيش حتى 5 سنوات، بينما لا تعمّر النحلة العاملة أكثر من شهر ونصف الشهر. فما الذي يجعلها تعمل وتتقبل العذاب والموت لأجل الآخرين، متعلّقة أشدَّ التعلّق بعائلتها الكبرى، جماعة النحل؟ يُلاحظ أنَّ النحل يتّحد للدفاع عن المصلحة المشتركة للجماعة، أي مخزونها من العسل؛ وأنه حين تكون الملكةُ في خطر تُرسل رائحةً حزينة تكتنهها الحارساتُ بوصفها إشارة حرب. عندها تنطلق الحارساتُ غريزياً وتهاجم الدخيل الذي تلسعه في كل مكان، خصوصاً في حنجرته وعينيه، فلا يلبث أن يموت سريعاً. الحاصل أن كل إقلاق لراحة الملكة، ولو مصادفةً، يعني اندلاع الحرب التي تعلنها الملكة بنشر رائحة حزينة، تعادل تعبئة بشرية لمواجهة شر مستطير. والحال، تكون الأرضُ كوكبَ التغذية والحروب التي يشنها البشر، النبات، والماء، والبراكين والحيوانات، تحت الشمس، هذا الكوكب المنير. وما دامت حال النحل كذلك، فماذا عن حال البشر الذين يقدّسون العنف؟

II ـ الاغتيال أو الذبيحة البشرية

حين ننتقل من مملكة الحيوان إلى ممالك البشر، نلاحظ أن رغبة القتل ـ رغبة الاغتيال سراً وشن الحرب المفتوحة ـ هي ثمرة محاكاة مسكونة بإرادتين مسعورتين بالحقد: الحقد على الذات، هذه الخصيصة التي تقوم على طرد الآخر؛ والحقد على الآخر، حيث تجري محاكاة الذات للآخر لأجل التخلّص منه. حين يُقتل الآخر، الغريب أو القريب، يتحوَّل إلى شهيد تكرّسه جماعته وتقدّسه كقُربانٍ يمكنه أن يحمي الجماعة من العنف أو الشر القاتل. في المقابل نلاحظ أن المجرم الخفي الذي يخوض حرباً سرية، حرب الظلال، يعامل ضحيّته على أنها شر مطلق، عدو أو خطر على الأقل. هنا يتعلق الأمر بالحل الذبيحي القائم على إجماع عنفي يضحّي بفرد واحد لأجل «خير» جماعة مهدّدة بالإبادة الشاملة أو بالدمار العام. إنه العَرَض الأول للذبيحة. ولكن هناك حيث يتراءى هذا الذبيح الأول في صورة عنفٍ مجرم، يستحقّ كل عنف آخر صفة الذبيحة، كما هي الحال النموذجية في التراجيديا اليونانية. غالباً يوصف هذا العنف بأنه غير عقلاني، على الرغم من مسوّغاته المنطقية، كلما تعلّق الأمرُ بدفع لعبة العنف نحو الانفجار. هنا للذبيحة وظيفة عملية تطرح مسألة الإبدال (تحويل العنف من المدنّس إلى المقدّس) على مستوى الجماعة كلها. بكلام آخر، ليست الذبيحة بديلاً من هذا أو ذاك من الأفراد المهدّدين بنوعٍ خاص، ولا هي تقدمة إلى فرد يفوق سائر الأفراد دمويةً. لكنها البديل من أعضاء المجتمع كافةً وتقدمة لهم وعنهم جميعاً. إن الذبيحة إذ تنحرف بالعنف في اتجاه ضحايا خارجيين إنما تحمي الجماعة بأسرها من غائلة عنفها الذاتي [العنف والمقدس، ص 28].

إنّ كل ما في الذبيحة شديد الرسوخ في التراث الانساني؛ وإن ما يميّز الديني عموماً هو حال العجز عن التكيّف مع الشروط الجديدة... فلا وجود لروح علمية من دون الاستعداد للانفتاح على الفرضيَّات الممجوجة، حتى أشدّها بعداً من الحقيقة الآنيّة وأشدّها تحدياً للعادات والتقاليد الأثيرة:

1 ـ إنَّ فرضيّة العنف المتبادل تارةً والعنف الإجماعي المؤسّس طوراً، هي الأولى التي تفسّر بين كل ما يطالعنا من فرضيّات، الطابع المزدوج لكل ألوهة بدائية ـ نعني وحدة الشرّير والخيّر التي تميّز الكيانات الميثولوجية في المجتمعات الإنسانية... إذ ليس بين آلهة الأقدمين مَنْ لا يملك وجهاً مزدوجاً؛ فالإله الروماني جانوس (Janus) مثلاً يطلُّ على عباده بوجهيه السّمح والغضوب مداورةً، لأنه يدلُّ هو الآخر على لعبة العنف. واذا كان قد أصبح رمزاً للحرب الخارجية في النهاية، فلأن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون شكلاً خاصاً من أشكال العنف الذبيحي [العنف والمقدس، ص 423].

2 ـ تدلّ لعبة العنف الكاملة على منشأ وبنية الكائنات الأسطورية الفائقة الطبيعة. والحال، لماذا يستطيع الأموات أن يجسّدوا لعبة العنف كالآلهة سواء بسواء؟ لأنَّ الموت هو أسوأ ما يمكن أن يحلّ بالإنسان من أشكال العنف. إنه أدهى الشرور. فالموت هو العنف المعدي الذي يتغلغل في الجماعة، مهيباً بالأحياء إلى الاحتماء منه. من هنا نراهم يعزلون الميت وينشرون الفراغ من حوله، متخذّين شتّى أنواع الاحتياطات. والأهم من ذلك أنهم يمارسون طقوساً جنائزية على غرار الطقوس الأخرى التي ترمي كلها إلى تطهير العنف الشرّير وطرده [العنف والمقدس، 429 ـ

430]. تلك هي أيضاً حال الضحية الفدائية (مثلاً، اغتيال محمود المبحوح، أحد قادة حماس، في دُبي، يوم 20/1/2010] التي تموت على ما يبدو لكي تولد الجماعة المهدّدة بأسرها في خصب نظام ثقافي جديد أو متجدّد.

3 ـ ينطوي الموتُ على الموت والحياة معاً (إنَّ في موته حياته * الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون)، فما من حياة للجماعة إلا وتحدث بالموت، هذه الآلهة الحقيقية التي يتلاقى فيها الخيّر والشرّير. إن ثنائية الخيّر والشرير موجودة حتى في ماديّة الموت، فهنا لا فرق بين التحلل الفيزيولوجي للجثة وبين التفكك الاجتماعي العنفي (سقوط الطائرة الأثيوبية في بحر بيروت، 24/1/2010 والبحث عن الجثث قبل تحلّلها، مما يؤشر على تفكك الجماعة بهذا الموت العنيف). وإن لعبة العنف هي ملك الجميع ولا تخصُّ شخصاً معيناً، فاللاعبون كلهم يؤدون الدور نفسه، باستثناء الضحية/ الفدية.

4 ـ المقدس ينطوي على شيء آخر غير العنف، على نقيض للعنف، فيه الفوضى والنظام، الحرب والسلم، التدمير والخلق... «وهذا الاهتداء إلى العنف التأسيسي يعني أننا فهمنا حقيقة مؤداها أن المقدس يوّحد في ذاته التناقضات كلها، لا لأنه يختلف عن العنف، بل لأن العنف يختلف عن ذاته، فتارةً يستعيد الإجماع حوله لينقذ البشر ويبني الحضارة، وطوراً يندفع مدمّراً كل ما سبق له تشييده. لذا كان البشر يعبدون العنف بصفته يسبغ عليهم السلام الوحيد الذي كانوا ولا يزالون ينعمون به. ما يرمي اليه العابدون من خلال العنف المروّع هو اللاعنف... وجلّ ما يمكنه فعله في مجال اللاعنف هو الاجماع ناقصاً واحداً اسمه: الضحية الفدائية [الشهيد الشاهد]» [العنف، ص 435].

5 ـ لا يعترف الفكرُ الحديث بطبيعة العنف وعلّته، بل ينكر حتى وجوده، ويجعل في أصل نشأة المجتمع عقداً اجتماعياً، معلناً أو مضمراً، يتجذّر في العقل والحس السليم والعطف المتبادل وتوافق المصالح... إن الديني يرشد النّاس إلى ما يتعيّن عليهم فعله وعدم فعله تجنّباً لعودة العنف المدّمر، فعندما يهمل البشر الطقوس وينتهكون المحرمات، يحرّضون العنفَ المتعالي بكل معنى الكلمة على النزول بينهم مجدّداً [زلزال هايتي، 2010] والتحوّل إلى مجرّب شيطاني... إلى أن تأتي آلية الضحية الفدائية (200 ألف قتيل و500 ألف مشرّد) لإنقاذهم أو إذا اعتبر العنفُ المطلق أن المذنبين لاقوا جزاءهم المستَّحق... فيتركهم ويرجع بغضبه إلى عليائه. إن غضب العنف المطلق هو غول الحكم، هو قضاء لا يُرَدّ، وحياده حقاً إلهي ما دام ينصبُّ على جميع المتنافسين دونما تمييز.

تطابق العنف والمقدّس

يتساءل رينيه جيرار: لماذا تُحاط صناعة المعادن بمحظورات صارمة جداً، ولاسيما في افريقيا ولماذا نرى الحدّادين موسومين بطابع مقدس؟ [438].

يرى أن المعدن نعمة تفوق كل تقدير، فهو يسهّل آلاف الأعمال ويساعد الجماعة على الدّفاع عن نفسها ضد أعداء الخارج. الأسلحة كلها ذات حدين: إن النزوع المزدوج الذي يدفع بالنّاس إلى التلاحم والانسجام تارة، والى التفرّق والنزاع طوراً، يجد مفاعيله مضاعفةً في اكتساب المعدن؛ وإن الحدّاد هو من يتحكّم في نوع متفوّق من العنف في السرّاء والضرّاء... لذا كان يُحاط بالقدسية ـ ولذا كان مصهر المعادن يقع خارج مجال الجماعة [التكنولوجيا الحديثة وسباقات التسلح]. والحال فإن تقنية صهر المعادن محظورة، لأنها مرصودة لبطولات الإنسان الأبيض، [439]. هنا ينكشف لنا الغرورُ المتمادي والصلف المميّز لحضارة تقنية جعلها إفلاتُها الطويل والعجيب من العقاب (الاستعمار الغربي منذ 1492 حتى اليوم) تمعن على غير وعي منها في التعزّز والانتفاخ حتى لم يعد في قاموسها لفظة تعبّر عن الصلف بالذات (لاحظ مصطلح الاستكبار). إن شبح التهديد الذي يخيّم علينا نتيجة قنابلنا النووية وتلوّثنا الصناعي، حسب جيرار، يشكل تطبيقاً على غير قليل من المشهدية والاستعراض من دون شك؛ لكنه واحد من جملة تطبيقات أخرى لشريعة التلاعب بالعنف، كما لو كان دُمية (مخاريق بأيدي اللاعبين).

حالما يتغلغل المقدّس، أي العنف، داخل الجماعة تبدأ خيوط الضحية الفدائية بالارتسام. إنه العنف المقدّس. وإننا طالما نغفل ما يمارسه العنف في المجتمعات الإنسانية من نفوذ، نجدنا نأنف من الإقرار بتماثل العنف والمقدس (441).

الآكل/ القاتل

كما أن الجسم الانساني هو آلة لتحويل الغذاء إلى لحم ودم، فإن الإجماع التأسيسي يحوّل العنف الشرّير إلى استقرار وخصب. فما هي وظيفة الذبيحة الطقسية؟ وهل الاغتيال مرادف لها؟ يقول جيرار: «فإن لم يكن الإله إلّا العنف الذي جرى طرده في المرَّة الأولى بعديده وعتاده، فقد لزم أنّ الذبيحة الطقسية هي التي تعود عليه دائماً بشيء من صلب جوهره وتغذوه بعنفه الخاص [...]. فليس من باب العبث أن يجعل اللاهوت رتبة الذبيحة دون سلطة الألوهة. إن الذبيحة الناجحة تمنع العنف من التحوّل مجدداً إلى التلازم والتبادل... الذبيحة الناجحة تمدّ العنف بكل ما يحتاج إليه للحفاظ على عافيته ومضاعفة بأسه... أما على صعيد العلاقات البشرية التي تتعين حمايتها من العنف فإننا إذا نحن أهملنا تغذية الإله آل به الأمر إلى زوال، إلّا إذا أنهكه الجوعُ وتملكه الغيظُ فاندفع يطلب غذاءه بين البشر بشراسة وضراوة لا مثيل لهما» [447].

استحضار المقدس لدرء العنف الشرّير بطرده من الجماعة. للمقدس سلطان على الجماعة يجعل المبادرة تأتي منه في كل المجالات. خلق الجماعة هو في المقام الأول انفصال عن المقدس، وذلك بافتتاح دورة زمنية جديدة (عاشوراء، حرق الخيام، آدمية الحسين ـ الأربعينية ـ طقوس طرد

الشرّير، يزيد) تعلن القطيعة مع المقدس... إنها طقوس تَطهُرٍ وتَصَفٍ لطرد الأرواح الشريرة، بالإخلاء والانفصال... الطقس هو الوسيط بين المقدس وعنفه، لتحويل شرّه إلى خير... يقول جيرار: «وإذا ما نظرنا إلى العلاقات بين الوجود والكائن في فلسفة هايدغر، ألفيناها شديدة الشبه بتلك التي بين الجماعة والمقدس». ويلاحظ «أن البشر لا يمكنهم العيش في خضم العنف، كما لا يمكنهم العيش طويلاً في ظل نسيان العنف [...] وعليه، يُفترض بالجماعة ألّا تبالغ في الاقتراب من المقدس مخافةَ أن يفترسها، ولا في الابتعاد عن التهديد الخيِّر مخافة أن تتعرَّض لخسارة مفاعيل حضوره المعطاء» [450].

تجسد المقدّس في شخصية استثنائية (الحسين، كمال جنبلاط...).

إن حالنا مع المطلق هي أشبه بحالنا مع النَّار [النّار تقود كل شيء، هيراقليطس]: إنْ أسرفنا في الدّنو منها أصابتنا بالاحتراق، وإن غالينا في البعد عنها لم يبلغنا من حرارتها شيء. هنا معنى للعنف التأسيسي الذي يستبدل بأعضاء الجماعة كلهم ضحية واحدة. وهنا يجري تغيير الضحية الذبيحية وقاية للجماعة من العنف.

الضحية هو في آن بطل وكبش محرقة

من وظائف العنف التأسيسي الجوهرية: طرد الحقيقة ووضعها خارج الجماعة [مطلب الحقيقة هو مطلب العدالة، المحكمة الدولية لأجل لبنان، توصيفاً لاغتيال الرئيس رفيق الحريري 14/2/2005]. يلاحظ جيرار: «تعتبر آلية الضحية الفدائية خلاصية على وجهين: فهي بتحقيقها الإجماع [14 آذار] تخرس العنف على كل صعيد وتمنع ذوي القربى من التقاتل ـ لكنها، من جهة أخرى، تحول دون ظهور حقيقة الإنسان بإسقاطها خارج دائرة الإنسان كألوهة مبهمة» [463]. يرى ميرسيا الياد (المقدس والمدنس، 1961، ص 103) أننا «لا نضحي بالضحية لنأكلها، بل يُفترض بنا أكلها لأننا ضحيّنا بها. ومثل ذلك كل ما يؤكل من ضحايا حيوانية [...]. وكل عملية استهلاك (فعلي أو رمزي) للحوم الذبيحية، بشرية كانت أم حيوانية، يجب أن تفسّر في ضوء الرغبة المحاكية التي هي الآدِمية الحقيقية (أكل البشر بعضهم بعضاً)، آدمية فكر بشري يخلص دائماً إلى التركز على العنف الآخر، على عنف الآخر». وحدة الجماعة تتحقق بمحاكاة القتل الأولي [الحسين عند جماعته]. قد تُختار الضحية من داخل الجماعة (القتل الأول) ومن خارجها (القتل الثاني). في الحالة الثانية يغدو الغريب، لا القريب، هو العدو التقليدي الذي تلاحقه كل جماعة وتتناهشه بحقدها مناوبةً، بحيث تبدو الآدِمية الطقسية لعبة انتقامات تدور بين القبائل بلا هوادة [467].

ـ إيديولوجيا الآدمية الطقسية: عملية انزياح بالعنف من داخل الجماعة إلى خارجها. هذا الانزياح يسمى تذابحياً ما دامت الجماعاتُ تخوض حرباً حقيقية يفترس فيها أعضاؤها بعضهم بعضاً (فلسطين، لبنان، العراق إلخ). لحالة الحرب المستديمة وظيفة أساسية هي إمداد الطقس الآدمي (أكل البشر) بالضحايا. هنا يُقام توازن تقريبي بين أعداد الأسرى من الطرفين وينشأ نظام تبادل شبه إقراضي (مقايضة اسرائيل وحزب الله، شليطا وحماس، إلخ). الحاصل هو المُقايضة المطقّسة والنزاع المطقَّس عبر المقايضة ليسا إلا شكلين مختلفين للانزلاق الذبيحي من داخل إلى خارج. أما

الثارات المتواصلة بين قبيلة وأخرى فيجب أن نرى فيها استعارة غامضة للثأر المؤجل فعلياً داخل كل جماعة (لاحظ عنف الطوائف في لبنان وثاراتها المؤجّلة).

الاغتيال طقس عبور، شهادة انتظار... لما يبقى من وحدة في الجماعة (سيبقى فينا... وينتصر)، (النصر لنا)...

كيف يتلاقى الطبيعي والثقافي؟

في الطبيعة أعمال طرد وإفراغ وتنقية... والنموذج الطبيعي هو نموذج واقعي؛ لكنَّ واقعيته هذه يجب ألّا تمنعنا من التساؤل عن الدور الغريب الذي يمارسه في الفكر البشري، منذ بداية الفكر الطقسي والطب الشاماني حتى أيامنا هذه. إن لعبة العنف هي التي توفّر الدفع الأولي لاكتشاف النموذج وتطبيقه الأسطوري على هذه اللعبة بالذات حيناً، واللاأسطوري على الظواهر الطبيعية حيناً آخر. [485].

إن المعالجة الطبية تكون بادخال «القليل» من المرض إلى جسم المريض، تماماً كما تحقن الطقوس الجسمَ الاجتماعي بالقليل من العنف كي تجعله قادراً على مقاومة العنف. قديماً، طلبت المدينة من سقراط أن يستعمل العنف ضد نفسه، فكان بطلاً مضاداً. والمدينة اليوم يخونها الكل، يخون موتها من الداخل، لأن سبب موتها هو الخصوبة، ولا تستعيد بسهولة، أي بسلام، حياتها من الخصوبة، والنتيجة: تفكك المدينة: تفكك العالم في لعبة العنف الجسدي والمعنوي (الرمزي).

III - آفاق وملاحظات حول الحرب الإعلامية والرقمية

أ) آفاق العنف المقدس

1 ـ في الحضارات البشرية، مهما كان رباطها النموذجي، لا وجود لما لا يتجذّر في الإجماع العنفي ويؤول إلى الضحية/ الفدية. لم يعد ثمة وجود للتضحية الطقسية (الفدائية)، وربما لم توجد أصلاً، إذ كان هناك مؤسسات تقوم مقامها، وهي مرتبطة بالعنف التأسيسي.

2 ـ إن النظام القضائي مردُّه إلى اتفاق مشترك من النوع العقلي، أي ما يشبه العقد الاجتماعي، وإن البشر يُحتمل أن يعودوا أسياداً للاجتماعي بالمفهوم الساذج الذي تصوّره لهم «عقلانيتهم» التي تحرّكها آدميتهم نحو القتل لأجل الأكل (الربح).

3 ـ إن وراء هذا التنوع العظيم في الظاهر وحدة ليست هي وحدة جميع الميثولوجيات والطقوس فحسب، بل وحدة الثقافة الإنسانية (التي يكوّنها الأكل ويبدّدها القتل) بأسرها، الدينية واللادينية. هنا تلتقي الدلالاتُ عند الآلية التي تؤمّن، عفوياً، إجماع الجماعة ضد الضحية الفدائية وحولها معاً. وهنا يقام للضحية عيدان: عيد قتلها وعيد حياة الجماعة (العيد المضاد).

4 ـ إن الاغتيال هو طقس ذبيحي معكوس (الحالة اللبنانية: اغتيالات على السيادة؛ الحالة الفلسطينية: اغتيالات على الأرض... الحالة العراقية: اغتيالات على النفط...). إنه مشهد الخلع الكبير للسيّد، حيث يتحوّل القائد/ الزعيم إلى ضحية فدائية (الحالة اللبنانية).

5 ـ يلاحظ إميل دوركهيم أن المجتمع واحد، ووحدته دينية. لماذا؟ لأن دوركهيم أدرك مسبقاً أن البشر مدينون في ما هم عليه، حضارياً، إلى مبدأ مؤدّب قائم في الديني. أما الديني فهو في المقام الأول إزالة العقبة الكأداء التي يعترض بها العنفُ تكوّن كل مجتمع بشري. يعتقد دوركهيم أنّ المجتمع البشري لم يبدأ مع خوف «العبد» من «سيّده» بل مع الديني ـ حيث الديني والفدية واحد. وعليه، تأكدت الفرضية التي تجعل الاعدام المقدس (الاغتيال) في أساس نشأة المدينة.

6 ـ الاغتيال والخفاء

لكي يحتفظ العنف التأسيسي بخاصيته البنيوية، يجب أن يبقى خفيًّاً. هنا تكمن أزمةُ الفكر في عصرنا: توغّل التفسير في اللاواقعية وانقلابه «إلى جدل حام يتخلله عنفٌ متبادل، وبدل أن يسهم في طرد العنف اجتذبه إليه اجتذاب الجثة للذباب، حتى ليصح فيه بالإجمال ما يصح في كل الأشكال الذبائحية من انقلاب المفاعيل الخيّرة، قبيل الدخول في مرحلة الانهيار، وانعكاسها إلى شريرة» [537].

الحاصل أن أي مجتمع لا يمكنه العيش في «المقدس» أي العنف، لأن العيش في مجتمع يعني الإفلات من العنف، طبعاً من غير أن يُراد بذلك تحقيق مصالحة فعلية تجيب تواً عن السؤال العتيد: ما المقدّس؟، إنه العيش بشكل أو بآخر في حالة من الإغفال الدائم التبعية للعنف نفسه.

ب) ملاحظات حول الحرب الإعلامية والرقمية

1 ـ في أطروحة [نزار أبو جودة، الحرب الإعلامية، 2010] موّثقة ومحلّلة كفاية، نجدنا أمام مقاربة جديدة للاغتيال الجماعي، تدعو إلى كثير من السجال والاستنتاج. فالأمر يتعلّق بالعنف الذي ترتكبه وسائل الإعلام أو ما يسمّيه برنار ستينغلر «التليقراطية في مواجهة الديموقراطية». وعلى قَدْر ما يتراءى أنَّ المعرفة استبطان للمعلومات المباشرة، المجرَّبة والمكتسبة، تدعونا المعلومات غير المباشرة أو المنقولة إلى اكتشاف الكثير على صعيد معرفة ما يُعرف بـ «الحرب الإعلامية». فهذه الظاهرة تستلزم منهجية ترابطية، تحليلية إيقاعية أو تحليلاً مزدوجاً للتجربة الاجتماعية ـ الإعلامية. الحاصل أن النقل الإعلامي، المعرفي أو المعلوماتي يشترط من الآن فصاعداً تشكيل الرأي «في غياب القدرة على اختبارنا الشخصي لمعلوماتنا، فنلجأ إلى اختبار وسائل الإعلام لجعل رأيها رأينا» [الحرب الاعلامية، ص 9). ويتساءل الكاتب: هل تمتدّ الحربُ الإعلامية إلى الحالة السلمية؟ وهل يمكن الإنفلات من هذه الحرب؟ منهجياً تردّ أطروحته على الجوانب المتعددة الأبعاد للواقع المعرفي للرأي الذي تصنعه وسائل الاعلام الحربي من خلال «العنفيات الرمزية». انطلاقاً من ثلاث صحف يومية (السفير بالعربية، لموند بالفرنسية ونيويورك تايمز بالانكليزية) سيحاول كاتب هذه الأطروحة المهيبة، الكشف عن أسرار الحرب العراقية (2003). يوضح متسائلاً: هل هي حرب «ضد» العراق، أم هي حرب «في» العراق أو هي «غزو للعراق»؟ ويرى أنَّ هذه المؤشرات (ضد، في، غزو) تعطي ثلاثة معانٍ مختلفة للحرب نفسها، وتفصح عن اختلاف ميول الصحف اليومية المذكورة. (والحال كذلك بالنسبة إلى بقية وسائل الإعلام ـ التلفزيون، الراديو، الأنترنت، الخ).

2 ـ كيف نكتنه تمثّلاً تضليلياً للواقع؟ يبيّن نزار أبو جودة أن «التغطية الإعلامية للحرب كانت على الدوام رهاناً كبيراً». وعليه، تنضمّ «ظاهرة الحرب» إلى الظاهرة الإنسانية القائمة على تصنيع رأي إعلاموي عن الحرب، وعن السلام، وخصوصاً عن سياسة العولمة. لتوضيح ذلك، يقارب عدّة نماذج للأفعال النفسية الثقافية (بسيكولوجيا التأثير، مثلاً)، منها الشائعة، الدعاية أو التضليل الإعلامي. يلاحظ أنّ «العمل الاعلامي لا يتحدّد بمتغيرات خاصة بوسائل الإعلام وحسب، بل يتحدّد أيضاً بالضغوط الخاصة بوضع حربي» [الحرب الاعلامية، ص 18]. إن هذا البحث الاجتماعي ـ الاعلامي، المتخصص في علم النفس التأثيري، والمكوَّن من 4 أقسام و16 فصلاً، يتراءى إذاً، كأنه «محاولة دفاع ذاتي فكري حيث سنتعلّم الفكر النقدي بواسطة المناهج العلمية» في «أفق علمي تعدّدي» [م. ن.، ص 26]. وبما أن إعلام الحرية معركة، فإنه يقودنا إلى الخروج من سجون العقل المحض، لكي ندافع عن أنفسنا على جبهة الفكر النقدي، وذلك بنقد دعاية الحروب وما يعتورها من مصالح. إن هذا الأفق المستقبلي لعلم اجتماع الحرب من شأنه أن يحرّرنا، نسبياً، من أوهامنا التي يصوغها الإعلامُ الحديث، وأن يكشف لنا عن المصالح الخفية للمتحاربين الذين يهتمون بالآن وبالغد، هناك حيث ينبغي الاهتمام بالظاهرة الإنسانية، بالبشر الذين يحلمون بالبقاء، في ما يتعدّى ظاهرة الحرب. فالإنسان والحرب هما ظاهرتان معقّدتان، لا تني العلوم الإنسانية تقاربهما من غير جانب. وهذا التعقيد المزدوج يدفعنا، فوراً، إلى اكتناه الحرب الإنسانية كظاهرة اجتماعية شاملة وكلية. في «العنف والمقدّس، م. س.» عرَّف رينيه جيرار الحرب بوصفها «شكلاً من رغبة المحاكاة والتنافس بين الجماعات، يكون العنف فيها موجّهاً إلى خارج الجماعة» [الحرب الاعلامية، ص 31]. بكلام آخر، الحربُ هي شكل من العنف، نزاع مسلح يخوضه طرفان على الأقل، يرمي أقواهما إلى فرض إرادته على آخرين، أقل قوَّة. لكنّما المقصود بالحرب هو ظاهرة إنسانية تاريخية ومستدامة، تصدر رغبتها عن شعور بالحرمان ناجم

عن حاجة لدى جماعة أو عدَّة جماعات [غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، باريس، PBP ، 1962]. ففي حروب ما بعد الحداثة، يقع الغزو الأميركي للعراق، الذي ينطلق من الثورة المعلوماتية، القائمة على إتقان الإعلام والاستعمال الإعلامي للإنسان العالم، حيث يتدامج التكتيك (فن كسب معركة) والاستراتيجيا (فن كسب الحرب) ويتناغمان في سياسة عولمة متداخلة الثقافات.

3 ـ في حرب ما بعد الحداثة، النفسية والعسكرية، تكمن مهارة الخداع في تبخيس الخصم من دون محاربته. هنا التوهيم يتجاوز العلم والمهارة. إن الحرب النفسية، الشمولية، هي أقل كلفةً من الحرب العسكرية؛ فهي تستطيع تسجيل انتصارات بأقل التكاليف. إنها الحرب بالأفكار، بالكلمات والصُّور، التي ترمي إلى تحطيم المعنويات وإلى أبلسة أو خداع عدو حقيقي أو متخيَّل. والحال هذه، لا بد للترسانة الحربية من الاحتواء على وكالات رسمية للدعاية. ثمة أربع تقنيات للحرب النفسية (الخداع، والدعاية، والتهديد والرّعب) وقد لعبت دوراً حاسماً في الحروب على العراق وأفغانستان. تتميّز الدعاية أو التواصل السياسي، من الإعلام العلمي أو الموضوعي، بطابعها اللاحيادي القائم على التضليل الإعلامي للعقول وعلى تعقيدها. إلى ذلك، ترمي آلة التماثل هذه إلى جعل الناس يستبطنون المواقف وجعل الأمة المكوَّنة من كل المواطنين الصالحين تفكّر بطريقة متماثلة، حيث يغدو التوهيم الأداة الحقيقية للعصبية [الحرب الاعلامية، ص 47]. مع ذلك، تتميّز الدعايةُ من التضليل الإعلامي بأنها لا تكون دوماً «كاذبة». يتحدَّث غي ديراندان، عالم النفس الاجتماعي الفرنسي، من المدرسة الأميركية، عن دعاية مثلّثة الألوان (بيضاء، سوداء ورمادية): «عموماً تكون الدعاية البيضاء أكثر فعالية في زمن السّلم؛ إلّا أن المجتمعات المتخاصمة تكون في زمن الحرب أكثر ارتياباً بالدعايات الآتية من بلدان أخرى. وفي زمن الحرب، تكون الدعاية السوداء أكثر قبولاً، لأن الأهالي يعتقدون أن الرسائل صادرة عن مصدر موثوق وصديق... ومن المفيد في هذا النمط من الدعاية [السوداء] التأكيد على الصحيح أكثر من الخطأ، لكي تكون الرسالة موثوقة» (44). ومما يُلاحظ أن الرموز البسيكولوجية (أناشيد، رموز، شعارات، مناشير، إلخ) هي مفاتيح دعاية تعمل فيها الرموز كعلامة تعارف واعتراف ومثير مشروط في آن. الحاصل أنّ «الرمز يثير ويوحي بدون أنْ يُعلِم»، فهو يطول المسلوبين، المعرَّضين لتأثير الدعاية (90 بالمئة من السكان). وتالياً، يظلّ إدراكنا للواقع جزئياً، نسبياً وقابلاً للتأثر بسهولة. وهكذا، الواقع يضلّل الفكر: «عملياً يكون الواقع المباشر من تصنيع الإعلام على الدوام. فلا شيء معطى لنا. والعالم لا يمكن إدراكه إلّا من خلال هذا البناء المتواصل للواقع» [الحرب الإعلامية، ص 63].

4 ـ كيف نوصّف الحرب الإعلامية والرقمية؟ نلاحظ أن الحرب العالمية الثانية عُرفت بحرب الراديو والسينما، بينما وُصفت حرب الولايات المتحدة في الفيتنام بحرب التلفزيون. سنة 1991، شهدت حربُ الخليج ظهور قنوات البثّ المباشر والمتواصل، ولاسيما قناة CNN . سنة 2003، عزّزت الحربُ على العراق هذه النزعة مع ظهور قناة الجزيرة. لكن لماذا تُشَنُّ حرب إعلامية، نفسية، موازية للحرب العسكرية؟ إما لتصنيع رأي مطابق لأهداف الحرب، وإما لاصطناع إجماع عنفي، وإما أخيراً لضبط الجماهير. وهكذا «تموتُ الآراء فاسحةً في المجال أمام إعلام مصنَّع» [الحرب الاعلامية، ص 93]. وبانتظار اندلاع أول حرب رقميّة، نتساءل عما إذا كان البشر سيُعاملون أيضاً ككائنات أم كأرقام.

بيروت في 7/2/2010

الهوامش

(1)أميل دوركهيم، الانتحار [Le suicide] ، باريس (1859 - 1917).

(2)غاستون بوتول، ظاهرة الحرب [Le Phénomène Guerre] باريس، 1966 ، PBP.

(3)خليل أحمد خليل، العقل في الإسلام، بيروت، دار الطليعة، 1993.

(4)مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، بيروت، م ث ع، 2006.

(5)برهان غليون، اغتيال العقل، بيروت، م ث ع، 2004.

(6)خليل أحمد خليل، علم الاجتماع وفلسفة الخيال، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1996.

(*)مقابل نحو مئة مليار كوكب في الكون.

(*)إطلاق إنيرغا على مقهى في بعل محسن (10 جرحى) ليلة 8/10/2009 (طرابلس، لبنان).

(*)إلى الرسم على الأجسام، يضاف تزنيرها بعبوة ناسفة لتفجيرها ضد هدف معين (عمليات انتحارية/استشهادية).

(7)تشارلز داروين. أصل الأنواع، 1859.

(8)دافيد باس، علم النفس التطوري، تعريب م. حجازي، بيروت، م ث ع، 2009.

(*) David M. Buss, Evolutionary pschology, the new science of the mind, Pearson education inc, 2008.

(9) مالتيوس، مقالة حول مبدأ السكان، 1798.

(10)القرآن الكريم، سورة «التكاثر».

(11)هنري برغسون، التطوّر الخلّاق، باريس، 1907.

(*)في العربية، الدماغ من الدغم أو الدمغ.

(12)ميشيل فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، تعريب سعيد بنكراد، بيروت، م ث ع، 2006.

(13)يعقوب محمد إسحاق، الاستبداد، بيروت، بيسان، 2008.

(14)فؤاد مطر، ألف فتوى وفتوى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2009.

(15)علي سالم، البناء على بورديو، بيروت، دار النضال، 1999.

(16)نزار أبو جودة، الحرب الاعلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، بيروت معهد العلوم الاجتماعية/ الجامعة اللبنانية، 2009.

(*)سيؤدي ذوبان الجليد في القطب الشمالي إلى ظهور أرض جديدة تعادل مساحة أوروبا، وإلى غرق أراضٍ أخرى من المعمورة تحت مياه البحر الآخذة في الارتفاع، جراء الانحباس الحراري وارتفاع حرارة الكوكب.

(17)رولان برتون، جغرافيا الحضارات، تعريبنا؛ بيروت، دار عويدات، 2000.

(18)عدنان حب الله، جرثومة العنف؛ بيروت، دار الطليعة، 2002.

(*)تهويد القدس، وحالياً إدراج الحرم الإبراهيمي (الخليل) وقبة راحيل في عداد (الآثار اليهودية الإسرائيلية)، ناهيك عن التنقيب عن (الهيكل) تحت المسجد الأقصى.

(*)تذاوت أو تذايت: ذواتية، ذووية.

(*)(شعر سعيد عقل، غناء فيروز).

(*)خصخصة: Privatisation .

(*)ابتكار الكاتب وليد خليل في حوار معه (خريف 2009، بيروت).

(*)في اقتباس من رباعيات عمر الخيام:

«أنا أعصر العنب خمراً

وأنت تعصر أرواحنا،

فأينا المجرم؟»

وفي محاكمة الفلسطيني للإسرائيلي، قال توفيق زياد:

«أنا لو عصرت رغيف خبزك في يدي

لرأيت منه دمي يسيل على يدي».

(*)القاتل حدوده جسده؛ المقتول جسده بلا حدود. هنا تأسيس لاجتياح أجساد الآخرين واحتلال بلدانهم.

(19)برام ستوكر، دراكولا، رواية انكليزية، 1897.

(20)غسان شربل، أسرار الصندوق الأسود، بيروت، منشورات رياض الريّس، 2008.

(21)ا. ج. ب. تايلور، الصراع على السيادة في أوروبا، بيروت، م ث ع، 2008.

(22)فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروه أم أنتحر؟، بيروت، دار النهار، 1970.

(23)تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، بيروت، دار الفارابي، 2008.

(*) ملاحظ:

1- التهديد بالاغتيال يعادل اغتيالاً أولياً، بداية لمسار اغتيالي مقبل، يبدأ بفتوى تكفيرية، ويمرّ في مرحلة تبليغ رسالة التهديد بالقتل (يعزُّ علينا فراقكم إذا عارضتم الفتوى...)، وصولاً إلى حالة الاغتيال.

2- العنف في الخطاب الهستيري، إبان الانتخابات يعادل تشهيراً، تضليلاً وتزويراً، أو خطفاً لأصوات الناخبين بقوة المال أو بعنف السلاح. لا ننسَ أن لمعظم زعامات لبنان تنظيمات مسلّحة، معلنة أو مستترة، حسب ظروف الصراع.

3- التضليلُ الإعلامي، التليقراطي، يضارع اغتيالاً للعقول ومصادرة لأفكار مسبقة على أفكار حرّة، قيد التبلور والتكوُّن. تؤشّر كثرةُ وسائل الإعلام في لبنان على توافر فوضى التضليل وإمكانات تصنيع آراء الجمهور حسب مصالح أصحاب هذه الوسائل.

4- امتلاك المال والسلاح خارج القانون يعادل اعتداءً على المواطن الأعزل، وانتهاكاً لحقوقه في التعبير عن مشاعره وآرائه.

(24)هونتزيغر، الكتاب الذهبي لجيوش المشرق، تعريب إدوار البستاني، بيروت، 1938.

(25)سمير قصير، تاريخ بيروت، بيروت، دار النهار، 2006.

(26)وضّاح شرارة، أيام القتل العادي، بيروت، دار النهار، 2007.

(27)ميشال أبو جودة، من حقيبة النهار، جزءان، بيروت، دار النهار، 1993.

(28)صائب سلام، شهادات محبة ووفاء، بيروت، مكتب صائب سلام الإعلامي، 2000.

(29)جورج حاوي، كما يرويه الأصدقاء، بيروت، دار الملتقى، 2006.

(30) جورج حاوي في حوارات، بيروت، دار الفارابي، 2006.

(31)ليديا كرم، رفيق الحريري شهيد في ضمير الوطن، بيروت، ب. ت.

(32)فؤاد بطرس، المذكّرات، بيروت، دار النهار، 2009.

(33)نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، بيروت، دار النهار، 2008.

(34)شارل حلو، حياة في ذكريات، بيروت، دار النهار، 1994.

(35) زهير عسيران يتذكر المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب، بيروت، دار النهار، 1998.

(36)خليل أحمد خليل، كمال جنبلاط: ثورة الأمير الحديث، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984.

(37)خليل أحمد خليل، مع كمال جنبلاط، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2009.

(38)خالد حروب، الحياة مفاوضات، الشرق القطرية، 7/10/2009.

(39)رينه جيرار، العنف والمقدس، باريس غراسيه، 1972. (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009).

(40)أمين معلوف، اختلال العالم، بيروت، دار الفارابي، 2009.

(41)أدونيس، أغاني مهيار الدمشقي، بيروت، 1961 [أنظر الأعمال الكاملة].

(42)فريدريك معتوق، نحل الراهب (بالفرنسية)، بيروت، دار النهار، 2009 (Les Abeilles de l’ermite).

(43)كلود ليفي ـ ستروس، النظر، السمع، القراءة، تعريبنا، بيروت، دار الطليعة، 1998.

(44) Guy Durandin, L’Information, la désinformation et la Réalité, Paris, P.U.F., 1993.

هذا الكتاب

«الاغتيال... حرب الظلال والعنف المقدّس»، تقرير فلسفي علمي مرفوع إلى محكمة الضمير الإنساني التي لم تلفظ حتى اليوم حكماً صارماً بإدانة الحرب كجريمة بذاتها، ومحاكمة المتحاربين كمجرمين بحق الإنسانية. ليس فقط المتحاربين بالسلاح بل أيضاً وخصوصاً المتحاربين بالأدوية وبالأغذية والبورصات والشركات، والمقامرين بأجساد البشر، العراة للمرة الأولى/ الأخيرة . رغم تحضّرهم المزعوم . أمام بيئات ملوّثة ومريضة.

ففي زمن «الإنسان العاري» كان البشر يلوذون بالطبيعة هرباً من تغوّلها. وفي زماننا، كيف يستمر البشرُ أحياءً أصحاء، وهم يُقتلون بلا سقف، ويسقطون ضحايا جماعيين لتغوّلين متلازمين: تغوّل البشر وتغوّل البيئة؟

إن فشل مؤتمرات البيئة، مثل فشل مؤتمرات السلام بين الشعوب يُنذر البشرية بفنائها، بايديها هذه المرّة. والحال هذه، على العلم والفلسفة أن يواصلا البحث في حقوق البشرية السويّة، الطبيعية. إن الحياة هي الحق، وإنّ القتل بكل أشكاله العلنية والخفية هو العدو المشترك بين سكان الأرض كافة...

خليل أحمد خليل،

كاتب وأكاديمي لبناني، مواليد صور (1942) له:

• مضمون الأسطورة في الفكر العربي • جدلية القرآن • المرأة العربية وقضايا التغيير • نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية • مستقبل الفلسفة العربية • العرب والقيادة • كمال جنبلاط • ثورة الأمير الحديث • العقل في الاسلام • موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين • التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة • سوسيولوجيا الجمهور الديني السياسي في الشرق الأوسط المعاصر. الخ.

ISBN 978-9953-71-690-9

